٢

دوريـــــة دراســـــات الـــمـــرأة

الأسرة – العائلة الفلسطينية
في زمن الاحتلال وظروف الحرب
لميس أبو نحلة

الحركة النسوية الفلسطينية:
إشكاليات وقضايا جدلية
آيلين كتاب ونداء أبو عودة

عمل النساء الفلسطينيات الريفيات في فترة الاستعمار
البريطاني: ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي
لينا معاري

المرأة وميدان العمل السياسي
فدوى اللبدي

منتدى: الأزمة السياسية الراهنة

بحث حول ثلاثة أحياء
رولا أبو دحو

سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم
خلال انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكيف والصمود
حسن أحمد لدادوة

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد دراسات المرأة

دورية دراسات المرأة

المجلد 2 ◆ 2004

دورية سنوية لدراسات المرأة
والنوع الاجتماعي

معهد دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

المحرران:
جميل هلال (بالعربية)
بني جونسون (بالانجليزية)

حقوق الطبع محفوظة لمعهد دراسات المرأة

منشورات معهد دراسات المرأة، عام ٢٠٠٤.
صندوق بريد: ١٤، بيرزيت، فلسطين.
تلفون: ٢٩٨٢٩٥٩ - ٠٢
فاكس: ٢٩٨٢٩٥٨ - ٠٢

للمزيد من المعلومات:
http://home.birzeit.edu/wsi

ISBN 9950 - 322 - 00 - 6

االسعر:
٢٠ شيقلاً (محلياً)
٨ دولارات (دولياً)

تصميم: Palitra Graphic Design
طباعة: ستوديو ألفا

قائمة المحتويات

مقدمة 5

مقالات

الأسرة – العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب 10
لميس أبو نحلة

الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية 21
آيلين كتاب ونداء أبو عودة

عمل النساء الفلسطينيات الريفيات 37
في فترة الاستعمار البريطاني:
ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي
لينا معاري

المرأة وميدان العمل السياسي 58
فدوى اللبدي

سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم
خلال انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكيف والصمود 74
حسن أحمد لدادوة

منتدى

طاولة مستديرة: 84
الأزمة السياسية الراهنة ودور المجتمع المدني

تقارير

ثلاثة أحياء في زمن الحرب والصراع 116
رولا أبو دحو

نحو توسيع الإيرادات العامة للصالح العام 120
وإدارة أفضل للإيرادات والموارد العامة في فلسطين
جميل هلال، بني جونسون، رياض موسى

يمكن إيجاد محتويات هذا العدد باللغة الانجليزية في بداية الجزء الانجليزي

مقدمة

هذا هو العدد الثاني من **دورية دراسات المرأة** (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الذي يصدر عن معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، بهدف تقديم نماذج من أبحاث وكتابات أساتذة وباحثين وخريجي المعهد، وسعيا وراء إلقاء الضوء على بعض أعمال أكاديميين آخرين في فلسطين حول قضايا تمس علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. وننشر المواد هنا حسب اللغة التي كتبت فيها (عربي أو إنجليزي)، ولهذا يختلف الجزء العربي من الدورية عن الجزء الإنجليزي.

تناول العدد الأول من الدورية الذي صدر في العام ٢٠٠٣ مقالات وأعمالاً أنتجت في العام ٢٠٠٢ العاصف، وكتب بعضها في ظروف منع التجول والحصار. وتؤكد جميعها إصراراً على مواصلة البحث والتدريس تحت أشد الظروف. كما يصعب عزل مواد العدد الثاني عن ظروف إنتاجها في مجتمع يصارع من أجل البقاء والتحرر. ومن دون شك استقبل مجتمع جامعة بيرزيت بشيء من الارتياح إزالة حاجز سردا بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠٠٣. هذا الحاجز كان سببا في الكثير من المعاناة والإزعاج والتأخير للطلبة والأساتذة، بالإضافة إلى الآخرين الساعين للوصول لمدارسهم وأعمالهم واحتياجاتهم الأخرى.

لكن هذا لا ينسيا ما يشكله جدار العزل العنصري - الذي أدانته أعلى سلطة قضائية دولية - وهو يتلوى كالأفعى الإسمنتية في أراضي الضفة الغربية، من تهديد خطير على التعليم الفلسطيني، وهو يقطع طريق الطلبة عن مدارسهم، وهو يضرب بعرض الحائط لأي أمل بأن يكون القانون الدولي حاميا للمدنيين الفلسطينيين. وجاء مقتل، وبدم بارد، الدكتور خالد صلاح الأستاذ في جامعة النجاح وابنه على أيدي

جنود إسرائيليين اقتحموا شقته في نابلس في السادس من تموز/يوليو ٢٠٠٣، ليذكرنا بقسوة، بأن لا حماية للمدنيين الفلسطينيين ما دام يداس بخفة وفضفاضة القانون الدولي وحقوق الإنسان. ويدين المحرران ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت هذه الجريمة النكراء، ويتقدمون بأحر التعازي لعائلة الشهيد الدكتور صلاح، وكذلك لعموم أساتذة وطلبة وموظفي جامعة النجاح.

يتناول هذا العدد عدداً من الموضوعات تعكس، بأشكال مختلفة، تفاعل الأكاديميين مع الأوضاع المحيطة بهم، ومناقشاتهم لعدد من قضايا رئيسية تواجه مجتمعهم. تتناول مقالة الأستاذة لميس أبو نحلة (في الجزء العربي)، ومقالة الأستاذة ليزا تراكي (في الجزء الإنجليزي) فحصا لكيفية تأثير الحرب والحصار والأزمة المتواصلة على المجتمعات المحلية والأسر وعلاقات النوع الاجتماعي، وما تولده هذه من إستراتيجيات ومن مقاومة بين الفلسطينيين. وتقدم رولا أبو دحو، الباحثة في معهد دراسات المرأة، في الجزء العربي من الدورية تقريرا أوليا ومختزلا يعرّف بمشروع بحث يشرف عليه المعهد للتعمق في دراسة هذا الجانب. وتستكشف الأستاذة ريما حمامي في الجزء الإنجليزي، والباحثة لينا ميعاري في الجزء العربي، جوانب من حرب أخرى، وهي نكبة العالم ١٩٤٨، حضور وغياب النوع الاجتماعي في الخطاب والذاكرة في هذه الفترة المحورية. ويحتوي الجزء العربي من الدورية على تكثيف لندوة مستديرة نظمها المعهد في نيسان/إبريل ٢٠٠٤ حول الأزمة السياسية الراهنة التي تواجه المجتمع الفلسطيني، شارك فيها شخصيات نشيطة في مؤسسات المجتمع المدني.

ولعل عمق الأزمة الراهنة هو الذي ولّد اهتماما استثنائيا من عدد من المهتمين في دراسة دور المرأة من منظور التجربة والممارسة، بدلا عن منظور الخطاب السياسي الرسمي. وهنا نجد، في الجزء الإنجليزي، كلاً من الباحثتين: مرّار و شحادة، تصغيان بانتباه إلى النساء وهن يناقشن حياتهن؛ شحادة تصغي لنساء رفعن قضاياهن إلى المحاكم الشرعية، ومرّار لنساء ريفيات ولاجئات يصفن أوضاعهن. وهذا وذاك يثير أسئلة حول إستراتيجيات جديدة ومتجددة للحركة النسوية الفلسطينية. وتواجه الأستاذة آيلين كتاب والباحثة نداء أبو عواد في مقال مشترك، في الجزء العربي، هذه الأسئلة مباشرة بالاعتماد على لقاءات مطولة مع نساء نشيطات في الحركة النسوية.

وتتطرق الأستاذة فدوى اللبدي إلى النساء والسياسة في مقال في الجزء العربي، في حين تقوم الأستاذة إصلاح جاد، في الجزء الإنجليزي، بالتأمل في تأثيرات تحول النشاطية النسائية نحو المنظمات غير الحكومية. كما ترحب الدورية بالتقرير الذي وردها من "الباحثات"، وهي شبكة من الباحثات اللبنانيات، الأمر الذي يوسع آفاق الدورية لما يوفره من فرص للإطلاع على قضايا النوع الإجتماعي وغيرها المطروحة في بلد عربي آخر.

وتتلاقى إسهام اللبدي في الجزء الإنجليزي مع إسهام شحادة في البحث عن طرق جديدة لفهم قانون الأسرة في سياقه الاجتماعي، حيث تقدم اللبدي تحليلا معمقا للفتاوى الجديدة حول الزواج المبكر. كلتا الأكاديميتين تهتمان بالعلاقة بين القانون والمجتمع وبالكيفية التي تمكن القانون من مخاطبة الاحتياجات الجديدة للنساء، والرجال، والأطفال في تنمية المجتمع الفلسطيني. كما يشمل الجزء العربي، من الدورية، على خلاصة من دراسة صدرت حول الموارد العامة والتخصصات الاجتماعية في فلسطين شارك في إعدادها محررا الدورية، وكذلك خاتمة لأطروحة ماجستير حول القطاع غير الرسمي في فلسطين للباحث حسن لدادوه.

المحرران

رام الله، أيلول ٢٠٠٤

مقالات

الأسرة - العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب[1]

لميس أبو نحلة

تقديم

تقدم هذه المقالة تلخيصا مكثفا لنتائج البحث الإثنوغرافي الذي أجراه طاقم من الباحثات والباحثين من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، تناول أثار الاحتلال الإسرائيلي وظروف الحرب التي ولّدها إثر انتفاضة أيلول عام ٢٠٠٠ على الأسرة الفلسطينية. وقد صممت هذه الدراسة لتشكل المرحلة الثانية لمشروع بحث حول الأسرة المعيشية الفلسطينية قام به المعهد ونشر نتائجه الأولية عام ٢٠٠٢ في الجزء الأول من كتاب بعنوان: Inside Palestinian Households: An Initial Analysis

اعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات إحصائية جمعت عام ١٩٩٩ من ٢,٢٥٤ أسرة موزعة على ١٩ تجمّعا سكانيّا في قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس الشرقية. اعتمدت الدراسة الأسرة كوحدة للتحليل، ولكن استمارة جمع البيانات تضمنت أجزاء خصت كل أفراد الأسرة من الإناث والذكور، وتناولت ديمغرافية وبنية الأسرة ورئاستها، والترتيب السكني، والملكية، وعلاقات القرابة، والسلوك الإنجابي، وخصصت أجزاء مفصلة لتحليل فرص التعليم والعمل

والحصول على المساعدات الرسمية وغير الرسمية، وفرص الزواج وتكوين الأسرة. كما اهتمت بتشكل ديناميكيات وعلاقات القوى للنوع الاجتماعي والتقسيم الجنسي للأدوار والمسئوليات داخل الأسرة، وبنظرة الآباء والأمهات لمستقبل أبنائهم وبناتهم في التعليم والعمل والزواج والإنجاب. شمل مشروع البحث هذا مرحلة ثانية كان من المتوقع أن تفحص بعض نتائج الدراسة من خلال جمع بيانات إثنوغرافية من عينة من الأسر من التسعة عشر موقعا التي جُمعت منها بيانات المرحلة الأولى من الدراسة. ولكن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي رافقت تفجّر الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ منع من تنفيذ مخطط مشروع البحث كما صمم، واضطرّ فريق البحث إلى إجراء بعض التعديلات على عينة الدراسة وتوجه البحث.

هدف البحث

تمثل الهدف الأساسي من المرحلة الأولى من الدراسة (مسح الأسرة الفلسطينية) والمرحلة الثانية (الدراسة الإثنوغرافية للأسرة الفلسطينية) في تعميق فهمنا للأسرة الفلسطينية بديناميكياتها الداخلية، وتفاعلها مع العائلة الأكبر ومع مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي الذي يحيط بها، على أمل رفد صناع السياسة والقرار بما يفيد في وضع سياسات عامة. غير أن الظروف المحيطة، وتحديدا استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتزايد العنف والقيود الخانقة التي نتجت عن سياساته وإجراءاته، أعاقت الفلسطينيين قاطبة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة من أن يعيشوا حياتهم بتفاصيلها اليومية والاعتيادية، وبالتالي أبت هذه الظروف إلا أن تلقي بظلالها على مسار البحث. ومن هنا اضطرّ فريق البحث

---

[1] اعتمد التحليل الملخص في هذه المقالة على قصص لسبع أسر فلسطينية كتبها فريق البحث المكون من: لينا ميعاري، ولميس أبو نحلة، ونداء أبو عواد، وورولا أبو دحو، ورهام البرغوثي من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وياسر شلبي من مؤسسة ماس في رام الله. وقد استخدمت هذه القصص السبع في كتابة فصل سيصدر في كتاب من تحرير ليزا تراكي، حاليا تحت الطباعة في دار النشر – جامعة سيراكيوز في الولايات المتحدة. كما اعتمد، وإن بشكل أقل، على ورقة بحث أعدتها بني جونسون ولميس أبو نحلة لاجتماع الإسكوا بعنوان " الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة" والذي أشرفت عليه وحدة المرأة في الإسكوا في بيروت بين ٧-١٠ أكتوبر ٢٠٠٣. لجميع الباحثات وللباحث جميل هلال الذي قام بمراجعة هذه القصص السبع وافر الشكر والامتنان لما قدمنه / قدموه من إسهام ذي بعد خاص بجمع البيانات وبعد متعلق بالتحليل العميق مما أسهم في إثراء الدراسة.

إلى إجراء تعديلات كان من أهمها إدخال بعدين على التحليل: الاحتلال المستمر وظروف الحرب التي عاشت وما زالت تعيش في ظلها العائلات والأسر الفلسطينية، وفحص وتحليل تأثير ذلك على حياة الأسرة والعائلة والأفراد فيها. فبالإضافة إلى فحص المؤشرات والنتائج التي صدرت عن المرحلة الأولى من الدراسة تحول تركيز البحث باتجاه استكشاف:

١. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الأسرة كوحدة اجتماعية، وعلى الأفراد فيها باختلاف الجنس والعمر.

٢. الظروف المعيشية للأسرة والأفراد، كيف يتكيفون معها ويخططون (إن كان هناك مجال للتخطيط) للحراك الاجتماعي وللمستقبل؟ وما إستراتيجياتهم للمقاومة والتكيف مع الواقع الجديد، وللتفاوض حول التغيرات التي طرأت على فرصهن/فرصهم في العمل والتعليم والزواج، وأدوار ومسئوليات ومصادر وعلاقات النوع الاجتماعي؟

٣. اختلاف أو ثبات الديناميكيات والعلاقات، وتقسيم العمل والمسئوليات والفرص في الحياة بشكل عام، وفرص التعليم والعمل والزواج والحياة بشكل خاص لأفراد الأسرة (الصغار والشباب والبالغين من الإناث والذكور) في ظل ظروف الاحتلال الطويل الأمد، وظروف الإغلاق والحصار التي تفرضها سياساته وظروف الاجتياح التي شنها جيشه في ٣٠ آذار ٢٠٠٢ على المدن والمخيمات والقرى الواقعة تحت الحكم الفلسطيني في الضفة الغربية.

٤. مصادر الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي (الرسمية وغير الرسمية) المتوافرة للأسر والعائلات الفلسطينية في ظل الظروف الجديدة.

المنهجية

اعتمدت منهجية البحث منحى الدراسة الأنثروبولوجية-الإثنوغرافية لعائلات/لأسر من منطقة الوسط. واستهدف الاختيار شمولها عائلات/أسر متوسطة أو كبيرة الحجم تتألف من عدة أجيال، على أن تتباين من حيث التكوين الطبقي ومكان الإقامة (مدينة، قرية، مخيم). لكن جاء اختيار عينة الدراسة مقيدا بظروف الإغلاق والحصار الخانقين ومنع التجوال الذي قيد الحركة بين المواقع وداخلها. لذا اقتصر البحث على عينة محدودة العدد من الأسر/العائلات. وبالتالي لم يعد الهدف من الدراسة التوصل إلى فهم معمّق لأوضاع وديناميكيات الأسر بغرض التعميم والمقارنة بين التجمعات السكانية الجغرافية (الضفة الغربية، والقدس

الشرقية، وقطاع غزة، أو المحافظات الشمالية والجنوبية والوسطى)، بقدر ما بات الاهتمام يركز على الكيفية التي باتت الأسر تدير بها حياتها وشؤونها في ظروف الحصار .

وبناء عليه تم اختيار سبع أسر/عائلات: واحدة من القدس الشرقية، ويحمل أفرادها الهوية الإسرائيلية، وثانية من قرية صغيرة تعتمد على الزراعة وتربية الدواجن والمواشي، وثالثة من بلدة يعتمد أهلها على العمل في الزراعة والحرف وقطاع الخدمات، ورابعة من قرية تعتمد على التحويلات من الخارج وعلى العمل في إسرائيل، وخامسة من مخيم للاجئين، وأخيرا أسرتين حضريتين.

اشترك في الدراسة خمس باحثات وباحث، تخصص كل منهم بأسرة/عائلة، حيث قامت/قام بإجراء لقاءات عديدة مع كل أفراد الأسرة الذكور والإناث، بلغ عمر أصغرهم ١٣ عاما، وأكبرهم ٧٧ عاما. وقد أجريت هذه اللقاءات ما بين حزيران ٢٠٠٢ وآذار ٢٠٠٣ باستخدام أسئلة بحث مفتوحة تدور في إطار حدده فريق البحث، وتم الاتفاق على الالتزام به، وقد تسنى لفريق البحث فرصة البحث بالمشاهدة والمشاركة، كما عمل على جعل اللقاءات مريحة ومرنة متيحين الفرصة لمن تم اللقاء بهم/بهن ليس للإدلاء بمعلومات ووصف الحقائق حول ظروف حياتهم وتطورها فحسب، بل تفسير وتعليل وتحليل سلوكاتهم وخياراتهم وقراراتهم والآثار المترتبة عليها. وقد استخدم فريق البحث أثناء اللقاءات أسلوب تسجيل الأحاديث على أشرطة صوتية، ومن ثم تفريغها وإعدادها لكتابة قصة الأسرة/العائلة كما جاءت على لسان أفرادها، حيث تضمنت التاريخ الاجتماعي للأسرة والعائلة الأوسع، يعود البعض منها إلى فترة ما قبل نكبة عام ١٩٤٨، وبعضها يبدأ بمرحلة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) وحتى هذا التاريخ. ويجدر بالذكر أن القصص للأسر السبع لا تركز على الجانب المأساوي والدرامي والمعيشي المباشر للاحتلال الإسرائيلي، والحرب التي شنها جنوده على المجتمع الفلسطيني، بل عمدت القصص إلى إظهار جوانب حياتية غير مرئية لتأثير الاحتلال والحرب وتأثيرات الأزمة المعقدة والطويلة الأمد التي حلّت بالمجتمع الفلسطيني، وانعكست على أسلوب حياة العائلات والأفراد.

نتائج رئيسة

أكدت نتائج الدراسة على الكثير من القضايا التي خرجت بها الدراسات الكميّة ودراسات البحث السريع بالمشاركة التي كان هدفها تحديد تأثيرات ظروف الانتفاضة الفلسطينية وتأثير السياسات الإسرائيلية على العائلات والأسر الفلسطينية، واكتشاف إستراتيجيات الأسرة في مواجهة الظروف الجديدة، والخروج بتوصيات لرسم سياسات

الإغاثة والمساعدات الإنسانية للأسر والعائلات المتضررة. ولكن الدراسة أضافت إلى ذلك فهما أوسع للظروف المعيشية للعائلات والأسر، وخرجت بنتائج تشير إلى انعكاسات اتجاهات وديناميكيات هذه الظروف على العلاقات والتفاعلات على العلاقات داخل الأسرة والعائلة، وعلى تفاعلاتها وتفاوضها وحدة وأفرادا مع النظام العائلي الأبوي، ومع تنظيمات ومؤسسات المجتمع الذي تعيش فيه. من أبرز هذه النتائج:

استراتيجيات التكيّف والمقاومة من أجل البقاء والحراك.

استخدمت الأسر والعائلات الفلسطينية الإستراتيجيات التقليدية التي سبق أن استخدمتها في أزمات سابقة، التي تضمنت تجميع المداخيل، وخفض الإنفاق والاستهلاك، وتأجيل أو وقف الاستثمار والبناء، وتأجيل دفع فواتير الخدمات الأساسية، واللجوء إلى طلب المساعدات والدين من مصادر غير رسمية، والاعتماد على تحويلات من الخارج، وبيع مجوهرات النساء، وبيع ممتلكات أخرى، وإعادة توزيع الموارد والعمل والمسئوليات والمخصصات، والعودة إلى الاقتصاد والإنتاج المنزلي، وانتظار الحصول على مساعدات نقدية و/أو عينية من مصادر الدعم الرسمية، والعودة إلى السكن والعيش ضمن الأسرة الممتدة. ومع تزايد تضييق الخناق على حرية التنقل والحركة وفقدان دخل الأسرة بسبب بطالة المعيل الرئيس أخذت الأسر والعائلات الفلسطينية في مط هذه الإستراتيجيات إلى أقصى حدّ ممكن، وحتى النفاد. فمثلا لم يعد بعضها قادرا على توفير المصروف اليومي للأطفال رغم ضآلة قيمته، وأخذت تقلص استهلاكها الغذائي، وانسحبت انسحابا شبه كامل من الحياة الاجتماعية وتقوقعت على نفسها، وبات بيع المدخرات أو الملكيات يقتصر على مقتنيات صغيرة كجهاز جوّال أو محرك سيارة مثلا، أو بيع كمية لا بأس بها من الماشية التي تشكل مصدر رزق الأسرة لعدم تمكنها من توفير الماء لسقيها أو المراعي لرعيها. كما أصبح الحصول على القروض أو الشراء على الدين صعب المنال، إما لأن الدائنين لم يعد لديهم فائض، أو لأن المستدينين لم يعد لديهم ضمان لتسديد الديون.

بالنسبة لإستراتيجيات الأسرة وإستراتيجيات أفرادها للتكيف مع فقدان المعيل الرئيس لعمله، فقد أظهرت دراسة أوضاع الأسر/العائلات السبع نتائج موازية لتصنيف أوكسفام للأسر الفلسطينية وفق إستراتيجيتها للتكيف مع فقدان المعيل لعمله ودخله. فهناك من المعيلين من لم يتأثر وضعهم كثيرا، لكونهم يشغلون وظائف في القطاع العام أو قطاع وكالة الغوث، وبالتالي يحصلون على راتب ثابت، ولا يواجهون مشاكل إعالة حقيقية إلا عند تأخر دفع رواتبهم. وهناك الذين يلجئون إلى البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي، فمنهم

من يحقق نجاحا ومنهم من يفشل، وفي الغالب كان مصير المشاريع الصغيرة الفشل بسبب الحصار والإغلاق وتعطيل حركة وتنقل الفلسطينيين، وبالتالي عدم التمكن من الوصول إلى الأسواق، سواء لتسويق الإنتاج أو للحصول على المواد الخام والطعام للماشية في حالة تربيتها. وهناك من المعيلين من يحاول أن يلتحق بصفوف الباحثين عن عمل يومي، ومن ينتظر حتى يعود لعمله (كالعاملين في إسرائيل والمستوطنات) وبالتالي يعتمد على مدخراته الشخصية، والقليل منهم يخطط للهجرة.

الصراعات الداخلية للأسرة وأزمة المعيل الرئيس

بالرغم من أن إستراتيجيات التكيّف الأنفة الذكر تدّل على علاقات أسرية وعائلية يسودها التعاون والدعم المتبادل، إلا أنه ساد داخلها علاقات وديناميكيات أشارت إلى وجود صراعات على المصادر وعلى السلطة، التي لم يكن بالإمكان اكتشافها من خلال مسح كمّي. هناك ثمة ما يشير إلى اختلاف نسبي بين تكيف النساء والرجال مع أزمة فقدان المعيل لعمله، وبالتالي تقلّص أو فقدان دخل الأسرة. وبرز هذا في غالبية الأسر المبحوثة حيث تبين أن النساء هن من استوعبن الصدمة، وتحملن بشكل رئيس عبء الإعالة، فمنهن من لجأ إلى العمل الإضافي، أو إلى الإنتاج المنزلي بقصد الاستهلاك البيتي، أو البيع أو لغرض تقديم هدايا في المناسبات الاجتماعية، ومنهن من اضطر لتأجيل كل ما يتعلّق بتوفير حاجاتهن الخاصة والأساسية منها (كالغذاء واللباس)، وتحمّلن بشكل أساسي عبء التقنين وإدارة موارد الأسرة التي أخذت تتقلص يوما بعد يوم.

وفي المقابل فإن المعيل الذكر الفاقد لعمله قد يجتهد في البحث من أجل الحصول على مصدر لإعالة الأسرة، ولكن في حالة عدم توافر فرصة عمل أو موارد خارجية للاعتماد عليها يواجه أزمة المعيل العاطل عن العمل، حيث تهتز صورته الاجتماعية كرجل حام لأسرته وموفر لها الحياة الكريمة، الأمر الذي ينعكس على تقديره لذاته الذي ينعكس بدوره على علاقاته بأفراد الأسرة والعائلة. ولكن في الغالب واجه المعيلون مشكلة إما في عدم توافر فرص العمل، أو في قبول فرص عمل لا تليق بمكانتهم التي اعتادوها سابقا. فمن المعيلين من لجأ إلى كل أصناف المساعدات والاقتراض بعد أن نفدت مدخراته، واقلع عن التدخين وارتياد المقهى، وانسحب من الحياة العامة والنشاطات المجتمعية لكونها مكلفة، ومنهم من انعزل عن العائلة والمجتمع المحيط وحاول التعامل مع أزمته بسلبية، ومنهم من عكس أزمته في تعامله مع أفراد أسرته. وبغض النظر عن الإستراتيجية التي استخدمها المعيل العاطل عن العمل (الانعزال، الهروب، العنف، التجنب) فقد صارع غالبيتهم ضد ما اعتبروه فقدانا

لرجولتهم وللمحافظة على مكانتهم كمعيلين وأرباب لأسرهم وأصحاب سلطة وقرار. وواجهوا ردود فعل مختلفة من النساء في الأسرة، فمن النساء من راعين شعورهم، واحترمن مكانتهم، وحافظن عليها رغم أنها كانت شكلية، ومنهن من قاومن وفرضن أمرا واقعا جديدا وتوزيعا جديدا للسلطة والموارد، ومنهن من تحمّلن العبء، وبقين خاضعات للسلطة الذكورية.

ديناميكيات وعلاقات النوع الاجتماعي وحدود النظام العائلي الأبوي

لم تقتصر إستراتيجيات الأسر والعائلات الفلسطينية على التقنين وإعادة توزيع الموارد المادية، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد اضطر بعض الأباء والأمهات وكذلك الأبناء، وبشكل خاص البنات إلى تأجيل مشاريعهم/مشاريعهن للمستقبل أو التنازل عنها كليًا. وقد بدا جليا أن الزواج المرتب يشكل أحد أهم الإستراتيجيات للتكيف والحراك وخصوصا ترتيب زواج الفتيات، أما بالنسبة للأولاد فالإستراتيجية تتمثل في إخراجهم من المدرسة بغرض العمل وإعالة الأسرة، وفي أخذهم دور القيادة والحماية رغم صغر سنهم. فعلى سبيل المثال رغم أن البعض من الوالدين كان ينوي/تنوي عدم تزويج البنات إلا بعد الانتهاء من التعليم الثانوي وبعد بلوغهن سن الثامنة عشرة، إلا أن الظروف أجبرته/ها على العدول عن ذلك، مما أدى إلى سحب الابنة الكبرى من المدرسة لتوفير تكلفة تعليمها وتنقلها من القرية إلى المدرس، والقبول بتزويج اثنتين من البنات في سن الثالثة عشرة والخامسة عشرة إلى أقارب في الخارج، حيث إن ذلك سيتيح للوالد والأخوة فرصة الهجرة والعمل والتعلّم في الخارج. وفي حالة إحدى الأسر التي تتكون من ثمانية أفراد بينهم ذكر واحد في سن الثالثة عشر والتي كانت قد فقدت معيلها الرئيس في بعد تفجّر الانتفاضة الثانية وبعد أن تعرضت للقصف المباشر، توجب على الابن الوحيد أن يتقلد مكانة والده في البحث عن عمل في العطل المدرسية، ومواجهة جنود الاحتلال لحماية والدته وأخواته، والعمل على تهذيب أخواته لكونه المسئول عن سلوكهن، وحماية الحيّ عندما أخذه الجنود الإسرائيليون درعا بشريا، وعندما كان عليه مواجهة المقاتلين الفلسطينيين لمنعهم من التمركز في باحة المنزل.

بعيدا عن إستراتيجيات الأسر والأفراد للتكيف مع شروط الأزمة التي يمرّ بها المجتمع الفلسطيني عامة، تبرز قصص الأسر السبع، تعكس مفاوضة الأفراد ومقاومتهم لحدود النظام العائلي الأبوي أو تكيفهم/تكيفهن معه والاستفادة من ما يوفره من إمكانيات ودعم. لم تظهر هذه القصص أن النساء وصغار السنّ يخضعون تماما لسلطة مطلقة في ظل هذا النظام وأنهم

ضحايا بنيته، بل أظهرت أن النساء والرجال فاعلون فيه، يعززون من قيمه، ويعيدون إنتاجها، أو يتفاوضون على حدودها وإمكانية تغييرها. وهذا التوجه الثاني يبرز بوضوح في أسرة تغيّب عنها رب الأسرة ومعيلها قسرا بعد أن قضى في الأسر مدة تزيد عن العقد. فقد ترك غياب رئيس الأسرة الزوجة والابنة الكبيرة في وضع اضطرتا فيه لأخذ زمام الأمور وتدبير معيشة الأسرة، وبالتالي التحرك في الحيز العام، وأخذ كل القرارات بنفسيهما. أحد تأثيرات سياسة الاعتقال تمثل في فرض قسري "لتنظيم الأسرة" على زوجين في أحد الأسر المبحوثة حيث اضطرّا لإنجاب أبنائهم وبناتهم السبع على مراحل في فترات ما بين الاعتقال والاعتقال الذي يليه، مما أوجد ثلاثة أجيال من الأبناء والبنات في الأسرة. هذا بالإضافة إلى أن وجود وغياب رب الأسرة عنها، ولّد ديناميكيات وعلاقات تتميز بتوزيع للأدوار والموارد وللسلطة مختلفا عن ما هو مألوف يميل لصالح الإناث (الأم والابنة الكبرى)، ويشكل علاقة غير مرنة ومنسجمة بين الأب وأبنائه وبناته سوى الصغيرات بينهم. فالجيلان الأول والثاني من أبنائه ولدوا وكبروا في غيابه، وبالتالي كانت علاقتهم وثيقة بوالدتهم، وعلاقة البعيد الغائب بوالدهم. يضاف إلى هذا أن العلاقة الزوجية بين الزوجين باتت شبه معدومة.

ديناميكيات التفاعل بين ثلاثة أطراف: الاحتلال الإسرائيلي ونمو وتطور الحركة الوطنية السياسية والنظام العائلي الأبوي

أظهرت قصص الأسر الفلسطينية السبع الآثار المرئية وغير المرئية للاحتلال الإسرائيلي، ونمو وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومته التي ترتبت على حدود النظام العائلي الأبوي وتفاعله مع المجتمع المحلي بمؤسساته ومنظماته الرسمية وغير الرسمية. من الآثار الواضحة لهذه العلاقة الديناميكية لجوء الأسر والعائلات إلى الزواج المبكر للفتيات خوفا من أن يشكل الاحتلال الإسرائيلي خطرا على مستقبلهن، وتحديدا فرصهن في الزواج والتفريق القسري بين الزوج والزوجة وبين الأب والأبناء بسبب الاعتقالات السياسية للرجال، أو اضطرارهم للعيش في الخفاء (تحت الأرض) خوفا من الاعتقال ومن أجل الاستمرار في النضال. أدت هذه الديناميكيات في بعض الأحيان إلى نتائج عميقة وغير واضحة للعائلات، كتمزيق النسيج العائلي/الأسري، وتدمير علاقات الزواج وعلاقات الآباء بالأبناء كما تم التوضيح فيما تقدم.

لطالما شكلت الأسرة/العائلة الإناء الذي ينقل القيم والمبادئ الدينية والثقافية والسياسية – الوطنية والأبوية إلى الأجيال الشابة. وباعتبار هذه الوظيفة للعائلة، تبين أن الحركة الوطنية والحركة السياسية – الاجتماعية عاشت حالات من المدّ والجزر في

علاقات وأدوار ومسئوليات النوع الاجتماعي عبر الأجيال، وفي قدرة الجيل الشاب وتحديدا البنات والنساء في التفاوض على حدود السلطة في نظام العائلة الأبوية وفي مقاومتها أو الخضوع لها. فقد أظهرت حالة أسرتين أن قدرة النساء على التفاوض على حدود السلطة الأبوية تميزت بالمقاومة والصراع في أعوام السبعينيات والثمانينيات – مرحلة مدّ الأيديولوجية اليسارية العلمانية التي سيطرت على حركات التحرر الوطنية والأحزاب السياسية – بينما أدى المدّ الديني الشعبي السياسي في أعوام التسعينيات إلى تراجع في قدرة النساء على التفاوض والصراع. في المرحلة الأولى كانت أفاق نجاح محاولات الصراع والتفاوض واسعة، ولكن تبين أيضا أن القضايا التي نجحت النساء في التفاوض عليها كانت تلك المرتبطة بالقضية الوطنية – وتحديدا مقاومة الاحتلال، كالتحرك بهدف التنظيم والعمل الجماهيري السياسي، بينما فشلت محاولات التفاوض على القضايا التي تعتبر ذات صلة وثيقة بثقافة النوع الاجتماعي، كتسجيل وكالة الأرض، والبناء باسم الزوجة في فترة وجود زوجها في المعتقل.

الأسر والعائلات الأكثر تعرضا لخطر العدمية

تشير قصة الأسرة من مخيم اللاجئين إلى نموذج الأسر والعائلات التي تعد ضحية التفاعل بين الظروف الاجتماعية الثقافية للمجتمع الفلسطيني والظروف الاقتصادية والسياسية – الأمنية التي تفرضها سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي والحرب التي يشنها جنوده. قد يقود بحث قضايا العنف الذكوري وتحريم المرأة وحماية شرف العائلة بشكل كميّ ومقنن إلى تعميم انتشارها دون إثباتات قاطعة، وقد يساء تفسير الدوافع التي تقود إليها متخذين عامل "الثقافة والعادات والتقاليد" (جونسون ٢٠٠٤) تفسيرا لوجودها في المجتمع وتحديدا في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. غير أن قصة الأسرة أظهرت وجها أخر لتفسير ظواهر كهذه. إن العائلات التي تتعرض لخطر بقائها والمحافظة على وجودها وتماسكها هي العائلات المعدمة، كتلك التي تسكن مخيمات اللاجئين الفقيرة، وهي عادة تكون كبيرة الحجم، ويكون رجالها وشبابها القادرون على العمل عاطلين عنه، وغالبا لا تعمل نساؤها، وتعيش على المساعدات الشحيحة من مصادر عدّة، ومحددة بمساحة فيزيائية واجتماعية ضيقة، تقيد حركتهم وحراكهم. وفي ذات الوقت تعتمد هذه العائلات على وجودها مندمجة ومنسجمة في مجتمعها المحلي الذي يتشكل من عائلات تتصل بصلة القرابة، أو باشتراكها في مكان سكنها أو بلدتها الأصلية (عادة هذه المجتمعات هي أحياء ضمن المجتمع الأوسع في المخيم) للحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي أحيانا، ولكن يغيب عنها أشكال الدعم الرسمية المناسبة لانتشالهم من دائرة الفقر المدقع، كما تغيب سيادة القانون و نظام قضائي نافذ وفعّال. إن وضع البحث في هذا السياق وهذه البنية والتشكيل يسهم في توضيح درجة الشرف والفخر والاعتزاز التي يتحلى بها رجل فقير، معدم، فاقد للتعليم والعمل والدخل، جرّده الاحتلال وظروف القهر من رجولته، فاقد للاعتراف الاجتماعي به، ومقيد بشتى الطرق، لكونه يعيش محدودا بالظروف التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، عندما يفرح لإصابة ابنه برصاص جنود الاحتلال، وعندما يزعم تقلد قيادة عملية قتل شقيقته على أساس حماية شرف العائلة.

خلاصة

عبّرت امرأة من أسرة مدنية من بين الأسر السبع عن رأيها في العائلة قائلة: "العيلة قلب كبير بيوسع الجميع" ولكن إلى متى يمكن للعائلة الفلسطينية أن تشكل هذا القلب؟

اعتبرت العائلة الفلسطينية على مرّ السنوات العديدة الماضية الوعاء الرئيس "لامتصاص الصدمات" التي نتجت عبر تاريخ من حروب وترحيل وتهجير واقتلاع وتمييز. غير أنه بات واضحا يوما بعد يوم بأن هذه الصورة المثالية التي رسمت للعائلة الفلسطينية أخذت تتلاشى، خصوصا أنها لم تعد قادرة على توفير الحماية والدعم والأمان والمعيشة لأفرادها في زمن هم بأمس الحاجة لهذه، ويتوقعون منها أن تكون "ملجأهم الأخير". وبات دورها هذا وصورتها المثالية مهددين بالخطر. يمكن القول إن العائلة الفلسطينية أدت عبر النصف الثاني من القرن الماضي دورها، وقامت بوظائفها في ظل غياب الدولة الوطنية الفلسطينية، حيث وفرت الحماية لأفرادها، وفتحت لهم/لهن مسارات للحراك الاجتماعي، بل وعملت أيضا على إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني وإحياء الهوية الفلسطينية. وفي الوضع الراهن تواجه العائلات الفلسطينية مصاعب وأخطارا جمّة تضعها أمام تحديات كبيرة لا بل مستحيلة، وتظهرها عاجزة عن تقديم الحماية لأفرادها، وخاصة في المناطق المنكشفة والأكثر عرضة للمخاطر، وبخاصة أنها تعيش تحت وطأة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة والرامية إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني وتشتيت أفراده. وبالرغم من أن العائلات الفلسطينية لا تأخذ دور المتفرج والعاجز عن مواجهة تحدي خطر بقائها وفقدان مصدر عيشها، إلا أنها قطعا بحاجة إلى التوجيه والدعم المؤسساتي في زمن أخ فيه هذا الدعم والتوجيه يتلاشيان. وفي ظل الأزمة الراهنة تفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية لإمكانية توفير الحماية للسكان المدنيين، وهي سلطة محاصرة ومستضعفة. كما أن كل المواثيق الدولية التي تلتزم بتقديم الحماية للسكان الواقعين تحت احتلال دولة خارجية تتحطم على صخرة التحالف

الإسرائيلي الأمريكي. يواصل المجتمع الدولي جهوده لتوفير مساعدات إنسانية ومساعدات طارئة تخفيفا لمعاناة الناس من الدمار الواقع على الأرواح والممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية. لكن المطلوب هو أولا، وقبل كل شيء، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعطاء الفرصة للفلسطينيين شعبا وقيادة لتقرير مصيرهم، وتشييد دولتهم المستقلة، بما يتيح لهم ولها رسم سياسات تنموية بعيدا عن الاحتلال والاستيطان والقتل اليومي.

الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية

آيلين كتاب - الأستاذة المساعدة، ونداء أبو عواد الباحثة ومساعدة التدريس في معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت

تقدمت هذه الورقة في مؤتمر نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) في بيروت بتاريخ ٤-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، واستهدف المؤتمر مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بالنسبة للنهوض بالمرأة العربية عشرة أعوام منذ مؤتمر بيجين. تناقش الورقة مشكلات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، وصولا إلى مشكلاتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اختصرنا الورقة إلى ثلثي حجمها الأصلي بحكم القيود المفروضة على حجم الدورية.

تقديم

يصعب دراسة تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية بمعزل عن حركة التحرر الوطني الفلسطينية، إذ لا يمكن الحديث عن تحرر اجتماعي للمرأة الفلسطينية بمعزل عن نضالها الوطني والطبقي. وعموما، تتشابه بدايات الحركة النسوية الفلسطينية في سماتها العامة مع الحركة النسوية العربية، كونها انطلقت جزءا من الحركة الوطنية في سياق نضالها ضد المستعمر الأجنبي. وتؤكد إحدى الباحثات أن برامج وطروحات الحركات النسوية في مجتمعات العالم الثالث التي تقاوم شعوبها الاستعمار الغربي، هي أساسا جزء عضوي

من عملية التحرر الوطني التي تخوضها شعوبها. وعليه فإن حركات تحرر المرأة في هذه المجتمعات تنبثق من رحم وجذور الواقع المركب الذي تعيشه نساء شعوب العالم الثالث المستعمرة، وليست فكرة غربية مستوردة من تجربة نساء المجتمعات الغربية (Jayawardena, 1986).

وبالرغم من أن مشاركة المرأة في النضال الوطني، شرّعت مشاركتها في المجتمع، إلا إنه حد من قدرة الحركة النسوية على تطوير البرنامج النسوي الاجتماعي المتوازن مع القضايا الوطنية، حيث كان الانشداد في الغالب لصالح العمل الوطني.

كان للأوضاع السياسية في المنطقة انعكاسات على العمل النسائي، حيث انبثقت الحركة النسوية الفلسطينية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما تم إنشاء الاتحاد النسائي في القدس عام ١٩١٩ (أبو لحله وأخريات، ١٩٩٨). ونشطت النساء منذ عشرينيات القرن الماضي في تنظيم المظاهرات ورفع المذكرات الاحتجاجية في مواجهة الحكومة البريطانية وسياساتها الرامية لبناء وطن قومي لليهود على حساب طرد الفلسطينيين وتشريدهم. وقامت النساء بتنظيم برامج مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأجنبية، خصوصا في ظل الإضراب الشامل الذي عم فلسطين عام ١٩٣٦ لستة أشهر متتالية. وقد اقتصرت هذه النشاطات على قلة من النساء المتعلمات من العائلات الثرية والوسطى. ففي ثورة البراق عام ١٩٢٩، استشهدت ٩ نساء من بين ١٢٠ شهيدا، مما يشير إلى نشاط المرأة النضالي (غازي، ١٩٧٧)، وقامت النساء بالاستمرار بعقد مؤتمر النساء العربيات في القدس في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٢٩، حضرته ٢٠٠ امرأة، معظمهن من قريبات القيادات الوطنية. ويعتبر هذا المؤتمر الأول بمثابة نقطة انطلاق للنساء في المجال السياسي، وبمثابة تعبير عن وعي ذاتي لدورهن المحدد في الثورة الوطنية (فليشمان، ١٩٩٥). وشاركت المرأة الفلسطينية في عدة مؤتمرات نسائية عربيه كان أبرزها مؤتمر الشرقيات، أو نساء الشرق الذي نظمته السيدة هدى شعراوي في عام ١٩٣٨ لدعم قضية فلسطين (منشورات مؤتمرات بالعربية، ص ١٧٠ – ١٧٢).

أما نساء الريف الفلسطيني فقد طورن أشكالا أخرى للمشاركة السياسية النضالية خلال ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، ولم يقتصر نشاطهن على التظاهرات والاحتجاج بل شملت مساعدة الثوار بنقل السلاح والتموين، إلا أن مشاركتهن كانت عفوية، وشملت حالات فردية حملت فيها المرأة السلاح. ولكن دور المرأة كان في الأغلب محرضا وداعما للرجال في القتال (الخليلي، ١٩٧٧). وتشير إحدى الباحثات مستندة لما ورد في بعض الصحف ومقابلات للتأريخ الشفوي إلى "أن الريفيات خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت. فنعرف الآن عن نساء لبسن الزي العسكري، وتدربن على المقاومة المسلحة، واشتركن بالفعل فيها...الخ)" (جاد، ١٩٩٩).

أما في غزة فكانت الظروف العامة أصعب مما هي عليه في الضفة الغربية، نظرا لصعوبة

ظروفها الاقتصادية، وتقليدية بنيتها الاجتماعية. فعلى المستوى السياسي شاركت بعض النسوة في الأحزاب السياسية المذكورة سلفا، ومثلما حصل في الضفة الغربية كانت العضوية منتشرة بين صفوف المتعلمات والطالبات وقريبات القيادات. وفيما عدا ذلك كان هناك بعض جمعيات خيرية نسوية تقوم بتقديم الخدمات المختلفة لتخفيف المعاناة عن الأسر الفلسطينية المنكوبة.

في عام ١٩٦٥، وبعد الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، بادر عدد من النساء الفلسطينيات لتنظيم مؤتمر نسائي في القدس، انبثق عنه تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كتنظيم شعبي هدفه تنظيم وتعبئة المرأة الفلسطينية لخدمة القضية الوطنية (الخليلي، ١٩٩٧، ص ١٠٥). وتنبع أهمية تأسيس الاتحاد من كونه، أولا قد شكّل مظلة عامة لكل النساء في الشتات وفي داخل فلسطين، وثانيا، لأنه ربط النساء الفلسطينيات بحركة المقاومة، حيث مثلت عضوات الاتحاد تنظيمات وفصائل الثورة التي انتمين إليها. وقد مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل المجلس الوطني الفلسطيني كغيره من الاتحادات الشعبية، إلا أن المرأة الفلسطينية بقيت مغيبة عن الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا المضمون يمكن إجمال المظاهر الأساسية للحركة النسائية في هذه الفترة:

١. كان تشكيل الجمعيات والنوادي النسائية وسيلة لتقديم خدمات إلى الأسر المحتاجة، وهذا بحد ذاته له دلالات إيجابية في بعده الوطني، لكنه لم يتعد ذلك.

٢. كانت منظمة التحرير الفلسطينية الحافز الأساسي لتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

٣. لم تقدم الأحزاب السياسية للمرأة الشيء الكثير. وبرغم ذلك لعبت الكوادر النسائية دورا طليعيا في مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧. فانخراط المرأة في الأحزاب السياسية كان إيجابيا، لأنه عكس نفسه على مستوى وعي المرأة بأهمية انخراطها في الأحزاب السياسية.

تتناقض وجهات النظر هنا حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة على المرأة الفلسطينية، فهناك من يقول: إن الاحتلال الإسرائيلي فتح المجال أمام المرأة إلى الخروج لسوق العمل، وإخراجها من بيئتها الاجتماعية التقليدية. في حين تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى تدهور المشاركة الاقتصادية للمرأة ما بين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٩٣ وبشكل خاص في قطاع غزة، حيث حرمت المرأة من ممارسة مشاركتها التقليدية في العمل الزراعي بعد استيلاء قوات الاحتلال على مساحة كبيرة من الأراضي الخصبة وتدمير القطاع الزراعي عموما (حمامي، ١٩٩٨). بالإضافة لذلك، لم تتمكن المرأة من الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي نظرا لتركز الأعمال أساسا في قطاع البناء، حيث يتجاوز يوم العمل الثماني

ساعات مما يجعل من الصعب على النساء مجاراة هذا الوضع نظرا لمسؤولياتهن الإنجابية، وفي مجال الرعاية (جاد، ٢٠٠٠). على كل الأحوال لم تعكس مشاركة المرأة المحدودة في سوق العمل أي تغيير في مكانة المرأة أو رؤية المجتمع لها.

كما استمرت سيطرة نمط عمل الجمعيات الخيرية على العمل النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة في السنوات العشر الأولى للاحتلال الإسرائيلي، وتركز اهتمام الجمعيات على معالجة مشاكل الأسر المتضررة وتخفيف وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي أفرزتها حرب ١٩٦٧. لكن هذه الخدمات اقتصرت على نطاق المدن مهملة أغلبية النساء في الريف والمخيمات. وبقيت البرامج النسائية أسيرة القضايا الوطنية، وبالتالي كانت محدودة الفعالية في إحداث تغيير نوعي في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي. فقد افتقدت هذه البرامج لمنظور نظري لقضية المرأة، وأهملت بالتالي العلاقة بين التحرر الوطني والاجتماعي. ويمكن أن نعزو السبب الأساسي لهذا لطبيعة الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي الذي يستهدف الاستيلاء على الأرض وتشريد الشعب. هذا النوع من الاحتلال أفقد الحركة النسوية محركا للتطور. كما لم تسمح الخلفية الطبقية للقيادات النسائية آنذاك من تطوير الأجندة النسوية.

انخرطت النساء في النضال الوطني بأشكال مختلفة، وتعرض العديد منهن لإجراءات تعسفية من الاحتلال، من اعتقال، وإبعاد، وإقامة جبرية.....الخ. لكن بقيت السمة الغالبة لنشاطات الحركة النسائية السياسية حتى السبعينيات تدور في إطار الهبّات الجماهيرية العامة أو المبادرات الفردية المحدودة ذات الطابع العفوي، متمثلة في أشكال مختلفة مثل الاعتصام، ورفع المذكرات، وإرسال البرقيات، والمشاركة في إضرابات ومظاهرات. وبقي عدد النساء المشاركات في الحركة السياسية محدودا، ومحصورا، في الغالب في زوجات وأمهات المتضررين مباشرة من الاحتلال مثل المعتقلين والشهداء والمبعدين، أو النشيطات في الجمعيات الخيرية النسائية وفصائل القوى الوطنية.

ولكن زاد انخراط المرأة في الأحزاب السياسية، وإن لم ترق هذه المشاركة إلى درجة وصولهن لمراكز صنع القرار داخل هذه الأحزاب، أو حتى لتبني تلك الأحزاب لبرنامج اجتماعي واضح تجاه قضايا تحرر المرأة. في هذه الأثناء استمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالعمل بشكل سري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستندا في نشاطه على الجمعيات الخيرية التي اعتبر عملها في مجال المساعدات المادية والخدمات الاجتماعية والتدريب على بعض المهارات المقدمة للفقيرات من النساء وأسر الشهداء والمعتقلين.

دمقرطة العمل النسوي

وضع الاحتلال الإسرائيلي مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله، فانطرحت قضية المرأة ونضالها من أجل المساواة والتحرر كرافد للتحرر السياسي ومهمة من مهامه. فالتناقض الأساسي بقي بين المحتل والشعب بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية، مما حيّد التناقضات الاجتماعية من طبقية ونوع اجتماعية. ولكن من الصعب أيضا أن نتغاضى عن واقع إدراك الحركة النسوية خصوصية قضاياها وخصوصا عندما وجدت نفسها محاطة بكتلة من المعوقات البنيوية والثقافية (كتاب، ١٩٩٦).

فرض الاحتلال معطيات جديدة جعلت من الضروري أن يأخذ النضال الوطني بعدا ديمقراطيا لمواجهة التغيير الجذري الذي أصاب المجتمع بكل قطاعاته الاجتماعية. ففي أواخر السبعينيات، تبلورت مؤسسات من نمط جديد كان هدفها تعبئة وتنظيم القطاعات الشعبية من شباب وعمال ونساء وطلاب لمواجهة التحديات. وجاء تشكيل هذه الأطر على قاعدة فكرية ديمقراطية تنطلق من الفهم الجدلي للتحرر الوطني والديمقراطي وما يترتب عليه من ترسيخ للمساواة والعدالة الاجتماعية (كتاب، ١٩٩٦). جاء تأسيس الأطر النسوية بمبادرة من النساء في الأحزاب اليسارية، ثم توسع ليشمل مختلف التنظيمات والأحزاب الرئيسية العاملة في منظمة التحرير الفلسطينية (تراكي، ١٩٩٠). وجاء تشكيلها كتعبير عن أحد أشكال الصراع بين الجيل القديم للحركة النسوية وبين جيل جديد لم يجد فرصته في الأشكال التنظيمية القديمة لنشاط المرأة السياسي (جاد، ٢٠٠٠).

ارتبطت عضوية الإطار إلى حد كبير بالعضوية الفعلية للحزب فتشكلت ثلاثة أطر جماهيرية نسوية أخرى هي لجنة المرأة العاملة في عام ١٩٨٠، ولجنة المرأة الفلسطينية في عام ١٩٨١، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي عام ١٩٨٢. ومما ميز هذه الأطر عن الجمعيات الخيرية النسائية كان قاعدتها الفكرية التي انطلقت من الفهم الجدلي للتحرر الوطني الديمقراطي وموقع فعلها النسوي. و مع أن الحركة النسوية تجزأت بسبب الفئوية السياسية إلا أنها أبقت حدا من التنسيق والتعاون بعكس الأطر الجماهيرية الأخرى من نقابات، وأطر طلابية وشبابية وعمالية.

الانتفاضة الجماهيرية ١٩٨٧-١٩٩٠

شكلت الانتفاضة نهوضا وطنيا عاما رافقه انشداد المرأة الفلسطينية إلى النضال الوطني. فقد نظمت النساء الفلسطينيات المظاهرات والاعتصامات، وسقطت الشهيدات، وتم اعتقال العشرات من قوات الاحتلال الصهيوني. بالإضافة إلى المهام الوطنية التي التزمت بها، قامت المرأة في سد الفجوات التي شكلها غياب الزوج أو الأب بسبب الشهادة أو الاعتقال، في إعالة الأسرة أو خدمة التنظيم من خلال تشكيل أدوات تنظيمية شعبية مثل لجان الأحياء واللجان الشعبية. ولكن في أواخر عام ١٩٨٩ وما بعد، بدأ منسوب الانتفاضة بالهبوط بسبب زيادة بطش الاحتلال، وضرب اللجان الشعبية، مما أدى إلى فقدان الانتفاضة لجماهيريتها، وعاد الفعل النسوي ليكون نخبويا عاجزا عن التعامل مع هموم النساء وتطلعاتهن المستقبلية (كتاب، ١٩٩٦).

قراءة نسوية لمرحلة أوسلو

مثلت مرحلة أوسلو تراجعا للانتفاضة الجماهيرية، فبدأت أزمة الأحزاب السياسية عامة والحركة النسائية خاصة بالتكشف، وأصبحت علاقة الأطر الجماهيرية، بما فيها النسوية، مع الأحزاب السياسية علاقة بيروقراطية. وظهرت في هذه الفترة توجهات وممارسات سلفية فكرية ترفض انخراط المرأة في الثورة الوطنية والحياة العامة (كتاب، ١٩٩٩). ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة لم تر خطورة هذه المرحلة، وبالتالي لم تتفاعل معها بجدية ومسؤولية، فساومت على حقوق النساء الأساسية بتبريرات مفادها أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، وبالتالي يستلزم توحيد الجهود لمواجهة العدو الرئيسي.

بروز مؤسسات نسوية تخصصية

وسط هذا التراجع والتناقض، سارت العملية التفاوضية والدبلوماسية بدون حماية شعبية، فأصبحت هي الأداة الأساسية في حل القضية الوطنية. كما برزت مؤسسات تنموية ونسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية تبنت قضايا المرأة الاجتماعية، وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة. وعملت هذه المؤسسات على ردم الفجوة بين الباحثات والأكاديميات الفلسطينيات والحركة النسوية. وجرى تأسيس مراكز تخصصية

مختلفة مثل: مركز الدراسات النسوية في القدس، ومركز المرأة للإرشاد القانوني، وأصبحت هذه المراكز منابر لطرح القضايا النسوية والاجتماعية عامة. كانت انطلاقة هذه المراكز مفيدة، لأنها استطاعت أن تضع القضايا النسوية على أجندة الحركة النسوية. ومع البدء في تطبيق اتفاق أوسلو ومرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني أصبحت هذه المؤسسات تعمل معتقدة أن الدولة الفلسطينية المستقلة على "مرمى حجر". فتبنت هذه المؤسسات مفهوما للنوع الاجتماعي مسلوبا من بعده السياسي، وكانت النتيجة عزل المساواة وقضايا النوع اجتماعية عن المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي والحكم ككل (حمامي وكتاب، ١٩٩٩).

ملامح العمل النسوي في مرحلة أوسلو

بعد أوسلو أخذ العمل النسوي أشكالا تمحور معظمها حول قضايا نسوية ذات طابع اجتماعي منسجم مع مرحلة بناء الدولة. فانصب اهتمام النساء حول التشريعات، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار، والحقوق المدنية والاجتماعية، وجميعها كانت قضايا مهمشة على أجندة الحركة النسائية ما قبل أوسلو.

وجاءت هذه المبالغة بالقضايا النسوية الاجتماعية، تعبيرا عن:

١. ضعف الأحزاب السياسية الذي دفع الحركة النسائية في رد فعل معاكس انطلق من تجاهل للبعد الوطني.

٢. تشكيل طاقم شؤون المرأة كأحد اللجان الفنية التخصصية في أواخر عام ١٩٩٢، من بعض ممثلات الأطر النسائية المؤيدة لعملية السلام وقلة من النساء المستقلات. وبما أن الطاقم كان تشكيلا سياسيا نسويا جديدا ، فإنه أضعف، ولو بشكل نظري، الأطر النسائية غير المنطوية تحت مظلته لكونها معارضة لعملية السلام، وبالتالي تم تجزئة العمل النسوي.

٣. أسهمت مؤسسات التمويل الأجنبي في تحديد أولويات الحركة النسوية بشكل عام لتنسجم مع مرحلة ما بعد أوسلو. فمعظم البرامج التي تم دعمها كانت غير مرتبطة بالبعد الوطني الديمقراطي العام.

٤. جاء قبول السلطة الفلسطينية للنشاط النسوي على خلفية موقف غير جدي تجاه قضية المرأة. بالإضافة إلى انسجام أجندة الحركة النسوية الجديدة مع مواقف وشروط مؤسسات التمويل الأجنبية. وفي هذا السياق، عملت السلطة الفلسطينية على تشكيل دوائر المرأة في وزارات السلطة، وعينت وزيرة وأحيانا وزيرتين داخل المجلس الوزاري، وفي الوزارة الأخيرة تم استحداث وزارة خاصة بالمرأة.

ومن هنا كان من إشكاليات الحركة النسوية الفلسطينية تبنيها لمفهوم النوع الاجتماعي المسلوب من بعده السياسي الوطني، في الوقت الذي كان من الضروري أن تتوحد الجهود النسوية حول برنامج وطني يبنى مضمونه مفهوم النوع الاجتماعي، ولا ينسلخ عن القضية الوطنية. كما امتنعت الحركة النسوية عن طرح مسألة النظام السياسي باعتبارها أساسية للمساواة النوع اجتماعية. وأدى ظهورها بمظهر المدعومة من النظام كمحصلة لموقفها الاحجامي وليس لاختيارها الواعي.

الانتفاضة الثانية: دور غير مرئي للمرأة وغياب لحركة نسوية فاعلة

عاد البعد الوطني مجددا ليفرض ذاته على المرأة الفلسطينية عموما والحركة النسوية على وجه الخصوص. فقد تأثرت أوضاع المرأة الفلسطينية إلى حد بعيد بالحرب التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. فقد تفجرت الانتفاضة الثانية، في أواخر أيلول ٢٠٠٠، بعد فشل المفاوضات السياسية الفلسطينية- الإسرائيلية، وبفعل استمرار السياسات والإجراءات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين رغم اتفاقيات أوسلو. وفي محاولتها لقمع الانتفاضة، قامت إسرائيل بتعميق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني أصلا. فقد أثرت عمليات القصف العنيفة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية، والاجتياح الواسع للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وفرض منع التجوال، وسياسات الحصار وإغلاق الطرق الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق المعابر، وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وهدم البيوت السكنية (والعديد من المنشآت الصناعية، بشكل واسع في مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني.

وهكذا وجدت المرأة الفلسطينية نفسها في مواجهة أوضاع في غاية الصعوبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. فسقوط الآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى، واعتقال ما يزيد عن ٧٥٠٠ أسير خلال الأعوام الثلاثة الأولى للانتفاضة، وضع المرأة أمام مهمات وأدوار جديدة، فبالإضافة للمعاناة النفسية لفقدان الزوج أو الابن اضطر العديد منهن للقيام بدور معيل الأسرة، وكان عليها أن تقوم بمعظم أعمال الرعاية، ومتابعة أوضاع الأسرى وزيارتهم. وتحملت مسؤولية كبيرة في التكيف وتدبير متطلبات الأسرة مع حالة الفقر الشديد التي يعاني منها حوالي ثلثي الأسر الفلسطينية. وكان الوضع أشد قسوة على النساء اللواتي فقدن منازلهن بعد أن دمرها الاحتلال الإسرائيلي، حيث بات ما يزيد عن ١٦ ألف فلسطيني من دون مأوى.

يسهم هذا التوصيف للأعباء التي وقعت على عاتق المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة في توضيح بعض من أشكال المساهمة غير المرئية للمرأة في العملية النضالية التي فرضتها شراسة القمع الإسرائيلي للانتفاضة.. ورغم مشاركة المرأة في عدد من فعاليات الانتفاضة في شهورها الأولى، وبالتحديد في المظاهرات الجماهيرية، إلا أن مشاركتها في الأنشطة النضالية المباشرة ضد الاحتلال لم تكن بمستوى متطلبات الحدث، وبمستوى أدنى بكثير من مشاركتها في الانتفاضة الأولى. ويمكن أن نعزو ذلك إضافة لدورها النضالي غير المباشر السابق إلى طبيعة المواجهة مع قوات الاحتلال التي كانت تتطلب الوصول إلى حواجز الاحتلال على مداخل المدن الفلسطينية، ولسياسات الحصار وإغلاق الطرق بين المدن. ومع التحول في طبيعة الانتفاضة للمقاومة المسلحة توقفت مشاركة المرأة في الفعاليات النضالية، مع استثناءات محدودة لمشاركة بعض الفتيات في تنفيذ عمليات استشهادية. وسقط خلال الانتفاضة ١٨٢ امرأة، بعضهن استشهدن أثناء تنقلهن على الحواجز، وبلغ عدد الأسيرات حوالي ٧٥ أسيرة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)، بعضهن قاصرات، أو سيدات متزوجات، وبعضهن حوامل وضعن أطفالهن في السجون الإسرائيلية. كما اعتقل نسبة منهن على خلفية محاولة طعن جنود إسرائيليين، فيما اعتقل البعض منهن كأداة للضغط على أقاربهن من الذكور المطاردين.

وعلى مستوى الحركة النسوية الفلسطينية لوحظ تراجع حاد في مشاركتها مقارنة بدورها في الانتفاضة الأولى، وتفسر كتاب (٢٠٠٣) هذا التراجع بالتحولات التي طرأت على بنية وبرامج الأطر والمؤسسات المشكلة للحركة النسوية الفلسطينية في مرحلة أوسلو وما بعد أوسلو. فقد تحولت هذه الأطر من منظمات جماهيرية، تعمل على الاستجابة لمتطلبات النساء في الاستقلال بمعناه الشامل، عبر الجمع ما بين نضالات التحرر الوطني والاجتماعي بالاعتماد على بنيتها اللامركزية، إلى أطر ومؤسسات معزولة عن الجماهير النسائية ومطالبها الآنية المتمثلة بالتحرر الوطني.

مكونات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة

تتكون الحركة النسوية لفلسطينية المعاصرة من أشكال مختلفة من التنظيمات، تربطها علاقات تنسيقية متجانسة وقوية نسبيا. وتتوزع هذه التنظيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للتالي:

١. الأطر والجمعيات النسوية:

ظهرت كلجان تابعة للتنظيمات السياسية الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير،

وتشكل نواة الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، ويمكن أن يضاف إليها بعض الجمعيات النسوية الإسلامية التابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

٢. **الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:**
شكل في الستينيات كذراع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وله فروع في معظم التجمعات الفلسطينية. اضطرت قيادة فرع الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ للعمل بشكل سري نظرا لحظره من سلطات لاحتلال.

٣. **الجمعيات الخيرية النسائية:**
شكلت بدايات العمل النسوي. وقد تجاوز عدد هذه الجمعيات ٨٢ جمعية نسائية خيريه في العام ١٩٩٣. ومن المرجح أن عددها قد ازداد بعد دخول السلطة، وهي تنضوي تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويتمركز معظمها في المدن.

٤. **المراكز والمؤسسات النسوية المهنية والمتخصصة، وهي:**
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومركز الدراسات النسوية، وطاقم شؤون المرأة، ومركز مشرقيات، وجمعية المرأة العاملة للتنمية، ومركز شؤون المرأة.

٥. **أنوية العمل النسوي:**
تجمعات نسويّه صغيرّه برزت خلال الانتفاضة مثل نواة، ونساء تحت الحصار. تتكون عضويتها من نساء مثقفات.

قضايا حوارية داخل الحركة النسوية الفلسطينية

يدور جدل واسع داخل الحركة النسوية الفلسطينية حاليا حول عدد من القضايا المهمة المتعلقة بواقع الحركة النسوية، تتناول هذه القضايا ما يلي:

دمقرطة العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية: لا يمكن للحركة النسوية أن تصبح أداة للتغير الاجتماعي ما لم يتم تعزيز مفهوم الديمقراطية وعيا وممارسة داخل الأطر النسوية نفسها. فما الشوط الذي قطعته الأطر والمراكز في هذا الاتجاه؟ يمكن قياس مستوى تبني المنهج الديمقراطي داخل هذه الأطر والمؤسسات عبر خمس قضايا أساسية، هي؛ شروط العضوية لهذه الأطر؛ والانتخابات الداخلية، وعقد المؤتمرات؛ وآليات صنع القرار؛ ومستوى مشاركة جمهور النساء في وضع البرامج والخطط الخاصة بهذه الأطر والمؤسسات، ونوع العلاقة مع الممولين.

بشكل عام يتباين مستوى حضور هذه القضايا بين الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية

والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ومع أن تغييرا إيجابيا طرأ على عضوية الأطر النسوية مع بدء الانتفاضة الثانية، إلا أنه لم يكن بمستوى الامتداد الذي حصل في الانتفاضة الأولى. وتفتقر المراكز والمؤسسات النسوية للعضوية والامتداد الجماهيري، وربما يشذ عن ذلك نسبيا طاقم شؤون المرأة باعتباره ائتلافا يعتمد في تنفيذ برامجه على عضوية الأطر المكونة له. أما عضوية الاتحاد العام والجمعيات الخيرية فهي اسمية. وتقوم العضوية في الأطر النسوية والجمعيات على الانتماء التطوعي، وليس على التعيين أو التوظيف كما هو الحال في المؤسسات والمراكز النسوية. وعموما لا تستهدف المراكز والمؤسسات النسوية تنظيم النساء، الأمر الذي يحد من مشاركتهن. كما أن النظم والبرامج الداخلية للعديد من الأطر بقيت على حالها منذ فترة الثمانينيات، ولم يطرأ عليها أية تعديلات تتوافق والتحولات في الساحة الفلسطينية.

وفي مجال الانتخابات وعقد المؤتمرات لم تعقد معظم الأطر النسوية مؤتمراتها، ولم يتم انتخاب الهيئات القيادية منذ منتصف التسعينيات نتيجة حالة التراجع التي أصابتها. وفي الحالات التي جرى فيها انتخابات أعيد انتخب معظم الهيئات القيادية القديمة، ويعني ذلك، أن الأطر لا تزال تدار من القيادات القديمة.

ونجد مرونة أعلى ودمقرطة العلاقات أوسع داخل الأطر النسوية مما هو موجود في الجمعيات الخيرية والمراكز النسوية، حيث تتولى رئيسة الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية أو مديرة المركز والمؤسسة مسؤولية اتخاذ القرارات.

مظهر أخر لغياب ديمقراطية العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية تتعلق بمسألة كيفية رسم البرامج، إذ غالبا ما يتم وضع برامج الأطر النسوية بناء على توجهات الإطار، وتفتقر الخطط بالغالب لمشاركة النساء من الفئات المستهدفة. وفي المؤسسات والمراكز النسوية توضع الخطط من موظفات المؤسسة، وقد ترتبط هذه البرامج بتوجهات الجهات المانحة، وتعتمد أحيانا على بحوث سريعة لتحديد احتياجات النساء المستهدفات.

أما الشكل الأخير لدمقرطة العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية فيتمثل بطبيعة العلاقة مع ممولي أنشطة وفعاليات هذه الأطر والمؤسسات، فقد تميزت الفترة الأولى من حياة الأطر النسوية في الاعتماد على الدعم الحزبي للإطار، واعتبرت الميزانيات من المسائل السرية، فحرمت عضوات الأطر من الإطلاع على موازنة الأطر، ومن الاستقلالية النسبية عن الإرادة الحزبية الداعمة لها. ومع تراجع الأحزاب السياسية برز الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل نسبي من الأطر النسوية والاتحاد العام، وبشكل كلي من المؤسسات والمراكز النسوية، وأصبحت ملتزمة في رفع تقاريرها إلى الجهة الداعمة. ويثار هنا تساؤل حول نوعية العلاقة التي تربط الجهات المانحة بالمؤسسات المتلقية للمساعدات، ومدى تدخل هذه الجهات في تحديد برامج وأنشطة الأطر والمؤسسات المدعومة.

قضايا وحقوق المرأة وانعكاسها في البرامج والأنشطة والمشاريع: ما مدى ارتباط مشاريع وبرامج الأطر والمراكز النسوية بحقوق وقضايا المرأة الاستراتيجية المتعلقة بتحقيق المساواة بين النساء الرجال، وتمكين النساء للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي؟ في الواقع جرى بعض التحول على برامج ومشاريع وأنشطة الأطر ما بين الانتفاضة الأولى والثانية، عكست برامج الأطر الأولى التأكيد على المطالب الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني مع تركيز طفيف على الجانب الاجتماعي العام والنسوي. وبعد أوسلو تراجع وضع الأطر النسوية، وقد تنبهت الأطر لهذا الوضع خاصة بعد ظهور المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة والمهنية، فحافظت على نمط عملها القديم، وأضافت إليه بعض التعديلات. فقد استمرت بتقديم خدمات وتوفير التدريب والتأهيل للمرأة، وحافظت على أدوار المرأة التقليدية. إضافة إلى تشجيع النساء على إقامة مشاريع إنتاجية يقوم معظمها على التصنيع الغذائي والتطريز. لكنها بدأت بإعطاء ثقل أعلى للمسألة الاجتماعية، وانصبت أنشطتها على قضايا مثل دورات النوع الاجتماعي والمشاركة في أنشطة مراجعة القوانين. واهتمت الأطر بتوعية النساء، وتعريفهن بحقوقهن المدنية والسياسية، وشاركت في تنظيم مجموعة من الأنشطة لرفع السن القانوني للزواج، و لتعديل قانون الأحوال الشخصية. ولكن لا يزال مستوى اهتمام هذه الأطر بهذه البرامج مرتبطا بفعاليات المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة بذلك. وتخدم هذه هدف الأطر الأساسي المتعلق بتقوية وتمكين المرأة وتوعيتها بحقوقها، وبأهمية مشاركتها في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

كما حدث تطور في برامج ومشاريع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولكن ذلك لم ينتقل بعد للجمعيات الخيرية المنضوية تحت مظلته، فما زالت أعمالها تتسم بالطابع الخيري، مع استثناء الجمعيات الإسلامية التي تتبنى برنامج سياسي إسلامي. وفي الوقت الذي يمتد فيه وجود الأطر النسوية من المدن إلى الأرياف والمخيمات ينحصر تواجد المراكز والمؤسسات النسوية في المدن.

تنمية أم تمويل: يرتبط مستوى نجاح الأطر النسوية والمؤسسات في إشراك المرأة في عملية التنمية على وعيها لدورها في عملية التنمية، وكيف تعكس ذلك في برامجها وأنشطتها المختلفة من جهة، وفي توافر التمويل اللازم وغير المشروط لتنفيذ هذه المشاريع من جهة أخرى؟ فعلى صعيد القضية الأولى المتعلقة بوعي دورها في التنمية، وكيف تعكس ذلك في برامجها؟ نلاحظ أن الجهد المبذول في هذا المجال ما زال متواضعا من حيث النوعية. فقد تراجعت البرامج كما تراجعت بعض الأنشطة النسوية كرياض الأطفال والدورات التدريبية بسبب تراجع التمويل، وتوجيه معظم الدعم للمراكز والمؤسسات النسوية ولصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. أما أنشطة المراكز والمؤسسات النسوية فتقتصر على التدريب على قضايا النوع الاجتماعي، ودورات الضغط، والتأثير، والتشبيك.

على صعيد أخر تفتقر الأطر النسوية للتمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها، خاصة أن تمويل النسبة الأعلى من البرامج يأتي عبر منظمات غير حكومية أجنبية. وتحصل المراكز والمؤسسات النسوية على الحصة الكبرى من التمويل من المنظمات الأجنبية غير الحكومية، بينما تنخفض حصة الأطر النسوية، وتكاد حصة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيره من الجمعيات الخيرية لا تذكر. ويرى البعض أن السبب في ذلك يعود إلى تطابق برامج المراكز مع طبيعة المشاريع التي تدعمها المنظمات الأجنبية، وأن المراكز والمؤسسات النسوية تدار من كادر من الموظفات المهنيات اللواتي يمتلكن مهارات تعليمية وتنظيمية وإدارية تساعدهن على تنفيذ المهام، وعلى بناء شبكة علاقات واسعة مع الجهات الداعمة، وعلى توفير شروط ومتطلبات الجهات المانحة. فيما يرى البعض الأخر أن ذلك يتعلق بسياسات الجهات المانحة، وعدم رغبتها في تقديم الدعم للجهات المسيسة. وترى أخريات أن السبب يعود لاستعداد المراكز والمؤسسات تبني البرامج المقدمة من المانحين بغض النظر عن توافقها مع سياسة وأهداف المؤسسة، فالمهم هو التمويل، وليس مدى إسهام المشروع في إحداث التنمية في المجتمع.

التحول نحو المأسسة: منذ أواخر الانتفاضة الأولى برزت المؤسسات التنموية النسوية التخصصية المستقلة عن الحركة الوطنية ردة فعل على الأحزاب السياسية وموقفها من قضايا المرأة، وللإفلات من سيطرة الأحزاب السياسية، وبعد فشل الأطر النسوية في تحقيق استقلالية نسبية عن هذه الأحزاب، وعلى تبني برنامج نسوي اجتماعي وفرضه على التنظيمات السياسية. إضافة لتزايد وعي وخبرة النساء الحزبيات تجاه قضية المرأة والعمل السياسي خلال مشاركتهن في الانتفاضة الأولى. من جهة أخرى رأت بعض الكادرات النسوية بأن هناك ضرورة لتلبية الاستحقاقات التي فرضها التحول الذي طرأ على الوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤. وبالرغم من اختلاف المراكز والمؤسسات النسوية من حيث: النشأة، والأهداف، وطرق العمل، وفي درجة ارتباطها بالأطر النسوية وأحزابها السياسية، إلا أن نجاح تلك المؤسسات أسهم في إغناء العمل النسوي في فهم واقع المرأة الفلسطينية من خلال الأبحاث والدراسات. وأسهمت في إيصال أصوات النساء للمراكز العليا لاتخاذ القرار، ونسجت علاقات واسعة مع المؤسسات المحيطة مثل: منظمات حقوق الإنسان، والمجلس التشريعي، والأحزاب السياسية.

وما بين الانتفاضة الأولى والثانية جرى تأسيس جمعيات جديدة ذات توجه إسلامي سياسي، في حين أفرزت الانتفاضة الأولى المراكز والمؤسسات النسوية، أفرزت الانتفاضة الثانية أنوية لأشكال جديدة للعمل قادتها مجموعة من الكوادر المثقفة الشابة لا تزال في طور النشوء. كل ذلك عكس ذاته على الأطر النسوية فظهرت تساؤلات مهمة حول: ما الشكل

الأنسب لتنظيم النساء؟ وهل الأطر النسوية قادرة على طرح القضايا الخاصة بالمرأة، إضافة للبرنامج الوطني مع محافظتها على استقلالية نسبية عن الأحزاب السياسية؟ وهل يشكل الاتحاد العام في ظروفه الحالية المظلة التي تستوعب كل النساء؟ وما شكل العلاقة التي يجب أن تجمع الأطر النسوية والمراكز والاتحاد العام؟ علما بأن الأطر النسوية، وبالرغم من الاختلاف السياسي بينها، إلا أنها حافظت على حد أدنى من التنسيق فيما بينها.

النسوي والوطني على أجندة الحركة النسوية

يمكن تمييز العلاقة بين النسوي والوطني على مستوى البرامج التي تتبناها الأطر والمؤسسات النسوية من جهة، وعلى مستوى العلاقة مع التنظيمات السياسية ومستوى الاستقلالية عنها. على المستوى الأول نجد أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نشأ كأحدى أدوات منظمة التحرير، وانصب اهتمامها على النضال الوطني، ولاحقا نشأت الأطر النسوية الجماهيرية في أحضان فصائل المقاومة الفلسطينية، وتركز اهتمامها في تنفيذ البرامج الوطنية السياسية لتلك الفصائل. وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى بدأت بوادر الخلاف بين عدد من القيادات النسوية في الأطر الجماهيرية وتنظيماتها السياسية على أرضية رفض الكادر النسوي لسيطرة الأحزاب السياسية على الأطر النسوية وتحكمها في اختيار القيادات وتحديد البرامج، ولتهميش دور الكادر النسوي داخل الأحزاب السياسية وإبعادهن عن مراكز صنع القرار. وبرزت أصوات تطالب بالانفصال عن الأحزاب، وطالب بعضهن بتشكيل حزب نسوي بعيد عن سيطرة الرجال وأحزابهم. فيما طالبت أخريات بتأسيس مراكز ومؤسسات نسوية مستقلة عن الأحزاب السياسية. وبرزت تساؤلات جدية حول مدى تأهيل الأحزاب للتعامل مع قضايا المرأة. وطرحت مسألة الاستقلالية قضية أخرى حول مدى قدرة الأطر والمؤسسات النسوية من دون الأحزاب السياسية على مواجهة الظروف الجديدة التي فرضتها العولمة وانحسار دور الدولة، وتراجع إنفاقها على القطاع العام والخدمات العامة، وتأثير هذه على واقع وحقوق المرأة.

العلاقة مع السلطة شراكة، أم تعارض، أم تكامل؟

للدولة دور أساسي ومهم في الموضوعات المتعلقة بحقوق النساء، سواء على مستوى التشريعات أم على مستوى السياسات والخدمات. ويطرح السؤال هنا حول إمكانية أن

نصنف علاقة الأطر والمؤسسات النسوية في سياق الشراكة مع السلطة، أم في سياق التعارض والصراع معها. تشير الأدبيات إلى أن العلاقة خليط من التعاون والصراع، فمنذ تشكيلها عمدت السلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بجميع الأطر والمؤسسات النسوية التي برزت كقطب مناهض للاحتلال في محاولة منها لإعطاء الشرعية لوجودها. كما بادرت السلطة لتشكيل دوائر المرأة في الوزارات في الفترة ما بين ١٩٩٥ – ١٩٩٨، وقد تم تعيين عدد محدود من النساء بوظيفة مدير عام، أو مدير لهذه الدوائر، وذلك وفقا لاعتبارات سياسية لا تمت أحيانا بصلة لمتطلبات العمل الوظيفية المهنية، لكنها تنسجم مع خطاب التمويل. وقد ارتبطت بعض دوائر المرأة بصلات واسعة مع الأطر والمؤسسات النسوية وتحديدا في تنفيذ بعض البرامج، وسعت لبناء نوع من الشراكة مع هذه الأطر. ويمكن اعتبار تشكيل دوائر المرأة في وزارات السلطة نوعا من القضايا التي يتم التعاون في إطارها مع السلطة الفلسطينية. وقد برز التعارض مع السلطة في مجال مشاريع القوانين المطروحة كما هو الحال في قانون الأحوال الشخصية، وقانون الضمان الاجتماعي، وموقفها من البرلمان الصوري، وما تبعه من حملة تشويه من قبل التيارات الإسلامية ضد المؤسسات والنساء المشاركات فيه، حيث لم تحرك السلطة ساكنا لحماية النساء. ويبقى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يراوح بين التبعية للسلطة أو الانحياز للموقف الجماهيري النسوي.

لا يزال تمثيل النساء اللاجئات مغيبا عن اللجان المعنية بمتابعة قضايا اللاجئين، ويستمر تغييب حقوق المرأة اللاجئة، حيث تضفي وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين صفة اللجوء على المرأة من خلال قريب ذكر، وتقوم بسحب بطاقة اللاجئين من النساء اللواتي تزوجن من رجال غير لاجئين، علما بأن هناك كثيرا من الأسر التي باتت ترأسها نساء في مخيمات اللجوء في لبنان.

المراجع:

1. Jayawardena, Kumari (Ed), 1986. Feminism and nationalism in the Third World. London: Zed Books.
2. Taraki, Lisa. 1990. The Development of Political Consciousness Among Palestinians in; Palestinians at the Crossroads the Occupied Territories 1967–87, Nassar Heacock, Intifada. Praeger.
3. Zaccai, Yitzhak:Judea, Samaria and the Gaza District 1967-1987, Twenty Years of Civil Administration, Office of the Coordinator of Government Operations in Judea, Samaria and Gaza District, Carata, Jerusalem, 1987.

٤. أبو نحلة، لميس، وأخريات. (١٩٩٩). نحو مساواة النوع الاجتماعي في المناطق الفلسطينية: ملف علاقات النوع الاجتماعي. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت وسيدا. فلسطين.
٥. تقرير حول الأسيرات الفلسطينيات منشور على الإنترنت.
٦. جاد، إصلاح. (١٩٩١). تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة. مجلة شؤون المرأة، الطبعة الأولى. نابلس.
٧. جاد، إصلاح. (١٩٩٩). الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، وإستراتيجيات مستقبلية. وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت ١٧ - ١٨ كانون الأول ١٩٩٩. رام الله. ص٦٧ - ٨٢.
٨. جاد، إصلاح. (٢٠٠٠). المرأة والسياسة. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (٧). معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. فلسطين.
٩. حمامي، ريما. الاقتصاد والعمل، الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (٤). برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. فلسطين.
١٠. حمامي، ريما، وآيلين كتاب. (١٩٩٩). إستراتيجيات جديده لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر. ما بعد الأزمة البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول، ١٩٩٨. ص٢٦٥-٢٧٨.
١١. الخليلي، غازي. (١٩٧٧). المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليليّه. مركز الأبحاث الفلسطيني. بيروت.
١٢. فليشمان، لين. (١٩٩٥). التنظيمات النسائية في القدس في فترة الانتداب البريطاني في العشرينيات والثلاثينيات. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
١٣. كتاب، أيلين. (١٩٩٩). القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، واستراتيجيات مستقبليه. وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت ١٧ - ١٨ كانون الأول ١٩٩٩. رام الله. ص ١١٥ - ١٢٧.
١٤. كتاب، أيلين. (٢٠٠٣). الانتفاضة الفلسطينية في ظل العولمة. دورية دراسات المرأة ٢٠٠٢. معهد دراسات المرأة. جامعة بيرزيت.
١٥. كُتّاب، أيلين. (١٩٩٦).الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية. المرأة العربية في مواجهة العصر: بحوث ونقاشات الندوات الفكرية التي نظمتها نور — دار المرأة العربية للنشر.
١٦. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (٢٠٠٣). تقرير حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٩ - ٢٠٠٣/٩/٢٨.
١٧. مكاوي، إبراهيم. (٢٠٠٣). جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية في الداخل. كنعان، العدد (١٠٩).
١٨. منشورات مؤتمرات - بالعربية، ص١٧٠ - ١٧٢.

عمل النساء الفلسطينيات الريفيات في فترة الاستعمار البريطاني: ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي "قرية البروة نموذجا"

لينا معاري، باحثة ومساعدة تدريس في معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت

المادة التالية جزء من بحث مطول، تناول نشاط النساء الفلسطينيات الريفيات في مجال العمل في قرية البروة، والتحولات التي طرأت عليه بعد النكبة، أعدته الباحثة لينا معاري استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت. وقد تم، بحكم القيود المفروضة على حجم المجلة، حذف الجزء النظري والتاريخي والحواشي والمراجع من هذا الجزء من البحث، وأبقينا على الجزء الذي يشمل رواية أهل القرية (بلغتهم المحكية) لتاريخهم خلال فترة الاستعمار البريطاني.

مقدمة

تشكل هذه الدراسة محاولة لكتابة التاريخ الاجتماعي للنساء الفلسطينيات الريفيات من قرية البروة، بالتركيز على نشاطات العمل وأبعادها الاقتصادية والثقافية. ومن الواضح أن دراسة التاريخ الاجتماعي للنساء ونشاطات عملهن، لا تنفصل عن تاريخ المجتمع ككل، ولذا وجب موضعتها في السياق الاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني الفلاحي

آنذاك. اعتمد البحث على التاريخ الشفوي، من خلال مقابلات معمقة، تسرد من خلالها النساء والرجال الذين عاشوا في قرية البروة قبل عام ١٩٤٨ تجاربهم الحياتية، وخصوصا نشاطات عمل الأسرة بشكل عام، ونشاطات النساء بشكل خاص خلال الفترة التي عاشوها في البروة. روايات هؤلاء الرجال والنساء تشكل المصدر الوحيد المتاح لكتابة التاريخ الاجتماعي للنساء الفلسطينيات الريفيات التابعات.

تمت المقابلات بين منتصف عام ٢٠٠٣ ومنتصف عام ٢٠٠٤ في قرى: المكر، والجديدة، وكفر ياسيف، حيث قابلت عشرين فردا (عشرة رجال وعشر نساء)، جرت على حدة، في غرفة في بيت المُقابل أو في ساحة الدار، وأحيانا جرت مقابلة الاثنين معا، الأمر الذي أغنى الحوار من خلال تتبع الذكريات المشتركة، وإثارة الجدل بين المقابلين. وجرى تسجيل جميع المقابلات ومن ثم تفريغها حرفيا. هذا ورغم أن البعض قد عكس صورة رومانسية عن الحياة في البروة، إلا أن آخرين تحدثوا أيضا عن صعوبة حياة الفلاحين في تلك الفترة. هذا وكانت مقارنة الوضع آنذاك بالوضع الحالي موضوعا حاضرا في غالبية المقابلات.

تواجه منهجية البحث المتبعة، بعض الإشكاليات، أهمها أن المقابلات من خلال التسجيلات والتقارير التي تسجل لا تعطي صورة حقيقية عن الحياة الحية المعيشة بتركيبتها وشموليتها. كما يحمل تحويل روايات النساء والرجال الذين قابلتهم إلى بحث أكاديمي مكتوب في طياته إشكالية صياغة حياة النساء بصورة بعيدة عن نمط حياتهن الفعلي. ومن هنا يعتمد البحث بشكل رئيسي على نقل روايات الرجال والنساء كما جاءت على لسانهم/ن، كمحاولة لنقل أصواتهن بدقة، وإبقاء الجوانب التحليلية مفتوحة للنقاش....

تقع قرية البروة على بعد ٩ كم شرقي مدينة عكا. وترتفع ٦٠ مترا عن سطح البحر، وقد قامت أجزاء القرية الشرقية والشمالية والجنوبية على تلة صخرية، أما القسم الغربي فسهلي. يحد البروة من الجنوب وادي الحلزون الذي تصب مياهه في نهر النعامين. وتقع القرية على هضبة واسعة وعالية تشرف على سهل عكا. بلغت مساحة القرية ٥٩ دونما، أما مساحة الأراضي التابعة لها فكانت ١٣,٤٨٣دونماً، منها ٣,٠٣١ دونما من الأراضي غير الزراعية، والباقي وهو ١٠,٤٥٢ دونما، أراض زراعية يزرع فيها القمح والشعير والذرة والسمسم والبطيخ. ويكسو نحو ١,٥٠٠ دونم من الأراضي أشجار الزيتون.و لم تتعد مساحة ما امتلكه الصهاينة من أراضي القرية في عام ١٩٤٥ أكثر من ٥٤٦ دونما، في حين كان الباقي للفلسطينيين العرب.وبلغ عدد سكان البروة في أواخر القرن التاسع عشر ٧٥٥ نسمة، وأصبح في عام ١٩٤٥ نحو ١,٤٦٠ نسمة. غالبية سكان القرية كانت من المسلمين (حوالي ١٣٣٠ نسمة عام ١٩٤٥) وأقلية من المسيحيين (حوالي ١٣٠ نسمة عام ١٩٤٥). اعتمد أهل البروة في معيشتهم على زراعة الحبوب والخضراوات وتربية المواشي والطرش

على مختلف أنواعها، وكانوا يبيعون معظم منتجاتهم في سوق مدينة عكا.

احتلت القوات الصهيونية القرية يوم ١٩٤٨/٦/٢٤، وطردوا سكانها ودمروها. وتشردت أسر البروة وانتشرت في مناطق مختلفة.

نماذج لأسر سكنت قرية البروة

يتبين من المقابلات مع الرجال والنساء الذين عاشوا في قرية البروة وجود تباين في نشاطات العمل حسب الوضع الاجتماعي والطبقي للأسرة. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات اجتماعية في قرية البروة، اعتمادا على مساحة الأراضي التي تمتلكها الأسرة. هناك أسر ذات ملكية كبيرة، وأسر ذات ملكية متوسطة، وأسر لا تملك أراضي. تحوي هذه الشرائح على نماذج كثيرة للأسر التي عاشت في القرية. بالتالي فان النشاطات الإنتاجية لأفراد الأسرة تختلف وفقا لمساحة الأراضي، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتركيبة الأسرة المعيشية، وحجم القوى العاملة فيها، وكذلك حسب أجيال أفراد الأسرة.

تظهر الروايات التنوع في مساحة الأراضي المملوكة، وفي تركيبة الأسر المعيشية في البروة، من ناحية حجمها وأجيال أفرادها. هذا التنوع ينعكس على أدوار ونشاطات أفراد الأسرة. بالإضافة لذلك يبرز تأثير التحول في دورة حياة الأسرة والتغيرات التي تدخل على تركيبتها من حيث أجيال أفرادها وعددهم، والذي يتغير بفعل الزواج، إما باتجاه نقصان الأيدي العاملة عند زواج البنات، أو عمل الأبناء خارج القرية، أو باتجاه زيادة القوى العاملة من خلال زواج الأبناء.

يقول أبو سعود من مواليد عام ١٩١٥، وكان يبلغ الثالثة والثلاثين عاما عند النكبة:

"البروة كانت بلدا زراعية، وفيها مواشي، بقر وأغنام وماعز وجمال. كانت الناس تشتغل بالزراعة ورعاية المواشي، والبعض أصحاب وظايف، وكان في مخاتير.. الناس كانت ثلاث درجات، جزء عندهم ملكية كبيرة، جزء عندهم ملكية متوسطة أو صغيرة، وجزء ما بملكوا أراضي. اللي ملكيته صغيرة أو متوسطة كان يزرع أرضه، وبالإضافة كان يضمن أرض أو يزرع أرض على حصة. اللي ما عندوش أرض كان يشتغل عند اللي إلهم أراضي، نسوان ورجال كانوا يشتغلوا بالزراعة. إحنا كانت ملكيتنا متوسطة، كان عنا بيجي ١٢٠ دونم، ونوخد أرض على ضمان وعلى حصة، من أراضي الملاكين الكبار اللي ما كانوا يفلحوا أرضهم، متل الشيخ إبراهيم العكي من عكا، ودار بيضون، اللي كانوا يملكوا أراضي في البروة. كان إلهم وكلاء في البروة يوزعوا الأرض.. الضمان معناته انو نضمن الأرض بمبلغ معين. بذكر كنا نضمن الدونم بربع ليرة، والحصة معناها نزرع الأرض ونوخد جزء من المحصول.. قبل ثورة الـ ٣٦ كنا كل العيلة نشتغل بالأرض، أهلي وخواتي التنتين وإخوتي التنين وأنا، وبعد ما خواتي

اتجوزوا وإخوتي الاتنين توظفوا في البوليس في حيفا وطوباس، عشت مع امي وأبوي. أهلي صاروا ختيارية، وصرت أنا المسئول عن الأرض. إحنا لأنو منتوجنا كثير، كنا نوخد اللي نحتاجة من المنتوج والباقي ييجي تجار من عكا يشتروه. كل منتوج كان اله تجار، البطيخ مثلا اله تجار، ييجوا بوقت الموسم يشوفوا متاية البطيخ بالسهل، يسألوا الناطور عن صاحب الأرض وييجوا عالبيت تيشترو منه. أما الفضلة من البيع كنا انزله إحنا على الدواب عالحسبة في عكا، ونبيعه هناك لتاجر. أنا بنفسي كنت أحمل البطيخ على الجمال وانزل على عكا".

أم غازي التي كانت تبلغ ست سنوات عند النكبة، تستحضر تفاصيل الحياة في البروة من أحاديث الكبار، تقول:

"أنا بعرف تفاصيل البروة من خراريف امي وأبوي وعمتي وعمي. كنت عايشة مع امي وأبوي وأختي، كان عنا كتير أراضي، حوالي ١٧٠ دونم.. غير الأرض اللي بقولولها العريض (العريض هو جبل يقع شمال قرية البروة)، حياة عمي ومرت عمي حكو انو كان حوالي ٤٥٠ دونم، لدرجة انو لما طلع ممثل المندوب السامي بدو يسجل الأراضي بأسماء أصحابها، قالوا لأهل البلد، اللي بحب يساعد دار حمدان يطلع عالجبل يساعدهم ويحكر، يعني يزرع دالية أو رمانه أو خروبه، لأنه كانوا الإنجليز الأرض اللي بلاقوها مزروعة يسجلوها، وفعلا طلعت الناس، على حكي الكبار، واللي قدر يساعد ساعد.. أرضنا كانت كبيرة كنا زارعين قمح وشعير وذرة وزيتون وتين، وكان عنا جمال وبقر وطرش".

أبو عفيف، من مواليد عام ١٩٢٩، كان يبلغ التاسعة عشرة من العمر عند النكبة، وكان ينتمي لأسرة يقول إنها تمتلك مساحة كبيرة من الأرض:

"كان عنا فدانين اتنين، اللي كان عنده فدانين اتنين معناته انو أرضياته بحرزو، وبكون فلاح كبير، جوز البقر كانوا يسموهن فدان، لأنو جوز البقر بحرثوا مساحة فدان، يعني بدك تقولي كان عنا بيجي ٨٠ دونم سهلية، كنا نزرعها قمح وشعير وذره، وآخر فترة زرعنا سمسم، الحناوي والمصل، هادا بالإضافة لأرض أخرى، وعرية، كنا نملكها مزروعة زيتون.. لأنه إخوتي كانوا صغار وامي ما تلحق شغل البيت، كنا مشغلين عنا حراث وقطروز، اللي كان يطلع البقر ويسرح فيهم، يعني كانو أبوي وحراث وقطروز يشتغلو بالأرض، بس في المواسم في وقت القطيفة كان ييجي على البروة رجال ونساء من كل القرى، وحتى من جنوب لبنان، كان كل رجل يجيب منجل ويقطف، وإحنا كنا نشغل من هادول في الموسم، في موسم الزيتون كان الكل ينزل وكانوا يستأجروا جوالات.. لأنه أرضنا كبيرة كنا نوخد مونتنا من المنتوج، والباقي ييجو تجار من عكا والناصرة ويحملوا بالسيارات".

الحاجة ثريا، من مواليد عام ١٩٣٠، وكانت تبلغ الثامنة عشرة عند النكبة، كانت ابنة أسرة مقتدرة نسبيا، حيث كان والدها "زعيم عيلة دار الكيال" (عائلة كيال هي أكبر عائلات قرية البروة). وكان منزل الأسرة يضم مضافة كبيرة مليئة بالحصر للضيوف. ملكت أسرة الحجة ثريا أراضي واسعة، وحوالي ثلاثمائة رأس ماعز، لكن الأسرة لم تعمل بالزراعة. كان والدها

يضمن الأرض محاصصة لمزارعين من القرية:

" أبوي ما زرعش هو أرضه، لأنه مافش عنده عيله كبيرة، والفلاحة بدها الحراث والدارس وبدها كتير شغل، ولانه عيلتنا صغيرة وإخوتي صغار وما كان عنا كنين يساعدونا فأبوي كان يضمن الأرض.. وكان يشغل راعي للمواشي. بعدين أبوي كان قائد في ثورة ال٣٦ وكان عضو اللجنة القومية في البلد، يروح كتير على الشام وبيروت.. وامي ما اشتغلت بالزراعة، كانت ربة بيت، تعجن وتخبز وتطبخ للضيوف اللي دايما عنا". تستذكر الحجة ثريا المضافة: " الاوضة الشمالية من البيت كانت المضافة، هاي بقت خارج الدار شوية، وكانت كلها مفروشة بالحصر، ونودي عليها الأكل والشرب". هذا ويضيف أبو سعود معلومات عن وظيفة المضافة أو الديوان:" إحنا كان عنا ديوان وكان يضل مفتوح للضيوف، ويصير فيه تداول للأخبار وللي بصير في البلاد التانية. ييجي مثلا واحد من نحف، ويقول شو صار بنحف، صارت طوشة أو عملية مثلا. بتعرفي انه ما كان وقتها مواصلات زي اليوم، وحواديت البلاد كانت تنتقل من خلال الدواوين".

أبو إسماعيل، من مواليد عام ١٩٢٢، حيث عاش ستة وعشرين عاما في البروة قبل النكبة، كان ينتمي لأسرة فلاحين كما يقول:

"إحنا من البروة، كنا ساكنين في الحارة الشرقية، غالبية بيوت البروة كان في عندها بير صغير للمواشي، تبقى في المي شحيحة، فكانت الناس تجيب مي من العينين، من عين المغير وعين الغربي، بعض البيوت كان عندها حمارة تملي عليها المي، والنساء تحمل عروسها الجرار وتعبي من عيون المي.. صنعتنا كانت فلاحين، كنا ملاكين أراضي زي غالبية أهل البروة. كان عنا أرض سهلية وأرض وعرية، كان عنا حوالي ٢٥٠ دونم في مواقع مختلفة.. ما كان في آلات زراعية في البروة، ما كان في ولا تراكتور، لا بالبروة ولا بغير البروة، أنا فريت فلسطين كلياتها بزمان الإنجليز وبعرفها، كان في عند اليهود تراكتورات صغيرة وبسيطة. ولا كان في سيارات، في الفترة الأخيرة أبو أحمد سعد جاب سيارة وكانت الوحيدة في البلد.. أنا ما وعيت على امي وأبوي، توفوا وأنا في جيل حوالي خمس سنوات، وعشت مع إخوتي، كنا أربع إخوان وأخت، أنا كنت الصغير بإخوتي.. كل العيلة كانت تشتغل بالأرض خصوصا في وقت الحصيدة. وأخوي الكبير كان المشرف الأول على الأرض ويدير شؤونها بعد وفاة أهلي، أنا اشتغلت كمان موظف في البوليس الإنجليزي. لما كبرنا وإخوتي تزوجوا، كبرت العيلة والأرض ما عادت تكفينا، فصرنا نضمن ارض من دار بيضون: من ملاكين الأراضي في البروة. كان في عنا مواشي، كانت أختي ونسوان إخوتي تحلبها لنستهلكها والباقي نوزعه عالقرايب والجيران والأصحاب. إجمالا الفلاح العربي كانت حياته صعبة كتير، بس كان مستور الحال، كان في تعاون بين الفلاحين، وفي المواسم كان الفلاح يتبحبح".

أم إسماعيل، من مواليد عام ١٩٣٦، وقد عاشت في البروة اثني عشر عاما قبل النكبة:

"كنت عايشة بالبروة أنا وأبوي وامي، كنا أختين وأخ. اخوي كان اكبر مني أنا وأختي بكتير، امي جابت أخوي الكبير وصارت بعدين تجيب ولاد وبنات ويموتوا، أهلي جوزوا أخوي وهو

صغير منشان يخلف لأنه هني ما عاشلهنش ولاد. قعدت مرت اخوي أربع سنين لحبلت، بعد ما خلفت مرت أخوي، امي حبلت وجابتني أنا، وبعدين أختي اللي أصغر مني، فانا وأختي كنا صغار ودلوعات وما اشتغلنا بالسهل. أبوي كان إمام البلد وأخوي اله أربع ولاد وثلاث بنات، وكانوا ساكنين معنا. دور أعمامي كانت قريبة من دارنا. كان عنا أرض مبحبحة وكان يشتغل فيها أبوي وأخوي ومرت أخوي. امي كانت مرة كبيرة وما تروحش عالفلاحة. أنا كنت صغيرة وأضل بالبيت احمل ولاد أخوي. كان عنا بير جنب البيت، وبقيت أروح مع الملايات أجيب مي، كان عنا حمارة وكنت أملي عليها. كان عنا كتير مواشي وكانت امي ومرت أخوي تطعمها وتحلبها. وبقت امي تعمل لبنه وجبنه وسمنه. ومرت اخوي لأنها بقت صبية وقوية، كانت تنزل عالسهل كل يوم".

أم أحمد، التي تقدر عمرها بالاثنين والعشرين عاما، حسب ما أخبرتها خالتها، عند النكبة، عاشت في قرية البروة مع أسرتها الأصلية، ومن ثم انتقلت إلى أسرة زوجها، الذي كان ابن عمها. تصف أم احمد حياتها في أسرتها الأصلية:

"أنا كنت عايشة مع امي وأبوي، وكنا أربع بنات. ما اليش إخوة صبيان، أهلي أجاهم أربع صبيان وماتوا. كانوا الولاد يموتوا والبنات يضلوا. كان عنا أرض، بس أبوي لأنو ما كانش عنده ولاد كان يعطيها لحدا يزرعها عضمان. بس عند دار عمي هناك الزرع والقلع. أبوي كان ختيار وما كان يزرع ويفلح كتير، وباع شقفة أرض من اللي النا، كانت مزروعة زيتون، وصار يصرف علينا منها. لما كبرنا أنا وإخوتي صرنا نشتغل بالأرض ونصرف على حالنا، اشترينا قطعة أرض، حوالي ١٥ دونم واشتغلنا فيها، أنا واخواتي وأبوي وامي، سنسلناها بأيدينا وزرعناها لوز ودوالي ورمان وزيتون وعدس..إحنا ما كان عنا دواب، دار عمي كانوا يحرثولنا أرضنا ببقراتهم. المنتوج اللي كان يطلع من الأرض كنا نستهلكه إحنا، لا بعنا ولا شرينا، دار عمي اللي كانوا يبيعوا. دار عمي كانت أرضهم كبيرة، كان عندهم ١٣ شقفة أرض. مرت عمي ما الهاش إخوة، مات أبوها وأمها وما ضلش حدا من ذكرتها، وهالأرضيات اللي لأبوها اخدتهم هي، وكان لعمي أرض كمان وصاروا يفلحوها". أما عن حياة أم احمد بعد زواجها من ابن عمها، فتقول:" بعد ما تزوجت ابن عمي سكنت معهم بيجي أكتر من سنتين، وبعدين بنينا اوضة لحال. زوجي كان اله اخوين، كان اله أخوات ماتوا وهني صغار، وكان اله أخت متزوجة وماتت، ابنها عاش مع أبوه لحد ما تزوج، وبعد ما مات أبو، جابتوا مرت عمي وربته هي. عمي، أبو زوجي كان متوفي قبل ما نتزوج. إخوة زوجي كمان تزوجو، وصرنا كلنا مرت عمي وزوجي وإخوته والكناين نشتغل بالأرض. كنا نشتغل وإحنا مبسوطين كتير، كانت الغناني والزغاريد والقيامة قايمة، لما كنا نقعد نحصد القمح أو نقلع الحمص أو نقطع البطيخ أو نغمر الذرة، كانت تقوم الغناني والزغاريد. كنا نحصد القمح بأيدينا، ما كان في مياكن وقتها. كنا نبيع من اللي يطلع من الأرض، كان ييجو تجار يحملوا بالأوتومبيلات، والباقي نبيعه لتجار في السوق في عكا".

الحاج احمد، من مواليد عام ١٩٣٦، وكان يبلغ الثانية عشرة عند النكبة، أخبرني عن حياته في البروة:

"كنت عايش مع امي وأبوي وإخوتي، كنا أربع إخوة وأربع خوات، كنا عايشين في بيت لحالنا، كنا نعيش من الفلاحة، كان عنا سهل، وكان عنا وعر، السهل كنا نزرعوا قمح وبطيخ وذرة، والوعر كنا زارعينه عنب وتين وزيتون..عنا وراق طابو مسجل فيها ٨٠ دونم بالسهل، هاي طبعا غير الوعر.. كان عنا اكتفاء ذاتي من الأرض وكنا نبيع لتجار من عكا وحيفا.. امي وأبوي وأنا وإخوتي كنا نشتغل مع بعض بالأرض، أنا كنت أتعلم في مدرسة القرية".

تظهر النماذج السابقة التنوع في تركيبة الأسر، وحجمها، وأجيال أفرادها، ومقدار حيازتها للأرض.

ويعد الأبناء والبنات مصدرا مهما للدخل، فحقيقة كون الزراعة زراعة بسيطة، تستخدم المحراث اليدوي والدواب، لعدم توافر الآلات الزراعية، تؤكد الحاجة لقوة عمل بشرية، خصوصا في المواسم. وقد شكلت النساء جزءا من قوة العمل هذه. بالتالي يصبح عدد الأبناء والبنات، وأجيال أفراد الأسرة، وقدرتهم على العمل، من العوامل المهمة المحددة للنشاط الإنتاجي للأسرة.

الأسر الكبيرة التي تملك قوة عمل، تقوم بفلاحة أرضها من خلال قوة العمل العائلية، وأحيانا تقوم الأسر بتوسيع مساحة الأرض المفلوحة من خلال أخذ أرض على نظام الحصة أو الضمان. الأسر التي لا تملك قوة عمل، تقوم إما بتشغيل حراث وقطروز وراع أو تقوم بتضمين أرضها إلى أسر أخرى.

تعيش الأسرمن منتوج الأرض والمواشي، فهي مكتفية ذاتيا، وفي حال وجود فائض من حاجتها، يتم بيعه للتجار الذين يأتون إلى القرية في المواسم، وما تبقى يتم نقله إلى سوق عكا لبيعه هناك.

النظام الاجتماعي القائم هو نظام خط النسب الأبوي (patrilineal)، حيث تنتقل المرأة بعد زواجها للعيش عند أسرة زوجها، وتصبح جزءا من قوة عمل أسرة الزوج، من هنا أهمية "الكنة" التي تشير إليها الحجة ثريا. بالنسبة للنساء نجد أن جيل المرأة وقوتها يحددان دورها الإنتاجي، فالمرأة الكبيرة السن تقوم بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، أما المرأة القوية فهناك حاجة لقوة عملها الإنتاجية في الفلاحة.

خلال دورة حياة الأسرة، تطرأ تحولات على نشاطات أفرادها. عندما يكبر الولدان، يصبح الأخ الأكبر مسئولا عن إدارة الأرض، وفي حال غياب الأخوة للعمل خارج القرية، يتم الاعتماد على قوة العمل المتبقية. ومع ازدياد حجم الأسرة تصبح الأرض غير كافية، مما يضطر الأسرة إلى محاولة توسيع حيازتها من خلال نظام الضمان أو الحصة، أو من خلال عمل أحد أفراد الأسرة خارج القرية، خصوصا في الفترة التي بدأت تتناقص فيها مساحات الأراضي المتاحة نسبة لعدد السكان. ويؤثر زواج المرأة على نشاطاتها، نلحظ ذلك في التحول الذي طرأ على أم أحمد، بعد زواجها من ابن عمها، حيث تملك أسرته مساحات

كبيرة من الأرض مقارنة بأسرتها الأصلية، الأمر الذي انعكس على أدوارها.

في فترة الاستعمار البريطاني أخذت طبقة أخذت طبقة الفلاحين التي لا تملك أراضي تزداد في البروة. عن كيفية تدبير أمورهم حدثني أبو عفيف:

"الناس اللي ما عندهمش أراضي كانوا يشتغلوا عند اللي الهم أراضي، حراثين، حصادين، وكانت كمان النسوان تشتغل جوالات مثلا.. وفي ناس من اللي ما عندهم أراضي كانوا يلقطوا قمح ويتبعروا زيتون، يعني يعتاشوا من ورا الفلاحين".

ويروي أبو سعود عن قيام أسرته بتشغيل مجموعة من الذين لا يملكون الأراضي:

"إحنا كنا مشغلين عنا في الأرض ٧ رجال دائمين، حراثين ورعيان وقطروز وطراش يهتم بالخيل، وعلى المواسم كنا نشغل كمان نسوان. اللي كانوا يشتغلوا مزارعين في أرض الغير في منهم كان يوخد مصاري، مثلا يشتغل السنة بسبع ليرات، وفي يوخد حصة مثلا ربع المنتوج. إذا الفلاح قوي وبصحته وبشتغل عند ناس أرضهم كبيرة كان يطمع بالربع احسنله من مصاري".

وتضيف أم أحمد:

"اللي ما الهمش أراضي كانوا يشتغلوا شو ما كان، عنا إحنا بعد ما تزوجت والأرض كبيرة، رجال اشتغلوا ونسوان اشتغلوا عنا. يعني إذا بدنا نروح نغمر ذرة، أو بدنا نحرث، كنا نوخد معنا ناس ونعطيهم أجارهم".

يؤكد أبو إسماعيل قساوة حياة الفقراء في البروة، لكنه يشير إلى التعاطف والمساعدة التي كانوا يحصلون عليها:

"كان في حب كبير وتعاطف مع العائلة الفقيرة، لأنه الحياة كانت قاسية معها. أنا بذكر كنا نزرع الخضرة وما نبيعها ولا نعرف الكيلو، أختي كانت تحملهم على الحمارة، وأحيانا على راسها بالقفة وتجيبهم عالبيت، ما ينوبناش إحنا بيتنا متل ما ينوب جيرانا اللي ما عندهومش، كنا نقسمهم".

نستنتج مما ذكر انه كان في البروة ترتيب يستطيع من خلاله من لا يملكون أراضي كسب الرزق، وذلك إما من خلال العمل الدائم، وعادة كان الرجال يعملون في العمل الدائم إما كحراثين، أو قطاريز، أو رعيان، عند الأسر التي تملك أراضي. أو من خلال العمل الموسمي، عند الحصاد، أو في موسم قطف الزيتون. وقد كانت النساء اللاتي لا يملكن أراضي تشارك في هذا النوع من العمل. من جهة أخرى كانت الكثير من الأسر التي لا تملك الأراضي، تعتاش على ما تجمعه من بقايا منتوج الأراضي، أو من خلال مساعدات يقدمها لها الميسورون على شكل منتوج.

كان في البروة أسر ترأسها نساء، بسبب وفاة الزوج. عن هذه الأسر تقدم أم سعود، من

مواليد عام ١٩٣٤، وكانت تبلغ الرابعة عشرة من العمر عند النكبة، نموذجا:

"أنا ما وعيت على أبوي، مات وهو عمري بجوز ٤ سنين. عشت مع أمي وإخوتي. كنا أربع خوات وأخ، بالإضافة لأخ تاني من أبوي قبل ما يتزوج أمي. أمي كانت غريبة عن البلد، كانت من قرية سحماته، ترملت وهي صبية وربتنا. أمي أخدت عن أبوي أرض حوالي ١٠-١٢ دونم، وكان عنا شوية طرش. ما كانتش سهلة العيشة على اللي يموت جوزها. امي فلحت الأرض، ولأنها الأرض صغيرة وبتقضيش، كانت امي كمان تشتغل عند الفلاحين، تحلش أو تجول زيتون بالمواسم. أنا واخوتي كنا نساعد أمي بالشغل في الأرض، البنت من وهي القد صغيرة كانت تشتغل. أنا بذكر كنت أشتغل مع امي بالأرض من وعمري ٦ سنين. أمي اضطرت تبيع جزء كبير من الطرش اللي عنا، وكان عنا ٥-٦ بقرات حلابات، كانت تحلب منهن وتبيع ولادهن العجول. منتوج الأرض كان قليل وانجأ يكفينا. أهل امي كانو أحيانا يساعدوها، يحنو عليها، تروح عندهم على سحماته وتجيب قمح وسميده وعدس، أهل امي كانوا فلاحين."

وتروي أم نايف من مواليد ١٩٣٨، التي عاشت في قرية البروه مع والدتها ووالدها وأختيها وأخويها، عشر سنوات قبل نكبة ١٩٤٨، قصة جدتها أم أمها التي ترملت وهي صغيرة:

"ستي، أم امي أصلها من قرية سحماته، كانت متزوجة وعايشة مع جوزها في أبو سنان، وإلها ولدين وبنتين صغار، لما مات زوجها، أجت هي وولادها على البروة، ما راحت عند أهلها على سحماته لأنو ما كان في إمكانيات شغل في سحماته. في البروة كانت تعيش على تلقيط القمح من ورا الحصادين، يعني تلقط القمح اللي بظل ورا الحصادين، وفي موسم الزيتون كانت تشتغل في لم الزيتون عند اللي إلهم كروم زيتون وتوخد بالمقابل قمح وذرة".

أم العبد التي تقدر عمرها ثامنية عشر عاماً عند النكبة، كانت تعيش مع والدتها وأخيها وأختها في البروة:

"كنت عايشة مع أمي وأختي وأخوي، أبوي مات وأنا عمري ٧ أشهر. أهلي خلفوا كتير قبلي، بس كانوا يموتوا. كنا نعيش على قطعة أرض من ورثة ابونا، الأرض ما كانت كبيرة ولا صغيرة. كان يشتغل فيها أمي واخوي وأختي، ولما كبرت صرت أشتغل معهم. كنا نزرع قمح وذرة وسمسم وشعير وعدس وفول وحمص، ونوخد منه مونتنا، ما كان عنا فضلة، وكان عنا بقرة حلابة وشوية معزة نعيش منهم.. على زمان أبوي وسيدي كانت الأرض كبيرة، وكانوا مشغلين فيها حراث وقطروز وراعي، كانت الأرض أكبر وكانت العيلة أكثر، وكان عندهم كمان طرش، بذكر كانوا يقولولي إنه طرش دار سيدي بقت لما تطلع الشلعة تغطي عين الشمس، بس لما تزوج أبوي واعمامي وتفرقوا، تقسمت الأرض وصار كل واحد ماله لحاله..".

وأخبرتني الحجة ثريا عن النساء الفقيرات والأرامل:

"النسوان اللي ما الهمش جيزان وما الهمش أراضي، كانوا يشتغلوا بالأجار، إحنا كنا نستاجر

النسوان اللبانات يروحوا يودولنا اللبن على عكا".

تظهر نماذج الأسر التي ترأسها نساء، التي أتى ذكرها آنفا أن تلك النساء كن يعملن في قطعة الأرض الخاصة بهن إن وجدت مع أولادهن وبناتهن، وكذلك يقمن بالعمل عند الآخرين في المواسم، أو في عملية نقل اللبن إلى سوق عكا. هذا وقد كن يتلقين المساعدة من أسرهن الأصلية. وتظهر رواية أم نايف عن جدتها، التي انتقلت إلى قرية البروة بعد وفاة زوجها، وعدم رجوعها إلى قرية سحماته، مكان عيش أسرتها الأصلية لعدم توافر العمل هناك، المسؤولية التي كانت تتحملها النساء لإعالة أسرهن، والحاجة إلى إيجاد فرص عمل.

عملية "البلترة"

مع نقصان مساحات الأرض، واتساع حجم الأسر في فترة الاستعمار البريطاني، كان الكثير من أهالي البروة قد توقفوا عن العمل بالزراعة كعمل وحيد، أو العمل عند المزارعين مالكي الأراضي، وبدأوا الانتقال إلى المدن للعمل في أعمال متاحة، خصوصا في مشاريع شق وتعبيد الطرق، أو في معسكرات الجيش البريطاني. وهكذا بدأت عملية تحول المزارعين إلى عمال، أي عملية البلترة.

عن عملية التحول إلى العمل المأجور، أخبرني أبو يسار:

"كان هناك ثلاثة مجالات رئيسية للعمل، أولا عملية شق الطرق من أجل استعمال الجيش البريطاني. شق الطرق كان يتم بطريقة بدائية، ما فش آلات وكان بحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة. مجال العمل الثاني كان في مخيمات ومعسكرات الجيش، كانت هناك الشرطة. كان اشي يسموه بوليس civil يعني مدني، وفي بوليس إضافي، الإضافي اللي هو بعده مش متركز بالشرطة ويشتغل كحارس، وفي ناس عملت في الخدمات داخل الجيش، تنظيف ونقل أشياء، فكانت ما يسمى بكامبات الجيش تستوعب عاملين بالإضافة لمن عمل في السلك الرسمي للشرطة برتب عالية. مجال ثالث للعمل كان في الميناء منذ عام ٣٦ وفي الريفيني. إما المجال الإضافي للعمل فهو الوظائف الحكومية والمصالح العامة، بس هاي كان الطلب عليها كثير، وكان الدخول إلى هاي الوظائف بالواسطة، ولكن كان صار في نوع من المجال المفتوح انه الناس تحاول انه تجد عمل من هاي العملية.. كان إيجاد وظيفة لأحد أبناء الأسرة مصدرا للبهجة والفرح. أذكر حضوري احتفال أسري بمناسبة إيجاد احد أبناء الأسرة كعامل في فباريكة الشحاط (مصنع لعيدان الثقاب) في عكا".

عن انتقاله بين الأعمال المختلفة أخبرني أبو عفيف:

"كان في كتير من عنا من البروة يشتغلوا عند الإنجليز، اشي بوليس إضافي يعني مؤقت، اشي اشتغل بالحراسة أو التنظيف أو الطبخ.. حياة عمي توفيق انتقل للناصرة واشتغل في البوليس، وأنا انتقلت على حيفا واشتغلت بالنافية.. بعد الحرب العالمية التانية، الإنجليز فتحوا للعائلات اللي كانوا بشتغلوا موظفين في الجيش البريطاني كانتينات أسمها الناقية، زي family shop، اشتغلت فيها مدة وعملت مشاكل وبعدها انتقلت من شغلة لشغلة، لحد ما صرت أوزع مؤن لكمبات الجيش.. كنت أساعد أبوي بالأرض بالبروة في المواسم، بس الشغل برة أربح وأريح".

أما أبو إسماعيل فيتذكر:

"في البروة أنا كنت أشتغل في البوليس الإنجليزي، وكان عندي رتبة. بقى اللي يشد عمره عن العشرين في البروة يتوجه على الأشغال في الشوارع وغيره. أنا اشتغلت في البوليس الإنجليزي من عام ١٩٤٢، في قسم السجون. واخوي كان يشتغل أشغال كثيرة حول القرية، تزفيت شوارع وغيره".

وأخبرتني أم احمد عن أقارب زوجها:

"ابن أخته لجوزي اشتغل بالبوليس واشتغل كمان بالريفينري (مصنع تكرير البترول في حيفا)".

كما حدثتني أم العبد عن أخيها:

"بتالي المدة وإحنا بالبروة، قبل ما نطلع بأربع أو خمس سنين، اخوي صار يشتغل بالريفينري، لما كبرت العيلة بعد ما اخوي تزوج، وبطلت الفلاحة تكفي راح يشتغل بالريفينري، كانت كتير ناس في حينها من البروة بلشت تشتغل بالريفينري وفي المصانع بريت البلد..".

هناك واقعة شهيرة برويها أهل البروة الذين عملوا في الريفينري، عن معركة وقعت بين العمال العرب واليهود الذين كانوا يعملون في مصافي البترول في حيفا، عند بدء الصدامات في أوائل عام ١٩٤٨، التي سقط خلالها عدد كبير من العمال من الطرفين. ويتفاخر أهل البروة لكون العمال العرب قد تغلبوا على العمال اليهود، وعلى الإنجليز الذين ناصروهم. الأمر الذي يشير إلى توتر العلاقات بين العمال العرب واليهود في تلك الفترة، والى إدراك العمال العرب خطورة المشروع الصهيوني وتهديده لمصالحهم.

لقد ازدادت عملية البلترة، بفعل عوامل عدة، منها عدم وجود مساحات كافية من الأراضي، التي بدأت بالتركز في أيدي الملاك الكبار واليهود من جهة، ومن جهة أخرى فان ازدياد عدد السكان، أدى إلى نقص في الأراضي. مما أدى بالأسر إلى بعث ابن أو اكثر، للعمل خارج القرية، وفي حال الاحتياج لهم في الزراعية، فإنهم يستمرون في العمل في الفلاحة في فترة الموسم فقط. هذا ويصف البعض كأبي عفيف، العمل خارج إطار الفلاحة بأنه أكثر راحة وربحا.

يبدو أن عملية البلترة لم تقتصر على الرجال وإن كان حجمها أوسع لدى الرجال. عمل النساء كان ضروريا في أي عمل متاح، وليس فقط في الزراعة، حيث أخبرتني الحجة ثريا عن نساء كن يعملن في رصف الشارع القريب من البروة:

"لما الإنجليز فتحوا شارع صفد اللي بمر من جنب البروة، كان في وكيل ييجي على البروة ويوخد رجال ونسوان يشتغلوا في الشارع. بذكر كان يستأجر فوق العشرين تلاتين بنت يشتغلوا في زق الحجار، والشباب كانوا يكسروا الحجار عشان يعملوا صرار ويرصفوا الشارع. المسئول عن العمال والعاملات كان يقولوله الشاويش، هو اللي يجيب المصاري من الوكيل ويوزعها، كان الرجال والنسوان يسجلوا كل يوم يشتغلوه ويقبضوا حسب أيام الشغل".

التقسيم الجنسي لنشاطات العمل

لقد كان هناك تقسيم شبه واضح لنشاطات عمل كل من النساء والرجال. كانت هناك نشاطات عمل خاصة بالرجال، ونشاطات عمل خاصة بالنساء، ونشاطات عمل مشتركة لكليهما. فالنساء مثلا لم يقمن بنشاطات حراثة الأرض وبذر البذور، التي كانت مصنفة على أنها أعمال الرجال. من جهة أخرى لم يقم الرجال عادة بالأعمال المنزلية كالطبخ والتنظيف أو جلب الحطب أو الماء من البئر الغربي أو بئر المغير.

عن تقسيم العمل أخبرني أبو عفيف:

"النسوان كانوا مسئولات عن إدارة الدار، التنضيف والطبخ، وكانوا في أعمال بقوموا فيها النسوان عادة مثلا جلب الماء والحطب، الاعتناء بالطرش، حلب البقر والمعزة وترويب اللبن، وكانوا النسوان يحملوا اللبن على راسهم وينزلوا يبيعوه لتاجر في عكا، النسوان كانوا يبقلو ويعشبوا، وفي أعمال يعملوها النسوان والرجال مع بعض، مثل الحصيدة ولم الزيتون في المواسم". وتؤكد أم نايف على هذا التقسيم بقولها:" الحراثة والزرع كان شغل الرجال. النسوان شغلها الحليشة والتعشيب وحلب المواشي، والنسوان والرجال بقوا ينزلوا مع بعض عالحصيدة، وبجد الزيتون كمان، بقا الكل رجال ونسوان وولاد ينزلوا بالموسم ويجولوا".

بالنسبة لجلب المياه تتذكر أم نايف كيف كانت تذهب على حمار دار عمها لجلب الماء:

"النسوان كانوا يحملوا الجرار والجلان على روسهن، إلا إذا كان عندهم حمار. إحنا كنا نوخد حمار دار عمي ونروح نعبي مي".

أما أم احمد فتقول:

"كنت أنا أروح أملي مي نقلة، وسلفتي تملي نقلة، الرجال ما كانوش يملوا، خطرات نوخد لحمار نحط عليه اشي بسموه مشتيل، من كل جهة تنكة وتروح الواحدة منا، وخطرات نروح الكل نملي على روسنا، كنا نروح ثلاثة أربعة مع بعض، والطريق تكون ملانه، ما ننقطعش شيلة، كله رايح يملي، اللي رايح واللي جاي. كان في زلمة يشتغل على البير الغربي اسمه رجا عبد الغني، كان سقا، وأنا زلمتي اشتغل عالبير أخرى بيجي سنتين".

عن تقسيم العمل يقول أبو يسار:

"الشغل الزراعي بحد ذاته يعني كما هو واقع وكما تطور الوضع في القرى، كان كل أبناء العائلة يعملون في الزراعة، كل في مهمة خاصة به. مثلاً عملية حرث الأرض قليل جداً أن تجد امرأة تأخذ الثيران والبقر وتنزل تحرث، لأنها شغلة صعبة جداً، بدك تمسك العود وترفعه وتنزله وحتى من ناحية طاقة صعبة. عملية جمع المحصول بما فيها الحصاد، وفي موسم الزيتون بما فيها كل الأعمال التي تتبع إعداد المحصول حتى يصبح صالحا للأكل والاستعمال، هناك مشاركة للنساء. عملية الحراثة والبذر يقوم بها زراع رجال، اما هم أنفسهم أصحاب الأرض أو حراثين ومستأجرين يقوموا بهذه العملية. لكن عملية تعشيب الأرض، وهي العملية التي تحدث عندما يخضر الزرع ويخالطه أشياء غريبة، مثلاً القمح كان يطلع فيه إشي اللي اسمه زيوان يقولوا بدنا نروح نتردن يعني واضح انه هاي العملية النساء كانت تقوم بها. النساء كانت تشارك في عملية الحصاد، الحصاد يتألف من شغلتين، أن تضرب في المنجل وتقص ثم أن تأتي وتربط وتجمع. الرجال والنساء كانوا هم اللي يحصدوا، ولكن جمع الغمر وإعداده للنقل كانت هاي من ادوار النساء. كل العائلة كانت تنزل حتى في بعض الأحيان الأولاد كمان كانوا ينزلوا ويساعدوا في هذه العملية، حتى يصل المنتوج إلى البيدر. على البيدر من يدرس الغلال على الخيل وعلى لوح الدراس النورج، معظمهم كانوا من الشباب اللي كانوا يقوموا بهاي العملية، بعدين كان يحصل الذراي يعني اللي يذري المنتوج، يعني فصل التبن والزوائد عن الحب، كان عمل رجالي، أما التبن اللي بطلع أنت بحاجة إله لأنه علف للمواشي، وكان في محلات اللي إسمها التبان يعني من ينقل هذه الأمور من البيدر حتى التبان أو إنك بدك تغربله عشان تفصل التراب وإلى آخره فالنساء كانت تساعد في هذه العملية. وهذا العمل مش بس كان عمل مشروع، إنما كانت الناس تتباهى به، وكان في نوع من التنافس انه قديش إنت أجاك قمح، صليبية القمح اللي عندك أكبر وإلى آخره، كذلك مثلاً لما بدك تقطع البطيخ، البطيخ بدك تزقه اما على الجمال أو على الحمير، وكان الرجال والنساء يقوموا بهالعملية. الموسم في البروة كان مهم جداً، مثلا موسم السمسم كان مشهور جداً، أنت بتجيبوا أخضر بتعمله ضمم وبترتبه على البيدر، وبتكون ساحات كبيرة وعندما يجف بدك تيجي تضربه. مثلاً الرجال هم اللي كانوا يعملوا هاي العملية، لكن أخد عيدان السمسم الفاضية عشان استعمالها للحطب فهاي كانت النساء هي اللي تيجي تغربله عشان تفصل بين الزوائد وتقوم بعملية التعباي، وبعدين تحمله على راسها، اللي ما فش عندهم دواب ينقله فالنساء كانت تقوم بالعملية. اذا عمل ومشاركة النساء كانت مشاركة جدية في هاي العملية".

وعن نشاطات عمل النساء يقول ابو سعود:

"النسوان كانت تعمل شو بلزم، عشابة، تردن، انكاشة، حليشة، تتبين، يعني يعبوا التبن على البيادر وينقلوا على روسهن. وكانت النسوان تحلب كمان، وتروب اللبن وتنزل فيه على راسها عشان تبيعه في الحسبة بعكا، يعني تكون ماسكة لبان في السوق بتوديله اللبن. النسوان كانوا يشتغلوا بشكل دايم، والموجود في البيت بكون مسؤول عن الصغار. الختيارة اللي في البيت تدير بالها على الصغار، أو ان كان الها جيران أو أهل أو عيلة، بديروا بالهن عالصغار، أو الصغار يديروا بالهن على بعض. اللي قوية بتروح عالشغل. بالنسبة النا كان عنا عمة اسمها عمتي امينه، هادي ختيارة صارت وما تزوجت ظلت بنت، كانوا كناينها يجيبوا ولادهم ويحطوهم عندها لما ينزلوا على الشغل." ويضيف ابو سعود:" اللي كانوا فقراء كان ييجي ابوها لهالبنت ويقول ان صار عندك شغلة يابا ابعث للبنت بتيجي تشتغل معك، كان ابوها يدورلها على شغل يعني. ما كان عيب، هيك كان الواقع، تفتخر هي لما تلاقي شغلة. كان اللي بده يعمرله خشه يجيب واحدة تساعده، أو اذا بده يبحش بير أو ينقل اشي من محل لمحل يجيب بنات..إحنا كنا نستأجر لبانات يودوا اللبن على عكا، يومية اللبانه كانت قرشين ونص. اللي كان بدو يريح مرته كان يستأجر لبانات، عكا كانت بعيدة شي عشرة كيلو عن البروة والمشوار مش سهل. امي مثلا ما كان عندها وقت اتدشر البيت، كانت تعمل اكل للشغيلة والرعيان وللضيوف. إحنا ما كان في يوم نخلى من الضيوف لانو كان عنا ديوان".

تتذكر أم سعود نشاطات العمل التي كانت تقوم بها النساء:

"إحنا ما خصناش بالحراثة والبذر، بس لما يصير الموسم نروح نحلش العدس، الكرصنة للدواب، هادا بقوا يعملوه علف، نحصد قمح بالمنجل، قبل ما نزلت الحصادات. نزق التبن على روسنا للدواب ونخزنه."

كانت الأعمال المصنفة رجالية بحت، هي: الحراثة والبذر، والأعمال المصنفة نسائية بحت هي: الأعمال المنزلية، وجلب الماء والحطب. وفي عملية الحصاد، التي يشارك فيها النساء والرجال، كان تقسيم العمل أيضا في جميع مراحل الحصاد، كان الرجال والنساء يحصدون معا بالمنجل، والنساء تقوم بعملية التغمير ونقل المحصول.

لكن تقسيم نشاطات العمل لم يكن صارما، كما يتبين من المقابلات، إذ أحيانا كان الرجال يقومون بجلب الماء، أو جمع الحطب، وكما تقول أم زهير من مواليد عام ١٩٣٥ وعاشت في البروة حوالي ثلاثة عشر عاما قبل النكبة:

"النسوان عادة هن المسئولات عن جلب الحطب، كانوا يقطعوا الحطب بالمنكوش، ومرات الزلام بقت تروح كمان تلم الحطب، كانت مرات تروح الوحدة هي وجوزها، بس قليل كانت الزلام تروح تحطب"

أما أبو إسماعيل فيقول:

"المي كانت حسب الظروف النساء والأولاد تعبي مي، وأحيانا رجال، اما الزلمة ما كان يتعطل لشغلة المي، اذا عنده شغلة تاني يعملها". كما وأخبرتني أم احمد:" كان عنا بقر، كنت أنا أحلب، وجوزي يحلب، ومرت عمي تحلب، حسب الظروف".

تقسيم نشاطات العمل إذن لم يكن صارما، ونجد مرونة ومشاركة حتى في الأعمال المصنفة رجالية بحت أو نسائية بحت. وهناك نماذج لنساء من قرية البروة كانت تقوم بحراثة الأرض وبذر البذور. حدثتني أم احمد عن حماتها، والتي كانت زوجة عمها أيضا:

"أنا مرت عمي، اسمها فاطمة الزهراء إبراهيم الحجو، لما مات جوزها وكانوا ولادها صغار، هي اللي كانت تحرث الأرض على القلاب، وتستعمل البقر للحراثة.. وتمسك المذراي وتصير تذري مثل الزلمة.. وكان عندها فرس تركبها مثلها مثل الزلمة. بنص الليل تروح عالسهل وتروح علينا وإحنا قاعدين، وكانت كمان تنزل على عكا وتتعامل مع التجار. وأنا كمان صرت متلها وأقطع منها. كنت اخد معي خروش أو بطيخ أوتين أو صبر وأنزل على الحمارة أبيعه لتاجر في عكا".

هذا وتشير أم أحمد إلى أن جميع أهالي القرية كانوا يقدرون زوجة عمها.

القيمة المرتبطة بالمرأة وعملها

رغم عمل المرأة ومشاركتها الفاعلة لاقتصاد الأسرة، كانت هناك قيمة أعلى للذكور في ظل مجتمع البروة ذي السمة الذكورية. تتذكر أم زهير رواية رويت لها عن يوم مولدها:

"نا ولدت يوم عرس محمد الطه، قالو لي انه يوم ما ولدت كان نازل على عكا تيشتري أغراض للعرس، قال لأهلي مالكم متجمعين، قالوله والله مرت خالك عم بتقاسي بدها تجيب، قالهم ان جابت ولد حلاوتكم علي وان جابت بنت والله ما بتذوقوه.. وراح على عكا ورجع لاقاني مشرفة وقالهم روحوا راحت عليكم".

من ناحية أخرى نجد آخرين لا يفرقون بين الذكر والأنثى، حيث حدثني أبو يسار عن والده:

"لما انولدت أختي فاطمة، أبوي جاب ملبس وطوفي يوزعها على النسوان والأولاد، وصارت النسوان تقوله، ليش بتفرق ملبس، ما عرفت انو أجت بنت، فاجابهن بعرف انها بنت وأنا ما بميز بين الولد والبنت".

بالإمكان لمس القيمة العالية لعمل النساء وتقدير إسهامهن في الإنتاج الزراعي الذي عبر عنه كل من الرجال والنساء، بالذات إسهام النساء اللاتي ينتمين إلى أسر ذات ملكية متوسطة، والنساء اللاتي ينتمين إلى عائلات لا تملك أراضي. فعمل النساء الزراعي كان ذا أهمية بالغة لحياة الأسرة وبقائها، بالذات نتيجة للحاجة الاقتصادية لعملهن. وقد أشارت بعض النساء إلى أن هذا العمل لم يكن خياراً بل كان واجبا مفروضا أحيانا.
لقد حدثني أبو سعود حول أهمية عمل المرأة:

"النسوان والرجال كانوا يشتغلوا مع بعضهم.. كانت المرة توقف قدام الزلمة وتشتغل بإخلاص ومسؤولية.. ما كانت النسوان تشمئز من الشغل، مش متل اليوم".

أما أبو إسماعيل فيؤكد:

"شغل النسوان كان اله أهمية كبيرة، كانت شريكة بالحياة مية بالمية. شغل المرة ما كان عيب أبدا، بالعكس". وتؤكد أم العبد:" بقوا المرة والزلمة يشتغلوا بالأرض ايد واحدة، وكان عمل المرة مهم جدا والكل يقدره".

أما الحاج أحمد فيقول:

"شغل المرة كان اكتر من ضروري ومهم، كانت تتحمل عبء كبير، ومساهمتها كانت أساسية للأسرة".

تشير أم نايف إلى أن عمل المرأة في الحقل كان واجبا على المرأة القيام به:

"المرة كانت مجبورة تنزل عالشغل بخاطرها أو غصبا عنها بدها تنزل عالشغل، اذا هي ما اشتغلت ما في حدا يشتغللها، الرزق كان للعيلة كلها والمرة جزء من العيلة، الأرض كانت شركة لأبوي وعمي وكانوا يشتغلو فيها امي وأبوي وعمي ومرت عمي، واخوتي كمان الأكبر مني كانوا يساعدوا". وتقول أم سعود:" لما المرة فش عندها ولاد كانت مجبورة تنزل عالشغل، لما عندك ولد بدك تربي، هادا اشي تاني، اما لما مافش عندك ولاد بدك تروحي على الفلاحة.. المرة اللي عندها مين يقعد مع لولاد أو اللي ولادها كبرو شوي، ملزومة تنزل عالشغل، بدها تروح لانو بدها تعيش، وعند الفلاحين كل يوم في فلاحة.."

أما أم غازي فتروي أنه حتى المرأة التي عندها أطفال كانت تستمر في العمل في الحقل:

"والله بقت المرة توخد الولد في السرير، تحمله في السرير، هيك بعملوله خيمه من خيش وتحطه في الفي وتشتغل. شغل المره كان مهم، ولا يمكن الاستغناء عنه". ويؤكد أبو يسار استمرار المرأة في العمل، حتى في حالة وجود طفل صغير، من خلال الحادثة التالية:" لقد كانت ندبة في أنف امي، وسببها أن امها اخذتها معها إلى الحقل، للم بيض الجراد اللي هجم على السهل عام ١٩١٥، وعندما وضعتها جانبا هجم عليها الجراد وتسبب لها في ندبة دائمة في الأنف".

تمثل الأقوال المقتبسة أعلاه من الرجال والنساء الذين عاشوا في قرية البروة القيمة العالية والتقدير الكبير لدور المرأة وإسهامها في اقتصاد الأسرة، الأمر الذي يتناقض مع القيمة المتدنية للإناث مقابل الذكور، كما جاءت في رواية أم زهير. هذا ويتماشى التقدير البالغ لعمل المرأة، الذي وصف كواجب إلزامي أحيانا على لسان أم نايف وأم سعود، مع مظاهر أخرى كعدم وجود قيود على حركة النساء، بالذات النساء العاملات.

حرية حركة المرأة

بالنسبة للفصل بين النساء والرجال، وحرية حركة المرأة، فواضح أنه بسبب الحاجة الماسة لعمل النساء في الزراعة، لم تكن هناك إمكانية للفصل بين النساء والرجال، أو السيطرة الصارمة على حركة المرأة، خصوصا في الأسر التي تعتمد على عمل المرأة في الزراعة.

عن حرية حركة النساء يقول أبو يسار:

"من الواضح أن أغلب عمل الفلاحات كان محصورا داخل البلد وداخل الأرض. لكن النساء اللي ما كنش عندهم أراضي وكانوا يشتغلوا، كانوا مستعدات يشتغلوا في أي شيء آخر، مثلا يروحوا على عكا لتوريد اللبن أو نقل خضروات. كانوا أهل البروة يوردوا العنب إلى الحسبة اللي في عكا، ما كان في كميات هائلة، يعني صحارتين أو ثلاثة يحطوهم على الحمار وينزلوهم، في كثير من الأحيان كانت نساء ترافق الدابة وتنزل المنتوج. أو اذا النسوان يكونوا محوشين بامية أو لوبياء زيادة من عندهم بدهم يبيعوها بالحسبة. أما أكثر إشي اللي كانوا ينزلوا لأجله النساء على عكا كان توريد اللبن، لانه اللبن بقدروش يحملوا على الحمار، بدك حدا اللي يحمله على راسه".

يؤكد أهل البروة غياب القيود الصارمة على حركة المرأة، أو فصل النساء عن الرجال الناتج عن أدوار ونشاطات النساء. فالنساء كانت تلتقي بالرجال على البئر، وفي سوق عكا عند نزولهن لتسويق منتجات المواشي من ألبان.

تقول أم زهير:

"المرة كانت تروح وين ما بدها، على المي وعلى الحطب، ما كان عيب ولا مشكلة".

كما حدثتني أم العبد:

"بقت تنزل البنت مع ابن جيرانها عالأرض كانها نازلة مع اخوها".

عن لبس الحجاب الكامل تقول أم نايف:

"نسوان البلد ما كانوا يغطوا وجوههن، بس النسوان اللي ييجوا من عكا كانوا يغطوا وجوههن".

وتصف أم أحمد لباس النساء في البروة:

"بحياتنا ما فرعناش، كنا نلبس على راسنا يا حطة يا منديل. بالشغل نلبس فستانين، واحد تشكليه هيك وتشتغلي، ولما تروحي وتطلعي ترخيه وتروحي على دارك، بس ما كنا نغطي وجهنا زي نسوان عكا". وتضيف أم إسماعيل:" النسوان كانوا يلبسو تواب ويحطوا حطات على راسهن، هاي الحطات اللي الها شراشيب. ما كانت النساء تغطي وجوهها زي النساء في المدن". هذا ويحاول أبو إسماعيل تفسير ذلك بقوله:" المرأة في المدينة كانت متعلمة أكثر ومتأثرة من التعليم الديني. لما كانت تركيا مسيطرة هون، كانت تركيا دولة إسلامي، وكان من شعاراتها حجاب النساء. في القرى النساء كانوا يشتغلوا ويشاركوا في الحياة والشغل ومن الصعب إنو يغطوا وجوههن، نساء الفلاحين تاريخيا كان اسمهم الدهماء وهيك كان لباسهن".

نلحظ من المذكور أعلاه أن حركة المرأة كانت متاحة، طالما كانت في إطار أدوارها ونشاطاتها الإنتاجية، وبما أن النساء شاركن في العمل الإنتاجي، فان حركتهن كانت متاحة داخل البلد، وخارجها، حيث كانت النساء يقمن بنقل منتوجات زراعية ومنتوجات الألبان إلى عكا. وكان غياب غطاء الوجه المنتشر بين نساء المدن نابعا من أدوار النساء الريفيات ونشاطاتهن.

الانعكاسات المادية لعمل المرأة

رغم الأهمية البالغة لعمل المرأة، والقيمة والتقدير اللذين يعبر عنهما كل من الرجال والنساء لعمل المرأة، إلا أن هذا لم ينعكس ماديا في ملكيتها للمصادر والموارد. لم تكن الأراضي عادة تسجل بأسماء النساء، ولم تكن النساء تحصل على الإرث، وكما يقول أبو سعود:

"كانت تتنازل عن الإرث لإخوتها.. هي كانت تسامح فيه يعني.. إحنا لما تقسمت الأراضي وتسجلت وقت تسوية الأراضي بال ٤٥، يوم ما أجو مساحين عالبروة، قسمنا الأرض بين الاخوة وما أنطينا اخواتنا، ما طالبوش، أو سامحوا، بعرفش". ويقول أبو إسماعيل:" والله يا بنتي كانت الواحدة عايشة مع اهلها والأرض الها، اذا بدها توخد ما قش حدا بمنعها، مثلا اختي كان طالعلها حصة وهي أوصت انه حصتها وميراثها لولاد أخوها".

تؤكد الأقوال السالفة، ما جاء في الأدبيات حول قيام النساء بالتنازل عن حصتهن في

الميراث من أجل الحفاظ على علاقة مع أسرتها الأصلية، وضمان دعمها ومساندتها لها في حالة وجود خلاف مع زوجها. مع ذلك تضيء أقوال أم العبد التالية، على أن الثقافة السائدة آنذاك لم تتح للبنت المطالبة بحقها في الميراث:

"على زماننا كانت البنت اذا بدها تحاسب اهلها وتاخذ ورثة عيب ويصير عليها معيار، يقولوا الناس شوفوا فلانه حاسبت أخوها واخدت حصة من اهلها".

لقد كانت بعض الحالات التي ترث فيها البنت أراضي والدها، خصوصا في الأسر التي لم يكن فيها أبناء ذكور. وكما تقول أم إسماعيل:

"بقت اللي ما الهاش اخوة، توخد رزق اهلها، يعني يكون الها ورثة وتورثه من ورا أهلها وبكون باسمها"

وتؤكد أم العبد:

"اللي ما الهاش اخوة كانت توخد، أما اللي الها اخوة فكان عيب انها تروح تحاسب اخوها".

بالإضافة لذلك عندما لا يملك العريس نقد كمهر كان يسجل قطعة أرض باسم العروس. عن هذه الحالات يروي أبو سعود:

"بهداك الوقت ما كان في مصاري مع الناس، ولما ما كان يتيسر مع العريس مصاري مهر للعروس كان يكتبلها شقفة ارض أو كرم زيتون باسمها، كان يسموه سداد رقبة، وتصير الأرض ملكها، حرة هي فيها وبتسجلها لاولادها". ويؤكد أبو إسماعيل على ذلك بقوله:" كان مثلا اذا العريس ما فش معه مصاري يكتب للعروس عرقين زيتون باسمها في موقع كذا أو ثلاث دنوم بموقع كذا، كسداد رقبة".

وأخبرني أبو يسار عن موضوع ملكية النساء:

"لم يكن هناك تقليد قائم أن ترث المرأة. المرأة تصبح مالكة للأرض في حالتين أو ثلاث فقط. عندما تكون البنت الوحيدة وفش ورثة، وإذا سجل لها صداق رقبة، صداق رقبة هو يعني بدل المهر، لما بده يتزوج واحده وفش عنده مهر، فيقول انه أنا مهرها بكتب لها صداق رقبة حبل أرض وبكتب يعني إلها ورقة. والحالة الأخيرة عندما يكون الأبناء مختلفين، فهي تاخد الأرض وهي اللي توزعها بينها وبين الأولاد، مثلا واحد عنده أولاد وتوفي واختلفوا الأولاد على الورثه، فكانت تيجي إذا كانت إمرأة قوية وقادرة تقول أنا اللي وارثة أبوكم وأنا اللي بدي أوزع الأرض بينكم، فبينما يتم التوزيع هي اللي تكون مسؤولة عن الأرض".

إذن، كانت المرأة تملك أرضاً، في حالات خاصة، عندما لا يوجد لها إخوة ذكور، أو من خلال المهر، الأمر الذي يشير إلى أن ملكية النساء لم تكن ممنوعة بتاتا، لكنها لم تكن محبذة ثقافيا وماديا. لا بد من الإشارة هنا إلى أن السيطرة على المصادر لا تقاس فقط بالملكية

المسجلة بل بإدارة الملكية، بالإضافة إلى عامل مهم آخر هو حرية استخدام الأرض حتى لو لم تكن مسجلة باسم المرأة، الأمر الذي كانت تتمتع به النساء كما أشار أبو إسماعيل وكما تقول أم سعود:

"بعد ما تزوجت صرت حاسه انو أرض زوجي هي أرضي وأرض ولادي للمستقبل".

كانت المرأة الفلاحة تتمتع بحق استخدام الأرض، وتشعر أنها ملكها، حتى وان لم تكن مسجلة باسمها. يظهر من حديث أبو سعود أن النساء لم تسيطر بشكل كامل على المصادر المادية النقدية، حيث يصف:

"النسوان اللي عندهم مواشي، كانوا مسئولات عن الحلب وتحضير اللبن وتنزيله على راسهن على عكا، لانه اللبن ما في إمكانية يتحمل على الدواب، وكان كل جمعة أو جمعتين ينزل الأب أو المسئول من البيت يحاسب اللبان، كل واحدة يكون معها دفتر يومي يتسجل فيه قديش اخد منها، شو الوزن وشو السعر، بس ما كانت هي تقبض، يعني اذا بدها تجيبلها عشر قروش ينطيها اذا طلبت ويسجل، ويقول لجوزها في اليوم الفولاني مرتك اخدت كذا".

من ناحية أخرى أخبرتني أم احمد:

"الي كان ينزل على عكا يبيع اشي لتاجر، كان يوخد المصاري، ان أروح أنا آخد المصاري، ان يروح جوزي يوخد المصاري، ان راح سلفي يوخد المصاري. كنت ان عايزة اشي من السوق أشتريه واللي يضل معي أروحه. اللي يفضل من المصاري كانت مرت عمي تشيله، واذا واحدة معتازة اشي تشتريلها هي".

كان للنساء إذن، حرية التصرف في الموارد المادية التي تصل إليهن، لكن بحدود الحاجة، ولم تكن سيطرة تامة.

خلاصة

هناك إشكالية في كيفية تناول الأبحاث والدراسات السابقة، موضوع المرأة والعمل في دول العالم الثالث، بالذات الدراسات الواقعة تحت تأثير الأفكار الاستشراقية، حول كون الدين والثقافة الإسلامية هي العوامل الوحيدة التي تحدد مكانة ونشاطات النساء. هذه الدراسات تركز على فصل المرأة في المجال المنزلي - الخاص، كون الثقافة والعادات السائدة لا تسمح بعمل المرأة خارج المنزل. فهذه الدراسات تمت على نساء المدن من الطبقة الوسطى، اللاتي تميزت حياتهن بالفصل بين المجال العام والخاص حتى القرن العشرين، أما نساء الطبقة الفقيرة والنساء الريفيات فقد شاركن في سوق العمل بسبب

الحاجة الاقتصادية التي اقتضت إسهامهن في اقتصاد الأسرة، لكن هناك نقص في الدراسات عن هذه الفئات.

تسهم هذه الدراسة في الأدبيات التي تحاول سد الفراغ في الدراسات حول الحياة الاجتماعية للنساء الريفيات وإسهامهن في اقتصاد الأسرة وتظهر أن النساء في قرية البروة، في فترة الاستعمار البريطاني كانت تشكل إضافة إلى الرجل عمادا مهما للأسرة. كانت النساء الفلاحات تقوم بأدوار إنتاجية مهمة في الاقتصاد الزراعي في البروة. وذلك في سياق تقسيم عمل حسب الجنس، فالنساء كن يقمن بنشاطات محددة والرجال كانوا يقومون بنشاطات أخرى، لكن المقابلات مع الرجال والنساء من قرية البروة، تظهر وجود مرونة في تقسيم العمل، وقيام النساء أحيانا بأدوار تعتبر أدوار الرجال، كحراثة الأرض.

لقد تأثر النشاط الإنتاجي للمرأة بطبقتها الاجتماعية التي انعكست في حجم حيازة الأرض، بالإضافة لعوامل أخرى كتركيبة الأسرة المعيشية وحجمها، وأجيال أفرادها. إن نساء الطبقة العليا، التي تمتلك حيازة واسعة للأرض، لم يقمن بنشاطات إنتاجية، بل اقتصر دورهن على المجال المنزلي، أما نساء الأسر ذات الملكية المتوسطة والصغيرة، ونساء الأسر التي لا تملك الأراضي فقد قمن بأدوار إنتاجية مهمة في الزراعة وتربية المواشي واستخراج منتجاتها وتسويقها، بالإضافة إلى العمل بأجر في مشاريع شق الطرق.

لم يكن عمل المرأة عيبا، بل كان هناك تقدير عال لنشاطات المرأة الإنتاجية وإسهامها في اقتصاد الأسرة من الرجال والنساء. لقد انعكس إسهام المرأة على جوانب مهمة من حياة النساء، كحرية الحركة التي تمتعت بها النساء الفلاحات في سياق قيامهن بنشاطاتهن، منها: الذهاب إلى البئر لجلب الماء، أو جلب الحطب، أو ذهاب النساء إلى عكا يحملن على رؤوسهن الحليب لبيعه إلى تاجر عكي. من جهة أخرى لم ينعكس الإسهام المهم للنساء في الاقتصاد على ملكيتهن للأراضي، حيث لم تملك النساء الأراضي، أو ترث حقها، إلا في حالات خاصة كعدم وجود أخ ذكر في الأسرة، أو في حالة كتابة قطعة أرض باسمها كمهر، أو في حالة وفاة الزوج، وكون الأطفال صغاراً. مع أن النساء لم تملك الأراضي، لكنها كانت تتمتع بحق استخدام الأرض والاستفادة من المنتوج.

لقد قامت النساء الأرامل بتحمل مسؤولية كبيرة، وقمن بالعمل لتوفير احتياجات أسرهن.

تناقض هذه الصورة، لحياة ونشاطات النساء الريفيات، مع ما جاء في الخطاب الاستعماري والاستشراقي من جهة، والخطاب الوطني للفئات المتوسطة والعليا من جهة أخرى.

المرأة وميدان العمل السياسي

د. فدوى اللبدي، جامعة القدس.

تناقش هذه المقالة موضوع المرأة والعمل السياسي، وهي من الموضوعات الساخنة التي تستأثر اهتماماً مجتمعياً ونسائيا واسعاً. ولضرورات تقنية تتعلق بحجم الدورية تم اختزال المادة إلى ثلثي حجمها الأصلي. وتنفرد الدورية في نشر المادة.

تفترض الهيمنة البطريركية أن السلوك الاجتماعي يشتق من واقع العملية البيولوجية، وبناء عليه يحدد دور النساء بالإنجاب، وتربية الأطفال، وينحصر في الميدان الخاص الذي هو عالم المنزل. ولكن هذا المفهوم يتلاشى فجأة عندما تندلع ثورة وطنية، أو يجتاح البلاد اعتداء عسكري، فينتقل دور النساء من الميدان الخاص إلى الميدان العام. وكذلك الأمر عند حدوث الثورات الصناعية والتكنولوجية، حيث تصبح الحاجة ماسة للأيدي العاملة، فينتقل دور النساء من عالم الأسرة والمنزل إلى سوق العمل. وهذا ما تم توثيقه عن حركات الاستقلال في آسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خلال النضال ضد الإمبريالية الغربية وضد البنى الاجتماعية البطريركية (الأبوية) التي سبقت الرأسمالية. دفعت الرأسمالية بالنساء إلى الحقل الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي، ودفع بهن العامل القومي للمشاركة في العمل السياسي في مجتمعاتهن[1].

في الحقيقة يوظف النظام البطريركي النساء ليس للدفاع عن أمن الوطن بل لحماية الرجال، خاصة في الأزمات السياسية والثورات الوطنية، وتجند النساء في الأحزاب السياسية كجند احتياط، وقوة انتخابية لدعم النخبة من رجال السياسة. وتتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها حول تنظيم النساء في صفوفها. وفي نهاية الحروب والثورات الوطنية تجد النساء

أنفسهن مواطنات من الدرجة الثانية، حيث يتوقع منهن العودة إلى المجال الخاص، عالم الأسرة، وتربية الطفل، والأعمال المنزلية. ولعلنا نتذكر منها ما حدث ليلة الإعلان عن استقلال الجزائر وأثناء احتفال الجماهير من رجال ونساء بالنصر، فجأة خرجت أصوات في الشوارع تصرخ "على النساء أن يعدن إلى منازلهن"[٢].

تطرح هذه الورقة فكرة أن السياسة ليست محصورة في مجال دون الآخر، وليست حكرا على فئة دون غيرها. فالسياسة تتم من خلال ممارسة النشاطات والفعاليات اليومية التي يقوم بها كل من الرجال والنساء في المجالين العام والخاص. والنساء اللائى يمارسن السياسة ضمن ميدان الحياة المنزلية والأمور الشخصية هن أيضا قادرات على ممارستها في الحياة العامة. ولكن ما هو معترف به أن السياسة تمارس فقط في المجال العام، وهي حكر عليهم، ويتم تجاهل الدور السياسي الضمني الذي تقوم به النساء. وتضطر القوى الذكورية المهيمنة على ميدان العمل السياسي للاعتراف بالدور السياسي للنساء عندما تجد نفسها بورطة وبحاجة إلى دعم، عندها يجري دمج النساء في النشاطات السياسة بشكل علني. فبرامج العمل السياسية للأحزاب تتخذ من النساء هدفا ورعايا للتجنيد.

ينظر إلى الانخراط السياسي وسيلة للتحرر الاجتماعي. وتثير هذه الورقة عددا من الأسئلة حول المشاركة النسائية في العمل السياسي: هل هناك فصل بين المجال العام والمجال الخاص في أداء العمل السياسي؟ وهل هناك علاقة بين الكفاح الوطني والعمل السياسي؟ يمكن فحص هذه الأسئلة من خلال تحليل التجربة النسائية الفلسطينية المعاصرة. وقبل الخوض في ذلك أود مناقشة مفهوم السياسة، والمقارنة بين مفهومي المشاركة السياسية والمشاركة في النضال الوطني من وجهة نظر نسوية.

مفهوم السياسة والمشاركة السياسية

ليس هناك اتفاق على تعريف مفهوم السياسة، حيث يوجد اختلاف بين مجتمع وآخر، وحتى بين المفكرين السياسيين أنفسهم، هناك اختلاف في تعريف طبيعة السياسة ونطاقها، يقول أحد هؤلاء "السياسة تبتكر ولا تمنح"[٣]، بالفعل كما أرى أن البشر تخلق وتبتكر السياسية في كل لحظة. ومن هنا ينظر للسياسة من وجهات نظر مختلفة، ومفاهيم تعكس قيم الناس التي تحملها. فالنظرية التقليدية ترى السياسة نشاطاً وتباحثاً واعياً بالمشاركة في توزيع الموارد بين الناس، ولكن هذه النظرية انقسامية، كونها تحدد المجال العام كحقل مميز للسياسة. وتعتقد وجهة النظر هذه أن السياسة عملية يقرر فيها أعضاء المجتمع مسائل مشتركة متعلقة بالميدان العام، يتناقض هذا الميدان العام السياسي مع المجال الخاص

(المنزل) الذي لا يوجد فيه سياسة[٤]. أي أن النشاط السياسي يحدث فقط في المجال العام، لذا فأصحاب هذه النظرية لديهم القليل ليقولونه عن العلاقات الأسرية التي تبدو ضمنيا متغاضياً عنها، أي إحالة العلاقات العائلية إلى المجال الخاص غير المسّيس.

بالنسبة للنظرية النسوية هناك رفض قاطع للتقسيم بين العام والخاص، ويرون أن السياسة موجودة في كل مكان سواء كان خاصا أم عاما. يوضح الشعار الكلاسيكي النسوي "الشخصي سياسي"[٥] السمات الأساسية للسياسة النسوية، المتمثلة في الربط بين التجربة الشخصية وعلاقات القوى، أي الربط بين السياسي والاجتماعي. ويستخدم هذا المصطلح ضد الفصل الصارم بين المجالين العام والخاص. هذا ما تميل له وجهة النظر الحديثة، أي فهم العلاقات بين القوى التي هي أصلا تحدد بناء السلطة. فالنظرية التي ترى أن السياسة مفصلة قوى[٦] ترى بأن لا حدود تفصل السياسة عن الحياة الاجتماعية ككل. على سبيل المثال ترى الكاتبة النسوية كيت ميليت[٧] أن السياسة تتجسد في إعادة هيكلية العلاقات الاجتماعية، وترتيب مجموعة أشخاص لتحكم آخرين. لهذا يرى أصحاب هذا المفهوم أن السياسة يجب أن تؤخذ بمعناها الواسع لعلاقات القوى الاجتماعية القائمة في المجالين العام والخاص. كما يثير التركيز على السياسة كنشاط في المجال العام التساؤل: "ما تأثير صنع السياسات على النساء؟ وكيف تؤثر وتتأثر النساء في توزيع الموارد؟" وفي ورقتي هذه سأتناول مفهوم السياسية والمشاركة السياسية بالاستناد إلى وجهة النظر التي تميل إلى فهم علاقات القوى الموجودة سواء المتناسقة أو المتنافرة.

المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية بمفهومها العام أن يكون للفرد نصيب ودور في الحياة السياسية. بمعنى آخر مشاركة الشعب في إدارة شؤونه الخاصة والعامة. عندئذ تكون السلطة منبثقة عن الشعب، وتنظر إلى أفراده على أنهم مواطنون لا رعايا، ومشاركون لا مبايعون. ولكن ما يحصل في جميع دول العالم أن الحياة السياسية مقتصرة على طبقة أو فئة من الشعب دون غيرها، وغالبا ما ينعم ذكور الطبقات الغنية أو الوسطى بالحياة السياسية أكثر من غيرها من الطبقات، حيث نجد الصراع داخل أفراد الطبقات الغنية والوسطى على إدارة دفة الحكم، بينما طبقة الفقراء من العمال والفلاحين كثيرة العدد ولكن ضعيفة النفوذ والتأثير، لذلك فهذه الطبقات الفقيرة بشكل عام مهمشة ومبعدة عن الحياة السياسية.

لم يتم فقط إبعاد الفقراء والفلاحين بل أيضا النساء اللواتي يشكلن نصف سكان العالم، فهن مهمشات ومبعدات عن الحياة السياسية. تعقبت الكاتبة (إلشيتن) ذلك موضحة أنه

منذ عهد أرسطو، أُعتبر النساء والأولاد والخدم أصحاب قدرات محددة وغير مؤهلين لعمل الخير، أي ليسوا مناسبين للسياسة. واعتبر مفكرون سياسيون في فترة لاحقة أن الحقل السياسي العام عالم فساد وفسق، والحقل الخاص (المنزل) عالم الطهارة، وفي هذا العالم الخاص تُحمى النساء من فساد عالم السياسة. وترى الباحثة إلشيتن سواء أكان عالم السياسة أخلاقياً أم غير أخلاقي في جميع الأحوال فهو مساعد لإبقاء المرأة منحصرة في العالم الخاص، حيث توظف السياسة التقليدية الغربية بعض أشكال التمايز بين العام والخاص كأدوات تحليلية، وكأن العام والخاص أمر حتمي[٨].

تتخذ المشاركة السياسية عدة أشكال، منها المشاركة المباشرة أو الكلية بشقيها التنفيذي والتمثيلي، وهي ما أسميها المشاركة السياسية الرسمية، أي الاستئثار بنصيب في السلطة السياسية، مثل: التعيين في مؤسسات وأجهزة السلطة السياسية والسلطة التشريعية، أو كالأحزاب السياسية التي تتنافس مباشرة في الانتخابات على مقاعد البرلمان. طبعا تلك المؤسسات لا تتسع لكل أفراد الشعب، فهناك المجال الأوسع للمشاركة من خلال الأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات الشعبية. فالديمقراطية في رأيي شرط أساسي لاتساع عملية المشاركة السياسية، كما أرى أن التنظيمات التي تتبنى مبدأ المركزية الديمقراطية لا تتيح المجال لقواعدها بالمشاركة السياسية الرسمية، فكلما اقترب دور الفرد وموقعه من الهيئات القيادية والتمثيلية يكون أقرب إلى المشاركة الرسمية، ومع تدني موقع الفرد واقتصار دوره على العضوية فقط، تكون مشاركته جزئية وغير رسمية.

أما بالنسبة لمشاركة النساء السياسية فهناك عدد من النساء شاركن النخبة من الرجال في السلطة والنفوذ[٩]. من الصعب إنكار قوة النساء اللائى قبضن على زمام السلطة في دول عديدة من العالم، خاصة في دول العالم الثالث، ولكن ما زلنا نفتقر المعرفة عن تلك النساء وعن السلطة التي تولينها. كما أن وجود النساء في تلك المناصب لم يحدث أو يثير الحس بقضايا النوع الاجتماعي. تتمثل النساء في المناصب العليا وقيادات الأحزاب والنقابات بشكل محدود جدا، بينما يزداد تمثيل النساء بشكل كبير نسبيا في المناصب المتدنية[١٠]. كما أن النساء مستثنيات من القيادة ومناصب صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية وإدارة الأعمال.

المشاركة بالكفاح الوطني ومضامينه السياسية

يمكن التعبير عن أي مقاومة وطنية بأنها سلسلة من النشاطات النضالية الوطنية السياسية بهدف التحرر والاستقلال وحماية الحقوق القومية، وتحشد فيها كل الطاقات والقدرات

الجماهيرية، بغض النظر عن الاختلافات الطبقية والجنسية والدينية. ويظهر نوع من الإجماع السياسي بين أفراد الشعب في مراحل النضال الوطني الأولى بحكم الضرورة، حيث ينضم الناس إلى المقاومة طواعية، وتكون مهامهم سرية. وبمرور الزمن يزداد حجم المنضوين تحت راية الكفاح الوطني وتتعدد المهمات، وتتولد أشكال تنظيمية متنوعة، وفي معظم الأحوال تتسم نشاطات تلك التنظيمات بالسرية، ومنها من يقوم بنشاطات علنية.

تشكل غالبية الناس من رجال ونساء المجندين في تلك التنظيمات الجماهيرية الكفاحية سواء السرية أو العلنية الأدوات التنفيذية للأوامر والقرارات التي تصدر عن قياداتها، ومن النادر أن يكون لهؤلاء الناس رجالا أو نساء دور مباشر في صنع القرارات وفي إدارة زمام الأمور، لذا تكون مشاركتهم جزئية. وتشكل النساء شريحة واسعة من تلك التنظيمات الجماهيرية الكفاحية، وتبلغ نسبتهن في بعض الأحيان أكثر من نسبة الرجال، وخاصة أن الكثير من تلك التنظيمات الشعبية هي نسائية أو تقدم برامج وخدمات خاصة للنساء. ويشير هذا إلى أن المشاركة السياسية للنساء في النضال الوطني غالبا ما تكون جزئية، ويمكن القول إنه خلال الثورات الوطنية تتمكن النساء من ممارسة العمل السياسي غير الرسمي أو غير المباشر، وفي ظروف الكفاح الوطني تتاح الفرصة لقلة من النساء لممارسة العمل السياسي الرسمي من خلال مواقع قيادية في الأحزاب السياسية.

التجربة الفلسطينية

يمثل الوطني الفلسطيني نموذجا مميزا لمفهوم النشاط الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي. ويتمثل الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها وأذرعها السياسية والعسكرية، والفصائل والمنظمات والاتحادات المنضوية تحت مظلتها. وكل من شارك وعمل ضمن نشاطات تلك المؤسسات سواء بالتعيين أو بالانتخاب أو طواعية قد مارس العمل السياسي إلى جانب ممارسة الكفاح الوطني. و في المرحلة ما بعد أوسلو١، تمثل السلطة الوطنية والمؤسسات المنبثقة عنها التمثيلية والتنفيذية الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي.

أما الشكل الثاني فهو المشاركة غير الرسمية في النضال الوطني السياسي، وتتمثل بالعضوية في التنظيمات الشعبية، وفي المشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال، أو من خلال دعوات المقاومة الوطنية التي تدعو لها وتنظمها الأحزاب وأطرها الجماهيرية. والمشاركة الجزئية وغير الرسمية في النضال الوطني السياسي لا تعني التقليل من الدور الفعال الذي لعبته الجماهير الفلسطينية في نضالها من أجل الحفاظ

على الهوية وحماية الحقوق الوطنية، بل للإشارة بأنه لم يكن للجماهير دور مباشر في صنع القرارات الوطنية والسياسية. ولا يزال الشعب الفلسطيني غير مالك لزمام أموره الوطنية، حيث ينظر لأفراد الشعب كرعايا لا كمواطنين، ومع ذلك فإن الدور الذي لعبه الشعب الفلسطيني كان تدريبا وتمرسا على العمل السياسي.

والمتتبع للدور السياسي للمرأة الفلسطينية، منذ نشأة الحركة الوطنية في فلسطين، يرى أن معظم الكتابات التاريخية ركزت على الدور السياسي الرسمي الذي لعبته نساء الطبقة الوسطى في المدن الرئيسية، من خلال الاتحادات والجمعيات النسائية التي كانت مرتبطة بالحركة الوطنية في ذلك الوقت[١١]، ويستمر التركز على دور نساء النخبة في العمل السياسي الرسمي. رغم ذلك ظهرت بعض المحاولات التي تناولت الدور السياسي للمرأة من منظور النوع الاجتماعي، وخاصة التي استندت إلى التأريخ الشفوي، وألقت الضوء على مشاركة النساء في النشاطات السياسة غير الرسمية[١٢] بدأت تلك المحاولات تسد هذا النقص كما تشير إصلاح جاد "سواء بإعادة كتابة التاريخ من منظور اجتماعي (طبقي)، أو في إعادة النظر للأدوار التي كانت تقوم بها النساء، وإظهار دورهن"[١٣].

ولعل الدور الذي لعبته نساء الضفة الغربية وقطاع غزة في النضال الوطني على مدار العقود الثلاثة الماضية، أبرز المشاركة الواسعة غير الرسمية للنساء الفلسطينيات في الكفاح الوطني. فإلى جانب النساء اللواتي تجندن في صفوف التنظيمات والأحزاب السياسية، واللواتي التحقن طواعية في التنظيمات الشعبية، فهناك جيش من النساء المكافحات من أمهات وزوجات وبنات وأخوات المناضلين اللواتي شاركن بمحض إرادتهن في النضال الوطني غير المباشر بدون أن يكن عضوات في الأحزاب السياسية أو حتى في التنظيمات الشعبية.

التعبئة السياسية للمرأة الفلسطينية

تحدت المرأة الفلسطينية، وبخاصة "أثناء المد الوطني الثوري"، تحديد دور الرجال في المجال العام، واعتبار السياسة هي نشاط للرجال فقط، واقتصار دور ونشاط النساء على المجال الخاص، عالم العائلة والحياة المنزلية. بمعنى آخر، عززت المشاركة في الكفاح الوطني الرؤية الشمولية الجدلية الربط بين السياسي والقومي والاجتماعي، وأحدثت تحولات في وعي الذات والوعي النسوي والقومي.

قبل تولي السلطة الوطنية لم يمارس الفلسطينيون النشاط السياسي الرسمي – على مستوى الدولة – بالمشاركة العلنية إلا في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية ما بين

١٩٥٠ و١٩٦٧، حيث أتيح المجال أمام الفلسطينيين من الرجال بالمشاركة في مؤسسات السلطة السياسية التمثيلية والتنفيذية، بينما لم يكن أي مشاركة سياسية تمثيلية للمرأة، وندر مشاركتها في أجهزة السلطة التنفيذية. فالمرة الأولى التي منحت المرأة الفلسطينية حق المشاركة السياسية التمثيلية كانت في عام ١٩٧٥ أثناء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية. ولكن اكتسبت النساء الفلسطينيات خبرة سياسية غنية من خلال مشاركتهن في النضال الوطني السياسي السري الرسمي وغير الرسمي، سواء من خلال انضمامهن للفصائل الفلسطينية، أو عبر عضويتهن في المؤسسات والاتحادات الجماهيرية التابعة لتلك الفصائل. كان دور المرأة الحزبية مميزا منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، فإضافة إلى المهام الحزبية الرئيسية تكون مهامها الرئيسية في المنظمة الجماهيرية النسائية إضافة إلى هذا الدور تؤدي دورا آخر وفقا لموقعها في المجتمع. أي تمارس المرأة في معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية أكثر من دور في الوقت نفسه. تقول إحداهن:

"كوني امرأة فأنا أتولى قيادة الخلية النسائية الحزبية في الحي، إضافة إلى الدور المكلفة به من الحزب في قيادة الوحدة التابعة للمنظمة الجماهيرية النسائية في القرية، ولأني عاملة فيجب أن أكون عضواً في الكتلة العمالية، وفي النقابة، حتى طلب مني أن أرشح نفسي لعضوية اللجنة التنفيذية للنقابة، ولأني زوجة سجين فأنا أيضا عضوة في لجنة أمهات المعتقلين... إضافة إلى عملها خارج المنزل (كموظفة أو عاملة) وعملها المنزلي ورعاية شؤون الأطفال، وما تكلف به من الحزب، حيث تزيد أعباء المرأة خمس مرات وأحيانا ست مرات عن أعباء الرجل الحزبي الذي يقوم فقط بمهام حزبية ونقابية وخاصة المتفرغ للعمل الحزبي[١٤]".

شكلت النساء الحزبيات قوة مهمة ورئيسية خلف الانتفاضة، كما أدين دورا موجها نحو نشاطات السلام. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء في النشاط الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي ذروتها في فترة الانتفاضة الأولى. ورغم أن الغالبية من اللواتي كن منتميات للأحزاب السياسية بسبب أن أحد أقاربهن الذكور عضو في ذلك الحزب ، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها من النساء اللواتي انتمين إلى أحزاب سياسية مختلفة عن انتماءات الرجال الأقارب (الزوج، الأخ وغيره).

في دراسة ميدانية أجريتها في شتاء ١٩٩٥/١٩٩٦ في أحد ضواحي شرقي القدس، من أصل ٣٠ امرأة كن مشاركات في العمل الوطني (غير الرسمي)، قالت أربع نساء إنهن يؤيدن ويحترمن (فتح) لأن أخوتهن أعضاء في الحركة، وقالت اثنتان لأن أزواجهن أعضاء في الحركة، وثلاث نساء لأن أبناءهن أعضاء في الحركة، كما أكدت أولئك النسوة بأنهن غير عضوات في الحركة. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤيدات الحركة الإسلامية، معظمهن متضامنات مع أزواجهن أو أخوتهن المنتمين للحركة، ما عدا واحدة كان اختيارها ذاتياً.

وكان واضحا لدى المؤيدات للفصائل اليسارية أن معظمهن غير عضوات، فمن أصل ١٧ امرأة كان فقط خمس نساء حزبيات، وأقاربهن المباشرون من الذكور أعضاء في نفس التنظيم. بينما ساندت الباقيات الأحزاب اليسارية لأن لهن أقارب مباشرين فيها، وبعضهم أقارب غير مباشرين أو أصدقاء لأعضاء حزبيين، وعملن لصالح الحزب وكن ينفذن كل ما هو مطلوب منهن عبر نشاطاتهن الفعالة داخل الأطر الجماهيرية.[١٥]

تلك النسوة لسن أقل تمرسا في العمل السياسي من النساء الحزبيات. فمن راقب الدور الوطني والجماهيري الذي كانت تؤديه أولئك النساء غير المنتظمات في الأحزاب، وخاصة الشابات منهن، لا يمكن أن يساوره الشك بأنهن لسن حزبيات، فكان ولاؤهن ودفاعهن عن مواقف وسياسة الحزب تشير إلى ارتباط وثيق مع الحزب. والمبادرات والأعمال التي كانت تقوم بها بعض النساء غير الحزبيات لا تقل أهمية عن ما تقوم به النساء الحزبيات. أذكر مثالا على ذلك ما قامت به تلك النساء في إدارة وتنظيم اللجان الشعبية ولجان الأحياء، بل كان دورهن في الشارع أثناء المواجهات والمصادمات مع الجيش الإسرائيلي أكثر بروزا من بعض النساء الحزبيات خاصة القياديات منهن اللواتي تجنبن ذلك تحسبا من الاعتقال وحفاظا على أمن الحزب .

أبرزت الدراسة المشار إليها أعلاه أن البعض من النساء اللواتي عبرن عن تأييد أو ولاء لإطار سياسي ما، أكدن أنهن لم يشاركن مطلقا في أي نشاط جماهيري معلن كالمظاهرات والمصادمات أو المهرجانات الوطنية، حتى لم تكن أي منهن عضوات في المنظمات النسائية الجماهيرية، ومعظمهن من زوجات وأمهات المعتقلين، وتحديدا الكبيرات في السن، رغم ذلك كان لهن دور سياسي متميز نابع من مبادرات ذاتية. فقد أدين دورا بطوليا بتنصيب أنفسهن كستار واق من أجل حماية أمن رجال الأسرة الحزبيين (الأزواج والأبناء والأخوة)، حيث كن يقمن بحراسة المنازل التي يختفي بها المناضلون أو تعقد فيها الاجتماعات السرية، وإخفاء الوثائق السرية وكشف أمن الطرقات. تقول أحداهن:

"لا يمكن أن أقف مكتوفة الأيدي وانتظر ابني حتى يكلفني أن أقوم بهذا أو ذاك، فعندما أراه مع زملائه في المنزل يتباحثون وراء الأبواب المقفلة، فمن الطبيعي أن أحدد دوري بنفسي فأقوم فورا بمراقبة الطريق واعتذر عن استقبال الضيوف من الجيران والأقارب. أقوم بإعداد الطعام والشراب الساخن لابني ورفاقه. وطوال فترة بقائهم بالمنزل أكون متوترة، وانتقل من شباك إلى آخر، ومن الباب الأمامي إلى الباب الخلفي، أطل من ردهة الباب لأتأكد أنه مقفل بالمفتاح. وعندما ينفض الاجتماع أسارع لتنظيف الغرفة وإخفاء أي أوراق أو وثائق منسية. لا تغمض عيناي في الليل طالما ابني خارج المنزل، أو إذا سمعت أصواتا غريبة في الحوش. هذا عدا فترات الاعتقال فأنا الوحيدة في المنزل من يتابع الزيارات والمحامي والطبيب وتدبير احتياجات السجين. سواء كان أبني معتقلا أو محررا، فأنا أجد

نفسي مجندة في الحزب الذي ينتمي له ولدي، دون أن أكون عضواً أقوم بمهمات أشعر أنها ملزمة علي، وهو الدور الذي استطع القيام به، فحماية ابني هي حماية للحزب وحماية للوطن. كما أنني لا أتردد في حماية الشباب في حال حدوث صدامات في الشارع، فكل الشباب مثل ابني[١٦]".

نقلت أولئك النسوة النضال الوطني والسياسي إلى منازلهن – أي حولن منازلهن إلى مجال أو حيز عام – ليثبتن أن تقسيم حقول الحياة الإنسانية إلي فرعين: العام والخاص عار عن الحقيقة. فالعمل السياسي لا يقتصر على ميدان دون الآخر، والمرأة قادرة على أن تشارك في النشاط السياسي في الميدانين العام والخاص. وهذا ما برز خلال الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى حيث تصاعد انخراط المرأة في العمل السياسي الوطني ليصل ذروته في السنتين الأولى والثانية من الانتفاضة، والنساء اللائى لم يشاركن بشكل مباشر في العمل الوطني السياسي، عبرن عن المشاركة وهن في منازلهن. فالأعلام الوطنية، وأزياء الفرق الضاربة، وحياكة الملابس الصوفية للمعتقلين الأمنيين كانت جميعها تنجز من قبل النساء القابعات في منازلهن، إضافة إلى ما كن يقمن به من تبكيت المواد الغذائية للمناطق المحاصرة والمطوقة أمنيا أو للشباب المطاردين. كذلك تشير معطيات البحث الميداني المشار إليه أعلاه أن حوالي ٥٠٪ من النساء في عينة البحث اقتحمت منازلهن أكثر من مرة من الجيش والمخابرات الإسرائيلية من أجل تفتيش المنزل أو اعتقال أحد أفراد الأسرة، وهذا جعلهن يتمرسن في المواجهات مع الجيش، ويتدربن على أسلوب التفاوض والتحدي والدفاع عن أسرهن ومنازلهن[١٧].

وقع الأحزاب والتنظيمات على مشاركة النساء السياسية

لا بد من ربط قضية المرأة في الحزب السياسي بالوضع العام للمجتمع، وفي تركيباته الاجتماعية والسياسية، وسيادة الفكر الذكوري في المجتمع ومؤسساته، والتي يشكل الحزب جزءا منها. اتضح من خلال البحث الذي أجريته على مجموعة صغيرة نسبيا من النساء أن هناك تأثيرات إيجابية للأحزاب على النساء لا يمكن تجاهلها. ولكن التأثيرات السلبية انعكست بشكل أوسع وشملت كماً أكبر من النساء بغض النظر عن علاقتهن بالأحزاب.

أولا، التأثيرات الإيجابية:

كان للأحزاب الفلسطينية وتحديدا اليسارية منها، دور مهم في تشجيع النساء بالانخراط

في العمل الوطني السياسي. استنادا للفكر اليساري هدفت تلك الأحزاب إلى خلق منظمات ذات برنامج نسائي محدد، تعمل مع القاعدة النسائية العريضة في الريف والمخيم والمدينة. وفعلا شجعت تلك الخطوة النساء بالانتماء لتلك الأحزاب أو لأطرها الجماهيرية. وركزت هذه التنظيمات على عملية التحرر من كافة أشكال القهر والاستغلال. ودفع ذلك أعدادا كبيرة من النساء غير الحزبيات للانضمام للمنظمات النسائية الجماهيرية. وأصبحت الأطر النسائية واسعة الانتشار ونمت أفقيا وعموديا، وظهرت تحديات لدى جمهور النساء العريض في مواجهة النظام البطريركي، حتى أصبحت تلك المنظمات تفوق في حجمها وقدراتها القيادية المنظمات الجماهيرية الذكورية.

أكسب الدور الوطني النضالي الذي قامت به النساء في فترة الانتفاضة النساء الحزبيات مهارات قيادية من نوع كان في السابق حكرا على رجال الحزب وحدهم، ولا سيما التجربة التي خاضتها النساء في قيادة الحزب أثناء اعتقال الكوادر الذكور في معظم التنظيمات الفلسطينية (فترة ذروة الانتفاضة)، مثل صياغة البيانات والخطط والمواد التثقيفية وإدارة وتوجيه العمل الحزبي على المستوى الوطني. وأثبتت تلك التجربة أن النساء لديهن مقدرة على إدارة دفة الحزب وتوجيه العمل النضالي والجماهيري. وبدأ ينمو لدى النساء مفهوم المشاركة السياسية، سواء المشاركة المباشرة أو المشاركة بالإنابة، كما نمت ظاهرة الحفاظ على خصوصية المرأة. رغم ذلك برزت فجوة بين مهمات المرأة كقائدة جماهيرية ومهماتها في الحزب ومهماتها داخل المنزل[١٨].

بشكل عام أسهم انتماء النساء للأحزاب أو للأطر المحيطة بها والمشاركة في النضال الوطني والسياسي في تمكين النساء وتقوية مواقعهن في عائلاتهن وفي مجتمعاتهن. ولكن كان تأثير الحزب إيجابيا بشكل أكبر على النساء في الصفوف القيادية الأولى ونوعا ما لدى بعض الكوادر الوسيطة. حيث إن الدور الذي أنيط بهن عمق لديهن الوعي النسوي وبعلاقات النوع الاجتماعي، وتبلور لدى البعض من النساء الحزبيات القياديات توجهات جديدة أكثر شمولية وقدرة على الربط بين ما هو وطني وسياسي واجتماعي.

ثانيا، التأثيرات السلبية:

تدربت النساء الحزبيات أو المنتميات للأطر الجماهيرية على أساليب العمل النضالي، والذي بدوره أسهم في تمكين وتعزيز قدراتهن ودورهن في المجتمع. وقد استطاعت النساء الحزبيات والطليعيات في المنظمة الجماهيرية تطوير برامج وأفكار لم ترق لقيادات الأحزاب من الذكور، فكثير من الأفكار النسائية قمعت، ووجه الحزب عمل منظماته النسائية ليتمركز حول الوظائف النسائية التقليدية (الخياطة،ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية، ومحو الأمية والإنتاج الغذائي) وإعدادهن للمشاركة (كجند احتياط) في المقاومة الوطنية، أما متابعة

قضايا المرأة الاجتماعية والحقوقية فلم يحظ باهتمام كاف في داخل الحزب

بعد اتفاقية أوسلو انخفضت نسبة النساء في الأحزاب السياسية وتحديدا اليسارية منها، وانعكس ذلك على المنظمات الجماهيرية. يعزى تضاؤل اهتمام النساء في العمل الحزبي السياسي والجماهيري وتراجع نسبة النساء في الأحزاب إلى عدد من العوامل، أهمها:

أولا،هيمنة الرجال على الأحزاب، تجلى هذا في الهيكلية الداخلية للأحزاب. فندر تواجد النساء في الهيئات القيادية الأولى للحزب (المكتب السياسي واللجنة المركزية)، علما أن في بعض الأحزاب تقاربت نسبة النساء إلى الرجال. فإن وجدت نسبة من النساء في اللجان المركزية فيتضاءل هذا التواجد أو يغيب عن المكاتب السياسية. وكما ذكرت في السابق فأن الاعتراف بدور وقدرات النساء السياسية يحدث فقط عندما تتعرض البلد إلى اعتداء أو تندلع ثورة قومية ضد المحتل، هنا فقط يتذكر النظام البطريركي النصف الآخر من المواطنين وتتسارع القوى البطريركية على تعبئة وتجنيد النساء، وتصبح الممنوعات والمحرمات محللة، فتزول الحواجز والمعوقات من أمام النساء، ويسمح لهن بمشاركة الرجال في دورهم ومهامهم في المجال العام. وهذا ما لمسناه في الحديث عن المشاركة في النضال الوطني أعلاه، فالنساء سواء الحزبيات أو القريبات من رجال الأحزاب أدين دورا رئيسيا وريادية في الدفاع عن أمن الأحزاب وحماية الرجال. فكانت تكلف النساء بمهمات أكثر سرية وخطورة من مهام الرجال، بحجة أن النساء أقل عرضة للاعتقال. وكثير من النساء حرمن من العضوية الحزبية بسبب تحملهن مهام سرية أكثر خطورة، وارتبطن بعلاقة فردية مع الحزب خوفا من تعرضهن للاعتقال و إلحاق الضرر بأمن الحزب.

تعرّف الكاتبة كاثلين باري الوطنية (القومية) بأنها وفاء لأرض الأباء، مقابل ضمان الحقوق والامتيازات لمواطنيها. ومن جهة ثانية تشير إلى أن الولاء بحد ذاته بطريركي، وهو تخويل وحماية لحقوق وامتيازات الرجال من الرجال وللرجال، وهي بمثابة رابطة أخوية[١٩]. حتى إنه في ذروة انخراط النساء في النضال الوطني والدور الذي لعبنه، وتم إقصاء هذا الدور من خطاب الحركة الوطنية الذي يذكر النساء فقط كأمهات وزوجات وأخوات المناضلين، أي تابعات للرجال، وليس كذوات فاعلات. وأشير في هذا السياق إلى نصوص البيانات الوطنية التي كانت تصدر عن قيادة الانتفاضة الممثلة لكافة التنظيمات الفلسطينية، التي كانت تتجنب قضايا النوع الاجتماعي ودور النساء، وتقلل من أهميته وتذكر فقط النساء كأمهات وأخوات وزوجات وبنات الأبطال، متجاهلة الدور المرئي الذي لعبته النساء في مختلف المجالات. فمفهوم الإقصاء يركز، ضمنيا، على بنية العلاقات الاجتماعية الذي يرجع إلى عدم المساواة، ولكنه - كما تصفه الباحثة نهى البيومي - يتجاوز عدم المساواة بمنحه إياها معنى جديدا، يعبر عن القلق الجماعي في مواجهة التغيرات، التي هي في طور الصيرورة، أكثر من تعبيره عن ثبات في وضع المرأة[٢٠].

الحضور المتعاظم للنساء في المجال العام وبروز العديد من النساء القياديات وذوات المهارات والكفاءات النوعية شكل تهديدا للنظام البطريركي، حيث بدا واضحا أن النساء قادرات على منافسة الرجال والتفوق عليهم في المجال العام. وبعد اتفاقية السلام -عندما بدأ يظهر في الأفق بوادر للاستقلال الوطني وإقامة الدولة كان لا بد من تحجيم النساء بإبعادهن عن الحلبة السياسية. ومن هنا بدأت تنهار المفاهيم والمثل التي رفعتها الأحزاب السياسية وبخاصة اليسارية منها الداعية إلى تحرر المرأة وإدماجها في العملية السياسية. وبالفعل بدأ، وبشكل منهجي، تحجيم دور النساء وسلب حقوقهن التي اكتسبنها عبر ثلاثة عقود من النضال الوطني. فالأحزاب السياسية لم تحرك ساكنا أمام محاولات التيارات الإسلامية المتزمتة تحجيم دور المرأة في الشارع. لقد كان لميل الأحزاب لعدم الدخول في صراع مع التيارات الإسلامية انعكاس سلبي على المشاركة السياسية للمرأة.

اليوم تقف الأحزاب السياسية التي نادت برامجها بتحرر المرأة وإدماجها في العملية التنموية، وأسهمت في تعبئة وتثقيف النساء في حقوقهن النسائية والوطنية، متجاهلة ما يحدث دون مساندة للمرأة في مواجهة القوى البطريركية الرجعية. طبعا لأنه ليس في مصلحة الأحزاب في المرحلة الحالية أن تتصادم مع تلك القوى، بل تتحالف معهم، حتى ولو كان ذلك على حساب مبادئ الحزب وأهدافه، فبالتالي تكون النساء الضحية.

القبول بالأمر الواقع أم خلق البدائل

من الضروري فهم التركيبات الاجتماعية التي تشكل عوائق أمام النساء، حيث تولت قلة منهن السلطة أو بحث عن منصب سياسي. هناك عدد من العوائق البنيوية التي تحد من مشاركة المرأة في ميدان العمل السياسي، منها أنماط تقسيم العمل بين الجنسين، وتلعب المعتقدات الدينية ومؤسسات أخرى دورا مهما في تثبيت هذه الأنماط. ويستخدم الافتقار للتعليم والتدريب كمبرر لعزل النساء عن المواقع السياسية. كما أن التشريعات والقوانين المعمول بها من أهم العوائق التي تحد بشكل كبير من مشاركة المرأة السياسية.

هناك قضية أخرى تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي تتمثل في الأعباء المكثفة التي تقع على كاهل النساء والعاملات منهن خصوصا. وتجبر النساء على القيام بالأعباء المنزلية حتى ولو كانت في موقع سياسي متقدم، بينما يعتبر الرجل مهامه السياسية منفصلة عن الأسرة.

تقول الكاتبة البرازيلية سونيا ألفاريس: إن الدولة إما أن تكون آلية للتغيير الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية السلطوية على النساء.[٢١] فدول العالم الثالث التي تحررت من الاستعمار

أدت فيها النساء دورا مميزا في حركة التحرر الوطني، تصر نساؤها على مواصلة المشاركة في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجال، وتعلق النساء آمالهن على الدولة كونها تمثل لهن أهمية حاسمة في تحديد ميادين الحياة العامة والخاصة. بالفعل فإن العديد من الدول الحديثة التي تحررت من الاستعمار وضعت النساء في الميادين العامة من خلال سن القوانين، واشتراط التعليم العام للإناث، وصياغة قوانين تحترم المساواة بين الرجل والمرأة، والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية. ورغم ذلك بقيت المرأة أسيرة الممارسات التقليدية البطريركية التي تتمثل بالأزواج والأباء وباقي ذكور العشيرة[٢٢].

هل يمكن أن تشكل تنظيمات المجتمع المدني بديلا لدخول النساء في معترك الحياة السياسية، وكمسرح للنضال من أجل حقوق ومشاركة سياسية كاملة؟ يكمن الخطر في ظاهرة غير مرئية في تنظيمات المجتمع المدني في الزي الوطني أو الديني أو الثقافي التي يقودها ويوجهها الرجال. لذا أشك بقدرة منظمات المجتمع المدني وحدها على مساعدة النساء في تحصيل حقوقهن. وهل حشد القوى والطاقات النسائية بأعداد واسعة في الأحزاب السياسية يمكن أن يساعد النساء في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وتحقيق مشاركة أوسع في حقل السياسة؟ والسؤال هنا هل فعلا يرحب رجالات الأحزاب بهذه الخطوة ويفتحون الأبواب على مصاريعها للنساء على قاعدة المساواة الكاملة والتامة؟ هل هناك استعداد لتغيير بنى الأحزاب تغييرا جذريا بحيث تضمن مساواة الرجال والنساء في كافة هيئات الحزب وقوائمه الانتخابية؟

أمر آخر لا يقل أهمية هو تبني الحزب لبرنامج نسوي بشكل يضمن إسهام الحزب بكامل أعضائه في مناصرة قضايا المرأة ليس فقط بالقول، بل بالممارسة العملية وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية وفي المجالين العام والخاص. ضمن هذه المعطيات فقط يمكن للنساء أن يضمن حقوقاً سياسية كاملة، علما أن هناك شكوكاً في تقبل الأحزاب السياسية لهذه المطالب، حتى لو تساوى عدد النساء بعدد الرجال في قاعدة الحزب. فالهيمنة الذكورية لا تتقبل المنافسة النسائية على المناصب القيادية، لذلك لا يتوانى رجال الحزب عن خلق المبررات والأعذار من أجل إبعاد النساء عن حلبة المنافسة وعن الوصول إلى السلطة السياسية.

حزب نسائي مستقل

ما زال الخطاب الذكوري مهيمنا على مؤسسات المجتمع المدني، وتحديدا داخل الأحزاب السياسية، التي تنضوي على أشكال وآليات مختلفة للإخضاع. والحل الوحيد

الذي يضمن مشاركة واسعة للنساء في العمل السياسي هو تشكيل تنظيم سياسي نسائي مستقل[٢٣]، أي أنني أرى ضرورة إعادة النظر في الدور السياسي للمرأة من منطلق وجودها كامرأة. و برأيي يشكل التنظيم السياسي للمرأة المجال الوحيد الذي يمكن أن تتاح فيه الفرصة لأعداد كبيرة من النساء للمشاركة الرسمية بالعمل السياسي، حينئذ يعلو صوت المرأة، ويصبح مسموعا في المجالين العام والخاص. وألتقي هنا مع نهى بيومي:

"الهدف خلق منطقة جديدة، تملأ الفراغ الذي ولده الخطاب المهمش للمرأة. لكن لا يمكنني الدخول إليها من فكرة الإلغاء، التي أعاني منها على كل الصعد، كفكرة الثورة التي تلغي ما قبلها .... وفكرة التسلط، بحيث هناك - دائما - شخص واحد أو عقيدة واحدة يمتلكان الحقيقة"[٢٤].

لا أطالب بإلغاء العمل المشترك مع الرجل في الميدان نفسه، ولكن أجد أن التنظيمات المستقلة تمكن النساء من أن تخوض الانتخابات بقوائم تتنافس مع الرجال كمجموعات وليس كأفراد. كما أرى أن التنظيمات النسائية المستقلة لديها إمكانية النجاح في طرح برامج ذات رؤية شمولية للربط بين مفاهيم الوطني والسياسي والاجتماعي. فالنساء وحدهن قادرات على رؤية العمل السياسي في مختلف المجالات الحياتية،لكونهن خبرن الحياة في مختلف ميادينها الخاصة والعامة، ويعرفن أن السياسة موجودة في كل الميادين. فالعمل السياسي ليس حكرا على الرجال، ولا يقتصر على ميدان دون آخر من ميادين الحياة الاجتماعية.

أرى في التنظيمات النسائية المستقلة تدفع أعدادا كبيرة من النساء للمشاركة في العمل السياسي بمفهومه النسوي الذي يشمل مختلف الميادين الاجتماعية. ويمكن للتنظيم النسائي أن يحقق نجاحا إذا استوعب النساء من كل الفئات والشرائح الاجتماعية. وبتنظيماتها المستقلة، تتمكن المرأة من إعلاء صوتها، ومتابعة إنجاز حقوقها، وتستغني النساء عن نظام "الكوتا" (الحصص) وتتمكن من خوض المعارك الانتخابية سواء البرلمانية أو النقابية وغيرها بقوائم مستقلة عن الرجال.

طبعا الأمر ليس سهلا في تشكيل التنظيمات النسائية السياسية، فالعملية معركة بحد ذاتها. وبالنسبة للنساء تعتبر مرحلة نضالية جديدة، هذا إذا كان فعلا هناك استعداد للمبادرة وإطلاق العنان لتشكيل مثل تنظيمات كهذه. ربما يرى البعض أن الظروف غير مواتية للتفكير في ذلك، ولا بد أولا أن حشد القوى لإنقاذ ما تبقى من فتات أحزابنا السياسية التي ما زالت تلفظ أنفاسها. وربما تعلو بعض الأصوات مرحبة بالبديل وتدعو إلى التنفيذ الفوري، وأصوات أخرى تهاجم وتكيل الاتهامات، كل ذلك محتمل ... ولكن لا بد أن يكون هناك طرح جديد، وأفكار جديدة، ولا بد أن يحدث التغيير.

وفي الختام فإن المشاركة في النضال الوطني السياسي قد حررت المرأة الفلسطينية من

السيطرة الأبوية فرضية لم تثبت. صحيح أنه في خضم العملية الثورية كان ذلك حقيقة، واستطاعت النساء تحدي نظام النوع الاجتماعي، وتقليص الهيمنة البطريركية، ولكن ذلك سرعان ما تلاشى في مرحلة ما بعد الثورة. فالمرأة الفلسطينية لم تتحرر من براثن البطريركية ونظام النوع الاجتماعي المتحيز لا في أثناء انخراطها وتجنيدها في العمل السياسي والوطني، ولا في المرحلة الانتقالية بعد توقيع اتفاقيات السلام.

المراجع:

١ بعد اتفاقيات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو عام ١٩٩٣.

[1] Jayawardena, Kumari, (1986), Feminism and Nationalism in Third World, London and New Jersey: Zed Book, p. 257.

[2] Quoted in Nelli Kopola, (1995), Definitions of Algerian Women: Citizenship, Participation and Exclusion. Paper presented in the Third Conference on Middle Eastern Studies. Joensuu, Finland, 19-22 June, p.1.

[3] Wolin, S., (1960), Politics and Vision, Boston: Little, Brown, p.5.

[4] Randall, Vicky, (1987), (2.ed.) Women and Politics: International Perspective, London: Macmillan Education Ltd. , p. 10.

[5] Gunew, Sneja, (1990), Feminist Knowledge: Critique and construct, p. 21, and in the same book see Philipa Rothfield , pp. 127/8 , London: Routledge. See also Connell, R.W., (1994), Power/Gender: Social Relation in Theory and Practice, P. 136

[6] Randall, Vicky, (1987), op.cit. p.11

[7] Millett, Kate, (1972), Sexual Politics, London: Abacus. P.23.

[8] Elshtain, Jean Bethke, (1981), Public Man Private Woman: Women in Social and Political Thought, Princeton: Princeton University Press.

[9] Spike, V. Peterson & Anne Sisson Runyan, (1993), "Gender Divisions of Power" in Global Gender Issues by Spike, V. Peterson & Anne Sisson Runyan, USA & UK: Westview Press,.

[١٠] المرجع السابق

[١١] انظر/ي إصلاح جاد، التاريخ المنسي، من يتذكر أدوار النساء في السياسة، في كتاب زمن النساء والذاكرة البديلة تحرير هدى الصده وأخريات. القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨، ص٣١٥-٣٣١.

[١٢] انظر/ي روز ماري صايغ ،الدراسة المنشورة في هذا العدد ، وعي الوطن والنوع و"الذات" في السير الشخصية للنساء في المخيمات الفلسطينية. ودراسات أخرى للباحثة:

Palestinians From Peasants to Revolutionaries (1979) London: Zed Press.

[١٣] إصلاح جاد، ١٩٩٨ سبق ذكره ص. ٣١٩.

[١٤] فدوى اللبدي، اقتباس من أطروحة الدكتوراه:
"Women and Citizenship in Post-colonial Palestine", Kent University, Britain (1998) p. 184.

[١٥] المرجع السابق، ص. ١٦٦-٧ .

[١٦] هذا نص حرفي لتسجيل مقابلة مع أم معتقل أجريتها عام ١٩٩٥، لم تنشر.

[١٧] فدوى اللبدي (١٩٩٨) ذكر سابقا

[١٨] ندوة عن المرأة في الأحزاب السياسية عقدت في مركز دراسات المرأة في جامعة بيرزيت ربيع ١٩٩٩، شارك فيها كل من أمل خريشة، و ربيحة ذياب وسهام برغوثي .

[١٩] Barry, Kathleen. (1979). Female Sexual Slavery, New Jersey: Prentice-Hall, pp.134-135.

[٢٠] نهى البيومي: المكبوت في الزمن المكتوب في كتاب زمن النساء والذاكرة البديلة تحرير هدى الصده وأخريات. القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨.

[٢١] Alvarez, Sonia (1990) Engendering Democracy in Brazil: Women's Movement in transition Politics, New Jersey: Princeton University Press. p.273.

[٢٢] انظر/ي:
Rai, Shrien and (1996) "Women and the State in Third World: Some Issues for Debate, in Women and the State: International perspectives, London: Taylor & Francis Ltd, pp. 16-18.

[٢٣] نهى البيومي: المكبوت في الزمن المكتوب (مرجع سابق).

[٢٤] المرجع السابق.

"سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكيف والصمود"

حسن أحمد لدادوة، حزيران ٢٠٠٣، جامعة بيرزيت،
كلية الدراسات العليا، برنامج علم الاجتماع.

هذه خاتمة بحث تتناول واقع القطاع الاقتصادي غير المنظم في فلسطين وسماته، قدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. وقد تم وضع عناوين فرعية، وإضافة المراجع للفصل من المحرر. وقد تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في إنتاج وإعادة إنتاج المشروع غير المنظم، وفي العلاقة المتبادلة بين المشروع غير المنظم والعائلة الحاضنة له خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وانطلقت الدراسة من فرضية أن سمات مشاريع القطاع غير المنظم تعطيها ميزة القدرة على التكيف مع ظروف الحصار الإسرائيلي، كما تمنحها مرونة كبيرة في إعادة إنتاج المشروعة. و استخلص البحث ما يلي:

تتأثر قدرة المشروع على التكيف بالهدف من إنشاء المشروع، ومكانه، ودرجة ارتباطه بالسوق، وميزات النشاط الاقتصادي، وارتباطه بالعائلة. ويرتبط المشروع، بصورة خاصة، بتركيبة العائلة النوعية والعمرية، وبمستوى الأسرة الاقتصادي. وتختلف آليات توظيف العائلة لهذه المشاريع في تكيفها مع الظروف الصعبة حسب نوع المشروع، وحجمه، والهدف من تأسيسه، وترتبط أيضاً بحجم العائلة، وتركيبها النوعي، ودورة حياتها. وتتوافر

الفرصة لدى العائلة التي لديها مشاريع صغيرة ومؤقتة لتشديد الاستغلال الذاتي أكثر من المشاريع الأخرى، بسبب ارتباط المشاريع الأولى المكاني بالمنزل، وطابعها الكفافي. وتتوافر لديها مرونة كبيرة لتغيير شكل النشاط. وتميل مشاريع المجموعة الأولى إلى أشكال تكيف أخرى، مثل تقليص الإنتاج، أو تخفيض الأسعار، أو التعاقد مع مؤسسات أخرى. وقد تتحول الورشة التي تعتمد في مدخلاتها ومخرجاتها على السوق المنظمة، أو على الاقتصاد الإسرائيلي إلى عبء على العائلة.

وأظهر مسار تطور المشاريع المبحوثة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية ارتباط إعادة إنتاج هذه المشاريع بجملة من العوامل الداخلية والخارجية. وترتبط العوامل الداخلية بسمات المشاريع المبحوثة، فيما ترتبط العوامل الخارجية بالبيئة العامة المؤثرة في هذه المشاريع. وتمثلت هذه العوامل في الهدف من إنشاء المشروع ومكانه، ودرجة ارتباطه بالسوق، وميزات النشاط الاقتصادي، وارتباط المشروع بالعائلة.

الأسرة ومشروعها الصغير

كانت المشاريع التي أنشأها أصحابها نواة لمشروع استثماري، وهي في العادة منشآت وورش وتعهدات صغيرة، يسعى أصحابها إلى تطويرها، وتعلق عليها الأسرة آمالا كبيرة، أقل مرونة في تعاطي الأسرة معها، وأظهرت الأسرة إصراراً على استنفاذ فرص إبقائها قائمة، حتى لو تراجع دخلها كثيراً. فيما كانت المشاريع التي تقع على هامش العمل المنزلي، أو الأنشطة التي أنشأها أصحابها كآلية لتخفيف الفقر، بشكل عام، والأنشطة المساندة التي تستهدف زيادة دخل الأسرة، ذات طابع مؤقت، ولدى الأسرة مرونة كبيرة في التعامل معها، لدرجة التخلي عنها، والانتقال السريع بين جملة من الأنشطة غير المنظمة التي لا يجمعها جامع، إلا إسهامها في توفير دخل، مهما قل، للأسرة.

وتحتل درجة ارتباط المشروع بالسوق المنظمة، من حيث التزود بالمواد الخام أو بتصريف منتجات وخدمات المشروع، أهمية كبيرة من حيث التحكم في إنشاء المشروع، أو في التقرير في مصيره، وبخاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويبرز بصورة خاصة تأثير إجراءات الاحتلال في المشاريع التي ترتبط بالاقتصاد الإسرائيلي، سواء مشاريع التعاقد من الباطن، أو المشاريع التي تعتمد على المواد الخام القادمة من إسرائيل، أو عبرها. ومعظم المشاريع المبحوثة المرتبطة بالسوق الإسرائيلية، أو ذات الارتباط الكبير بالسوق المحلية هي من قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، مثل المخيطة، والألمنيوم، ومشغل التواليت، والمتعهد الصغير.

وتقوم علاقة متبادلة بين المشروع والعائلة الحاضنة له، فخيارات العائلة تجاه المشروع تتأثر بسمات العائلة صاحبة المشروع وتركيبتها النوعية والعمرية، حيث يتحكم تركيب الأسرة وحجمها في خيارات الأسرة، على مستوى اختيار المشروع، واستمراره، وبخاصة مع وجود محددات ثقافية واجتماعية للأنشطة التي يمكن أن يزاولها كل من الجنسين، وأين يمكنهم مزاولتها. ويقدم المشروع وظائف مهمة للعائلة، تتمثل في تشغيل الأيدي العاملة الموجودة في العائلة، وفي توفير دخل رئيسي أو ثانوي لها. واتخاذ الأسرة للمشروع غير المنظم آلية تكيف مهمة تسمح لها بالتأقلم مع ظروفها الصعبة. وبصورة عامة، توجد علاقة متبادلة بين المشروع والعائلة الحاضنة.

امتصاص العمالة الفائضة

في الوقت الذي أبرز مسار هذه المشاريع خلال الانتفاضة اتفاقاً مع التوجهات النظرية، التي ترى أن القطاع غير المنظم يتوسع في ظروف عدم الاستقرار، فقد أبرزت، أيضاً، خصوصية في سلوكها. وتمثلت هذه الخصوصية في التأثير السلبي في قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، بصورة عامة. أي أن ظروف الانتفاضة أبرزت دور القطاع غير المنظم كإسفنجة امتصاص للعمالة الفائضة، وآلية تكيف تلجأ إليها الأسرة للتخفيف من فقرها، الطارئ والمؤقت، أو الدائم والبنيوي. أو بوصفه آلية لزيادة الدخل من خلال البحث عن عمل إضافي، كما يظهر في الدراسات المتعلقة بغرب إفريقيا.

المشاريع الصغيرة والاقتصاد الإسرائيلي

وأبرزت الدراسات النظرية ارتباط القطاع غير المنظم بالقطاع المنظم وظيفياً. ويتجلى ذلك في تقديم القطاع غير المنظم خدمات مهمة للقطاع المنظم، على مستوى تزويده بالسلع والخدمات الرخيصة، وتزويده بالمهارات، أو مستوى معين من المهارات. لكن واقع مشاريع القطاع غير المنظم المدروسة أظهرت ارتهان تطور القطاع الأهم من بين قطاعات الاقتصاد غير المنظم، وهو قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، بالقرار السياسي الإسرائيلي، وهو خارج عن سيطرة المجتمع الفلسطيني وسلطته السياسية. وما يسمح بذلك طبيعة التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، للاقتصاد الإسرائيلي.

فقد تبين وجود أنشطة اقتصادية غير منظمة ليس لها علاقة بالاقتصاد الفلسطيني، إلا من

حيث مكان وجودها واستغلالها الأيدي العاملة الفلسطينية، وهي في المحصلة استثمارات إسرائيلية، وتعود إلى السوق الإسرائيلية، وبعضها مجرد واجهات عربية لاستثمارات إسرائيلية. كما توجد أنشطة أخرى يتمثل مبرر وجودها واستمرارها في الوظائف التي تؤديها للاقتصاد الإسرائيلي، مثل مشاريع التعاقد من الباطن.

وأبرزت هذه المشاريع تأثر أشكال تكيفها بالبدائل المتاحة للعائلة، والمتعلقة بتركيبة العائلة الديموغرافية، من حيث عدد الأفراد القادرين على العمل، ومهاراتهم، ومهنهم والأعمال التي يمارسونها. وتتأثر، أيضاً، بشبكة علاقاتهم، ومكانة العائلة الاجتماعية، ودور المشروع في تشكيل هذه المكانة. ويتأثر القرار حول مشروع، أو مشاريع العائلة، بنتائج ذلك في إعادة إنتاج العائلة، بما فيها إعادة إنتاج مكانتها الاجتماعية. لذلك، نلاحظ مرونة كبيرة لدى العائلات الفقيرة في تغيير مهن أفرادها، أو مشاريعها، بما فيها استخدام قوة العمل المتاحة لها في أعمال لا تحظى بتقييم اجتماعي جيد، مثل رعي الغنم بالأجرة، أو بيع منتجات الطبيعة، أو القيام بأعمال التنظيف.

المشاريع الصغيرة والفقر

أظهر سلوك المشاريع المبحوثة اتفاقاً مع التوجهات النظرية التي ركزت على دور القطاع غير المنظم المهم في امتصاص فائض قوة العمل، وبخاصة في المشاريع الخدمية والتجارية. وكذلك دورها في التخفيف من الفقر، حيث مثلت المشاريع غير المنظمة خياراً رئيسياً، وفي أحيان كثيرة، ملاذاً أخيراً للعائلات الفقيرة، وبخاصة المشاريع المرتبطة بالمنزل، ومشاريع قطاع الخدمات المستقلة، المتمثل، بشكل خاص، في أنشطة الباعة المتجولين، و"البسطات" "الطيارة"، التي تتبدل السلع التي تبيعها، وتتبدل أماكن وجودها. وبهذا تتفق مع الدراسات المختلفة التي أكدت ارتباط هذه المشاريع بانتشار الفقر والبطالة، مثل دراسة الأسكوا (٢٠٠٠).

أظهر تعامل الأسرة الفلسطينية مع مشاريعها الصغيرة، وبخاصة قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، تأكيداً على الاستنتاج الذي سجله ناصر (٢٠٠٠) في دراسته عن المشاريع الصغيرة في شمال الضفة الغربية، من أن هدف المنشآت الفلسطينية الصغيرة هو البقاء فقط، واستمرار عملها في السوق، مؤكداً أن مقياس النجاح هو بقاؤها في السوق، حيث تمثل الخيار في تقليص عمل الورشة، والتقليل من الضغط عليها بتقليص إنفاق الأسرة، واستخدام قوة العمل العائلية بمرونة فيها.

لَمَست الدراسة تعدد أشكال التكيف التي اتخذتها المشاريع المختلفة على مستوى

المشروع الواحد، وعلى مستوى العائلة الواحدة، حيث جرى الجمع بين توزيع قوة العمل المتاحة للعائلة، بما ينسجم مع إمكانياتها المادية، وتقليص استهلاك العائلة، والاهتمام بالاقتصاد المنزلي الموجه للاستهلاك الذاتي. وقدمت الحالات المدروسة مؤشرات على درجة من التناغم في استخدامها لهذه الإجراءات، وهو ما يتطلب دراسة الموضوع من زاوية مغايرة وبمنهجية مختلفة، تركز على كيفية، وشروط استخدام الأسرة للمشروع غير المنظم كآلية تكيف، في إطار إعادة إنتاج الأسرة الفلسطينية في ظروف الحصار الإسرائيلي.

معوقات موضوعية

يثير سلوك المشاريع المبحوثة خلال الانتفاضة تساؤلا مهماً حول أحد الأدوار التي تركز عليها الدراسات المتعلقة بالقطاع غير المنظم، وهي تقديمه كحاضنة للأفكار الريادية والطليعية في الاقتصاد، ومصدر مهم للحصول على الخبرة المهنية وتطويرها، مما يجعل منه القطاع المسؤول عن إضفاء طابع ديناميكي على اقتصادات بلدان العالم الثالث. وتشير الدراسات، في هذا المجال، إلى قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة (انظر، على سبيل المثال: الأسكوا، ٢٠٠٠، والأسكوا، ٢٠٠١). وعلى الرغم من توافر الاشتراطات الداخلية المهمة التي تسمح للمشروع غير المنظم الفلسطيني للعب هذا الدور، وبخاصة مرونته الكبيرة الناتجة عن تدني تكلفة إنشائه وتشغيله، واعتماده على العائلة في توفير التمويل والتشغيل والتسويق، وإن كان بدرجات متفاوتة، فإنه لم يستطع الاضطلاع بهذا الدور، ويعود ذلك إلى أنه يعاني من معوقات مهمة تمنعه من لعب هذا الدور، وهي تتعلق، تحديداً، بطبيعة ارتباطه بالقطاع المنظم المحلي، وطبيعة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وطبيعة تبعية الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، للاقتصاد الإسرائيلي.

بين سلوك معظم مشاريع قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة تراجعاً في أدائها، وتحول بعضها، بمعنى ما، إلى عبء على الأسرة. فهذه المشاريع تفتقد، عادة، للروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي، فهي مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، إما مباشرة، وإما من خلال الاقتصاد المنظم المحلي، مما يجعل من دور وتأثير القرار السياسي الإسرائيلي، ودور وتأثير تطورات الاقتصاد الإسرائيلي في تطورها كبيراً، وحاسماً في بعضها.

يثير هذا الوضع تساؤلاً مهماً حول دور مشاريع هذا القطاع، وبخاصة قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، في إحداث تنمية تقوم على فلسفة فك تبعية اقتصاد الضفة والقطاع عن الاقتصاد الإسرائيلي، أو الأدق الإجابة عن سؤال: ما شروط التوظيف الفعال لهذه المشاريع، والاستفادة من سماتها، في لعب دور ريادي في تنمية الاقتصاد المحلي؟

المشاريع الصغيرة والصمود...

وبصورة عامة، تشير المشاريع المبحوثة إلى أن الدور الأبرز لهذا القطاع هو في توفير خيارات تسمح بصمود الأسرة الفلسطينية، وتسمح بتكيفها مع ظروف الحصار. أي أنه اقتصاد صمود، وبخاصة أن الأنشطة الأكثر فاعلية هي تلك المرتبطة بالمنزل والأعمال المستقلة، وهي الأنشطة التي تعيد إنتاج الفقر، وتعيد إنتاج تهميش القائمين عليها. وتبرز فضيلتها في التخفيف من الفقر والبطالة. وهي أنشطة ذات أثر محافظ، وليس لها دور مهم في إحداث ديناميكية اقتصادية في البلد. فهي صغيرة جداً، ومؤقتة، وتتعاطى مع ما هو موجود.

ويتجلى دورها في إعادة إنتاج تهميش الأسرة اجتماعياً، من خلال ملاحظة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية لمشاريع القطاع غير المنظم. فاللجوء إلى الأنشطة المنزلية، وأنشطة البيع المتجول، أو القيام بأعمال التنظيف، هو خيار أخير لدى الأسرة، تلجأ إليه تحت ضغوط متطلبات الحياة. ولاحظنا تمسك الأسرة بورشتها الصغيرة، أو تمسك المتعهد الصغير بمشروعه، لأسباب تتعلق بالمكانة الاجتماعية التي يضفيها المشروع على صاحبه وأسرة صاحبه.

تنوع المشاريع الصغيرة وديناميكياتها

ويشير ذلك إلى ضرورة الفصل بين أنماط الأنشطة غير المنظمة الثلاثة في الدراسة والتحليل، أي نمط أو قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، ونمط أو قطاع الأعمال المنزلية المدرة للدخل، ونمط أو قطاع الخدمات المستقلة، فهي مختلفة من حيث ديناميات إعادة إنتاجها، ومن حيث وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

وأعطت المشاريع المبحوثة مؤشرات مهمة على أثر هذه المشاريع في تغيير أدوار أفراد الأسرة. فهي تشكل بديلاً ملائماً للنساء، وبخاصة في قطاع الأعمال المنزلية المدرة للدخل، يتلاءم والضوابط الاجتماعية والثقافية على عمل المرأة. وتسمح باستغلال عمالة الأطفال والشيوخ، وبخاصة أن معظم عملية العمل في هذه الأنشطة تتم في المنزل أو في محيطه، وهذا ما أكدته دراسات عدة، منها حمامي (١٩٩٧)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والعمل (٢٠٠١).

أعباء جديدة للنساء

أظهرت الحالات المدروسة مؤشرات عامة على تزايد أعباء النساء في الأسر التي لديها مشاريع غير منظمة. ويظهر ذلك من خلال تحمل النساء أعباء المشروع المنزلي، أو من خلال تحملها أعباء إنجاز عمليات غير منظورة في مشروع الرجل. وعلى الرغم من تنبه الدراسة إلى أهمية ذلك، فإنها لم تستطع متابعتها، وبخاصة أن ذلك يتطلب متابعة دقيقة لمهام أفراد الأسرة اليومية، لفترة زمنية معقولة، أو من خلال منهجية شبيهة بما اتبع في مسح استخدام الوقت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتزداد أهمية دراسة تزايد أعباء النساء في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المرأة هي المسؤول الرئيسي عن معظم أنشطة التكيف التي تتخذها الأسرة، بما فيها تقليص إنفاق الأسرة، وتقليص ارتباطها بالسوق، وتنشيط الاقتصاد المنزلي الموجه لاستهلاك الأسرة. وهذا ينقل مركز ثقل دراسة الموضوع إلى تكيف الأسرة، وأثره على إعادة توزيع الأدوار فيها، وكجزء منها، أعباؤها في المشروع غير المنظم.

وبصورة عامة، أعطت المشاريع المبحوثة مؤشرات عامة على الدور المهم للعوامل الخارجية والخارجية بالنسبة للمشروع، في إعادة إنتاج المشروع غير المنظم. وبينت دورها الكبير في إبراز دور هذه المشاريع في امتصاص البطالة المرتفعة، واستخدامها آلية للتخفيف من الفقر، على حساب دورها في إضفاء درجة من الديناميكية على الاقتصاد المحلي. أي تزايد أهمية الأنشطة المنزلية المدرة للدخل، وقطاع الخدمات المستقلة، وإضعاف دور قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة.

المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠١)، المرأة والعمل في فلسطين: دراسة في العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت، ١٩٩٩-٢٠٠٠. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠١)، المرأة والعمل في فلسطين: دراسة في العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت، ١٩٩٩-٢٠٠٠. رام الله- فلسطين.
- حمامي، ريما، ١٩٩٧. دمج النساء في العمل المأجور في فلسطين: العقبات

والاستراتيجيات والعوائد، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، أوراق العمل الكامل، المجلد الثاني. رام الله: وزارة العمل الفلسطينية.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠٠. الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع تركيز خاص على البطالة. نيويورك: الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠١. مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، ٢٠٠٠-٢٠٠١: ملخص. نيويورك: الأمم المتحدة. نقلا عن الصفحة الإلكترونية: http://www.escwa.org.
- ناصر، يوسف، ٢٠٠٠، مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

منتدی

طاولة مستديرة:
الأزمة السياسية الراهنة ودور المجتمع المدني

عقد معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٠٣ ندوة على شكل طاولة مستديرة لمناقشة الأزمة السياسية الراهنة، ودور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في صياغة الحلول لمعالجة هذه الأزمة. وقد شارك في النقاش عدد من الأكاديميين والباحثين، منهم (مع حفظ الألقاب)؛ لبنى عبد الهادي، هديل قزاز، بني جونسون، نداء أبو عواد، ليما ميعاري، ريما حمامي، عبد الكريم البرغوثي، رمزي ريحان، روان الفقيه. هذا بالإضافة إلى عدد من مقدمي الأوراق الواردة أسماؤهم في الفقرة التالية. وقد طلب المعهد إسهاما مكتوباً من عدد من شخصيات المجتمع المدني، ونقوم بنشرها هنا مع تدخلات تحريرية طفيفة. وقد أدار الندوة الأستاذ جميل هلال. وفيما يلي الأوراق المكتوبة، و ملخص لأبرز الأفكار التي أثيرت في الندوة.

جميل هلال: موضوع طاولتنا المستديرة اليوم هو الأزمة السياسية الراهنة، وسؤال ما العمل إزاء هذه الأزمة المتفاقمة. يتلخص موقف حكومة شارون، كما هو معروف، في تدمير للمشروع الوطني الفلسطيني عبر تفتيت المجتمع الفلسطيني، وتدمير اقتصاده، وعبر إنهاك الحركة الوطنية (كسلطة ومعارضة، ومجتمع مدني). وتستفيد حكومة شارون في تنفيذ إستراتيجيتها هذه من شروط الوضع الدولي، وتحديداً بعد الحادي

عشر من أيلول ٢٠٠١، ومن شروط الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق، ومن الحال الذي آل إليه الوضع الفلسطيني الداخلي (غياب قيادة فاعلة، وتعدد إستراتيجيات، وتخبط سياسي، ومستويات فقر وبطالة قياسية...). هنا السؤال الآتي: ما المهام المطلوبة من المجتمع المدني في مكوناته الرئيسية (الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية) لمواجهة هذا الوضع، وإخراجه من حالة الانسداد السياسي القائمة؟ هذا وقد وردت إسهامات مكتوبة من السيدة أميرة هارون وهي عضو مكتب سياسي في حزب الخلاص الوطني الإسلامي (غزة)، والسيدة ناديا أبو نحلة وهي مديرة طاقم شؤون المرأة (غزة)، وسهام برغوثي، عضوة المكتب السياسي لحزب فدا، ود.جورج جقمان، أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت ومدير مؤسسة مواطن، والأستاذة أيلين كتاب، مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، والسيد أشرف العجرمي الصحافي والمحلل السياسي (غزة).

من المفيد، لدى مناقشة الأفكار المطروحة في الأوراق مواجهة السؤال التالي: من هم اللاعبون الأساسيون في الساحة الفلسطينية في الوقت الراهن؟ من الواضح أن التيار الإسلامي بات لاعبا أساسيا، وتبقى حركة فتح، رغم ما تشهده أوضاعها الداخلية من توترات لاعبا أساسيا كذلك، وكذلك، وإن بدرجة أقل، السلطة الفلسطينية. على الصعيد الإقليمي والدولي تبرز كل من إسرائيل والولايات المتحدة كلاعب رئيسي، و مصر والأردن كلاعبين ثانويين. وتسعى حكومة شارون إلى منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة والاستمرار، عبر ضم أكبر جزء من أراضي الضفة الغربية بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، وحشرنا في معازل سكانية عبر سور العزل العنصري والمستوطنات والحواجز. ما يجري في غزة منذ فترة هو محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة، وكسرر الإرادة الوطنية الفلسطينية تنفيذا لخطة شارون. وفي الوقت الذي تشهد الساحة تجاذبا بين التيار الوطني العام، ممثلا بحركة فتح والتيار الإسلامي ممثلا بحركة حماس، وما يغيب عن الساحة الفلسطينية هو صوت اليسار الديمقراطي القادر على تشكيل بوصلة للحركة السياسية الفلسطينية في مأزقها الراهن. هذا الصوت غائب منذ فترة، وهو أحد تجليات المأزق السياسي الفلسطيني... هذا مدخل لتحفيز الحوار.

سنبدأ بالإسهامات المكتوبة، ومن من ثم نستمع إلى مداخلات.

أ. الإسهامات المكتوبة:

أولا: ورقة د. جورج جقمان؛ هل سيستمر المجتمع الفلسطيني في التفتت؟

لنتصور **السيناريو التالي**: "تنفذ إسرائيل تهديداتها للرئيس عرفات، ويغيب عن الساحة السياسية، وهو الصمغ اللاصق للنظام السياسي الفلسطيني الحالي بما في ذلك حركة فتح. يبدأ التفتت في حركة فتح المنقسمة أصلاً إلى مجموعات وفئات ومحاور غير ممأسسة، متنافسة ومتناحرة أحياناً. تقوم اللجنة المركزية للحركة بعقد اجتماع لها وإصدار بيان بغرض تثبيت تمثيلها كلجنة لفتح. يجري الطعن بشرعية تمثيلها من مجموعات مختلفة سياسية وميدانية في بيانات مضادة، ويدعو البعض لعقد اجتماع للمجلس الثوري لعله الإطار المناسب لإعادة الوحدة الداخلية. يسبق اجتماع المجلس الثوري مداولات ومناقشات واجتماعات عدة لغرض الاتفاق على محاور جديدة تشكل قيادة مرحلية، لكن الاتفاق متعذر و يتأجل عقد الاجتماع عدة مرات.

في هذه الأثناء، تقوم الوزارة الفلسطينية بمحاولة لسد الفراغ السياسي ولكنها ليست في وضع يمكنها من السيطرة على ما يجري على الأرض، بالرغم من المناشدات المتعددة الصادرة عنها للجمهور العام. ويتفاقم الوضع الميداني أثناء ذلك، وتتعاظم سطوة المجموعات المسلحة داخلياً، وتزداد مطالبتها "بتبرعات" نقدية من الجمهور خاصة المقتدرين نسبياً منهم باعتباره دعما لمقاومة الاحتلال. وتستمر المقاومة بأشكال مختلفة مع استمرار التوغل والاعتقالات والاغتيالات، ولحاجة المجموعات المسلحة لتبرير وجودها وحاجتها "للتبرعات"، خاصة المجموعات المستقلة عن الحركات والأحزاب السياسية أو حتى تلك التي تدعي أنها تنتمي إلى إحداها.

وتقوم بعض عناصر من الأجهزة بالانضمام إلى هذه المجموعات، أو تشكيل مجموعات جديدة نظراً لتوقف دفع الرواتب بسبب تفتت السلطة وحصول انهيار إضافي في الوزارات والدوائر الحكومية، بسبب إعادة الاصطفاف المحموم الجاري في كافة المحاور التي كانت تشكل النظام السياسي قبل اضمحلال مؤسسة الرئاسة.

بعد ثلاثة شهور من توقف دفع الرواتب لموظفي الحكومة واستمرار الوضع الميداني مستعراً، تزداد نسبة البطالة، ويعم الفقر، وتزداد السرقات والاعتداءات الداخلية، ويصبح الوضع جاهزاً لتدخل خارجي. فالوضع الإقليمي والدولي لا يتحمل استمرار حالة الفوضى هذه التي تهدد دول الجوار بدليل قيام الأردن ومصر بتشديد إجراءات عبور الحدود إلى ما يقارب الإغلاق، حتى إن مؤدي العمرة لم يتمكنوا في العام ٢٠٠٤ من الحصول على تصاريح دخول إلا لنزر يسير.

تتحرك الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الجنة الرباعية والأمم المتحدة وإسرائيل، نظراً لأن الوضع داخلياً أصبح مهيأً لظهور قيادة جديدة، ولوجود تقبل من الجمهور الفلسطيني لمبادرات يؤمل منها إيقاف المعاناة الاقتصادية وحالة الفوضى التي باتت تطال الجميع. وتنعقد أخيراً القمة العربية لبحث الوضع في فلسطين وتوفير غطاء عربي لمبادرات دولية متعلقة بفلسطين.

ويتواصل الضغط على حماس وفصائل المقاومة المختلفة وعلى سوريا عبر الترهيب أولاً والترغيب ثانياً. وتتعاون إسرائيل مع مشروع وقف إطلاق النار المقترح، ولا تجد الأطراف الفلسطينية صعوبة كبيرة في الموافقة ... يبدأ العمل على مركزة الأجهزة من قبل الرباعية بعد إعادة هيكلتها، ويتم دفع الرواتب لموظفي الحكومة كإجراء مرحلي، وتبدأ المؤسسات الأجنبية بتوزيع المساعدات بشكل مكثف بما في ذلك وكالة الغوث. ويتم الإعلان عن موعد لانتخابات نيابية جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة، وممثلين عن جامعة الدول العربية، بعد موافقة حماس وآخرين على المشاركة فيها.

وكبادرة حسن نية تقوم إسرائيل بالإفراج عن عدد من المعتقلين من بينهم قياديون سياسيون، مثل: عبد الرحيم ملوح، وحسن يوسف، ومروان البرغوثي وآخرون. ويشكل خروج مروان البرغوثي حدثاً مهما داخل فتح؛ لأنه يبشر بقدر من إعادة اللحمة الداخلية وتوفير قيادة لها مشروعية. فتعتري فتح حمى جديدة من إعادة الاصطفاف بين المحاور المختلفة استعداداً للمرحلة القادمة. ويطالب مروان البرغوثي بانعقاد اللجنة الحركية العليا والمجلس الثوري لغرض الإعداد لانتخابات داخلية لاختيار ممثلين في مختلف الأطر بما في ذلك اللجنة المركزية.

في الأثناء، يبدأ العمل بسرعة على إنجاز قانون انتخابات جديد وهو ما كان المجلس التشريعي بصدد مناقشته سابقاً قبل تجميد العمل على إنجازه بانتظار "الظرف الملائم". ولا تعترض حماس على إدخال التمثيل النسبي لنصف المقاعد على الأقل ذلك أن القانون القديم قد يؤدي إلى حصولها على أغلبية من المقاعد؛ لأن المنافسة ستكون في الأساس بينها وبين فتح التي تعاني من ضعف نسبي. وهذا يقود، بدوره، إلى قيام حماس بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو أمر غير مرغوب فيه منها في الوضع السياسي الراهن، لأنه يعني التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة حول المسار السياسي المقبل. فهي ترى أن الوضع الأفضل لها أن تكون في المعارضة، شرط حصولها على نسبة "معقولة" من المقاعد في المجلس النيابي القادم، وهذا ما قد يوفره نظام التمثيل النسبي الذي يسمح بتعددية أكبر في المجلس.

وبعودة الدعم المالي للحكومة والمؤسسات الأهلية تنتشر حمى الإعداد للانتخابات من ندوات وورش عمل وتدريب وتسجيل للناخبين ولجان محلية لمراقبة الانتخابات والتأكد من نزاهتها وشفافية إجراءاتها. وتقوم الأطر والمؤسسات النسوية بمتابعة عملها والضغط

على المجلس التشريعي لتوفير حد أدنى من المقاعد للنساء في القانون الجديد. ويجري في الأثناء ضخ الأموال لإحياء الاقتصاد المحلي من خلال مشاريع إعمار في غزة خاصة، وإعادة تأهيل الشوارع والمباني بما في ذلك مطار غزة، وخلق فرص عمل جديدة، نظراً لفهم جميع المعنيين أن المسار السياسي يلزمه رافعة اقتصادية. وتقوم الرباعية بالإعلان أنه بعد إتمام الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، سيجري العودة إلى خارطة الطريق بهدف إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

هذا ليس الاحتمال الوحيد الممكن. لنتصور احتمالين آخرين.

سيناريو رقم ٢: يجري دراسة تبعات تنفيذ تهديدات إسرائيل للرئيس عرفات بدقة وهي تحتاج لضوء أخضر من الولايات المتحدة، ولتحديد التوقيت المناسب لأخذ ردود الفعل الفلسطينية والعربية بعين الاعتبار لأنها قد تؤجل أي مسار سياسي لفترة يصعب تقديرها. لذا يبدأ العمل على خيار آخر وهو تحويل منصب الرئيس عرفات إلى منصب فخري أو شبه فخري. وبوجود انسداد في المسار السياسي تبدأ المطالبات من عدد من النخب الفلسطينية، وبخاصة النخب السياسية، بأن يسمح الرئيس عرفات بظهور قيادات جديدة نظراً "لفشل" القيادة القديمة .... وضمن هذا التصور يتطلب فصل منظمة التحرير الفلسطينية عن السلطة الفلسطينية على أن تتولى السلطة مسار المفاوضات والمسؤوليات "الأمنية". لكن هذا التوجه يصطدم بثلاث عقبات يجب حلها: الأولى، قبول الرئيس عرفات بهذا الدور، وثانياً، قبول إسرائيل والولايات المتحدة به، وثالثاً، وجود قناعة لدى إسرائيل والولايات المتحدة بأنه حتى لو قبل الرئيس عرفات بهذا الدور، فإنه لن يكون في إمكانه إعادة خلط الأوراق لاحقاً وفي منتصف الطريق.

سيناريو رقم ٣: "يستمر الوضع الراهن على ما هو عليه ولكن بوجود احتمالين يتعلقان بمبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية المسماة "انسحاب من طرف واحد". الأول، نجاح شارون بتسويق خطة معدلة داخل الحكومة، ربما بإعادة تشكيلها بائتلاف مع حزب العمل وخروج الأحزاب التي على يمين الليكود. في هذه الحالة، يجري التهليل لهذه المبادرة من الولايات المتحدة والرباعية والادعاء بأنها مرتبطة مع خارطة الطريق، أو تقوم بطلب ربطها، وفق الموقف السياسي للأطراف المختلفة. لكن الوضع الميداني لا يتغير كثيراً، فستستمر إسرائيل بالاغتيال والتوغل وهدم البيوت في الرد على أية عمليات مقاومة مهما كان حجمها محدوداً، بغرض الحفاظ على "قوة الردع". ومع مرور الوقت، ينتهي المفعول السياسي لهذه الخطوة وتنشأ حاجة لمسار سياسي آخر غير "الانسحاب من طرف واحد".

أما الاحتمال الثاني فإنه ينشأ في حال فشل شارون في إعادة تجميع "خياره السياسي"

والحصول على موافقة داخلية عليه. وهو الاحتمال الأبعد لأنه يعني فقدان إسرائيل لزمام المبادرة السياسية والتخلي عنها لأطراف أخرى. وكانت الولايات المتحدة قد أقنعت شارون بعدم وجود حل عسكري للوضع الراهن نظراً للقيود السياسية على العمل العسكري، كون إنهاء الصراع يتطلب قتل أعداد أكبر من المدنيين الفلسطينيين، وهذا اقنع شارون بالحاجة لمبادرة سياسية تقوم بها إسرائيل. وكان لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع متبني وثيقة جينيف إيماءة واضحة تهدف إلى الإشارة لوجود خيارات إسرائيلية أخرى في حال استمرار الانسداد السياسي.

والاحتمال الثاني يتلخص بقيام الولايات المتحدة بمبادرة سياسية تضغط فيها على إسرائيل لتنفيذ التعهدات المتبادلة مع الولايات المتحدة التي وافق عليها رئيس الحكومة الإسرائيلية، وربما ربطها مع خارطة الطريق بهدف استمرار المسار السياسي. وتشكل المقالة التي كتبها هنري كيسينجر في بداية أيار التي دعا فيها لمبادرة سياسية أمريكية مؤشراً على بداية توحد الطبقة السياسية في الولايات المتحدة حول الحاجة لإعادة إحياء المسار السياسي في حالة فشل شارون في إعادة ترتيب وتمرير خطته داخلياً، "لإنقاذ إسرائيل من نفسها" كما دعا البعض في السابق.

نظرة أبوية؟ ربما، ولكنها أيضاً حاجة إقليمية ودولية في الظرف الراهن. لذا من المستبعد أن يكون هذا الاحتمال كبيراً لحاجة إسرائيل كدولة للاستحواذ على زمام المبادرة السياسية. وفي كل الأحوال تبقى في يدها إمكانية الهروب للأمام من خلال الانتخابات كسباً للوقت، ولإعادة خلط الأوراق الداخلية، درءا لمخاطر التدخل الخارجي بما في ذلك "الحليف الإستراتيجي"، الولايات المتحدة."

ماذا يمكن للمكونات الأساسية للمجتمع المدني الفلسطيني أن تفعله؟

يجب القول أولاً أن التفتت الحاصل حالياً في المجتمع الفلسطيني سببه طبيعة النظام السياسي الفلسطيني التي تكمن صفته العامة في عدم مأسسته وفي فسيفسائيته، أي أنه كان متفتتاً قبل الانتفاضة الثانية، ولكن الصراع الميداني أظهر نقاط ضعفه بوضوح وأدى إلى تفتت أكبر فيه. إضافة إلى أن وجود سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية في وضع فيه صراع ميداني، خلق أزمة كبيرة لها. فهي من جهة تسعى للحفاظ على وجودها المرتبط باستمرار عملية سياسية، لكن بتوقف المسار السياسي لا بدّ أن تبرر وجودها تجاه جمهورها الداخلي في خضم الصراع من خلال دعم غير رسمي للمقاومة، أي أنها حاولت أن تمسك بالعصا من الوسط كما يقال.

ونظراً لأن خارطة الطريق تشكل المسار السياسي الوحيد المتفق عليه بين كافة الأطراف المعنية بما في ذلك السلطة الفلسطينية، يبقى هذا المسار الوحيد الممكن حتى لو تم تعديله ليأخذ بعين الاعتبار "الانسحاب من طرف واحد" إن تم. ولكن مفعول هذا الانسحاب

السياسي سيتلاشى خلال ما لا يزيد عن العام في حال استمرار الصراع الميداني، وسيتم دفع كافة الأطراف للعودة إلى خارطة طريق معدّلة.

إن مقدرة المجتمع المدني في التأثير على المسار السياسي محدودة بسبب ضعف الأحزاب السياسية ومركزة القرار السياسي الفلسطيني. لذا تكمن الأولوية الأولى لمؤسسات المجتمع المدني في العمل المستمر والدؤوب من أجل فتح النظام السياسي للتغير باتجاه يعكس الرأي العام الفلسطيني في القرار السياسي. ومن الأهمية بمكان أن تنعكس التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني في بنية النظام السياسي، لأن تعدد المحاور هو الضمانة الوحيدة لعدم مركزة القرار، ولأنه يوفر التوازن المطلوب للاستقرار الداخلي وإيقاف التفتت. كل ذلك مشروط أيضاً بالمأسسة، الترياق المضاد للفسيفساء الحالية.

ثانيا: أميرة هارون؛
دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين إزاء معطيات المرحلة.

إن تعقيدات وإشكاليات وتداخلات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سياسيا وميدانيا واستراتيجيا ليحتار عندها الحليم ويقف عندها الحكيم. ولكن مع الأخذ بالاعتبار الكثافة الرمزية للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية ذات الثقل الضاغط على أوضاع وقضايا الاجتماع العام تصبح الأمور أكثر استيعابا. وإننا إذ نتحدث عن تطورات وتداعيات القضية الفلسطينية وأثر ذلك على المجتمع الفلسطيني ننطلق من معطيات الواقع الراهن دوليا وإقليميا ومحليا...

الوضع الدولي: نجد في ظل صعود الهيمنة الأمريكية أن الجديد في الوضع الدولي الحالي هو أنه يمثل قوة ضاغطة بشدة ليس على حركات المقاومة فقط، وإنما على فكرة المقاومة من أجل تحرير نفسها في ظل عدم وجود اتفاق دولي واضح على تحديد الفرق بين المقاومة والإرهاب. كما يمثل نجاح الولايات المتحدة في احتلال العراق والسيطرة على ثرواته ومقدراته هزيمة شاملة وساحقة للنظام الرسمي العربي، ويصب في خدمة الكيان الصهيوني كحليف استراتيجي مهم لواشنطن، والنيل من الإرادة العربية الرسمية، وممارسة مزيد من الإرهاب. إن مقولات المرونة والواقعية والتعاطي مع حقائق العصر وتحولاته وقوانين القوى والتحالف الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي والتمادي في الرؤية الأمريكية بعيون إسرائيلية ما هي إلا دعوات للتنازل الطوعي عن الحقوق المشروعة.

الوضع الإقليمي: برزت رؤى سياسية مستحدثة لنخب الحكم العربية التي انقلبت على مورثاتها، وباتت ترى الصراع العربي الإسرائيلي في صورة نزاعات قطرية يمكن تسويتها على هدى من المصالح الوطنية الخالصة. بات وذلك واضحا من خلال:

- اللقاء القطري – الإسرائيلي (٢٠٠٣-٥م) الذي جاء في سياق إقليمي مليء بالتشكك في النوايا الأمريكية الإسرائيلية، والذي استخدم خطاب "علاقات إسرائيل على أساس المصلحة القطرية"، وهو خطاب جديد وأسلوب منفرد للتعامل مع الشأن الفلسطيني، يتم ربطه بمصلحة الدولة المباشرة بغض النظر عن مسيرة التسوية وتوثيقه لتجزئة الاهتمام العربي والتحرك المنفرد.
- إعلان العرب في قمة بيروت ٢٠٠٢م موافقتهم على تطبيع العلاقات مع إسرائيل تلاها قبول طهران للمرة الأولى بفكرة دولتين فلسطينية وإسرائيلية.
- بات شبح التطبيع يظهر وبشدة من خلال ثقافة السلام التي تروج لها بعض المؤسسات من خلال برامج هدم للثقافة، وضرب الهوية، واقتلاع لجذور، وأصالة القضية الفلسطينية.

فلا عجب إذن صعوبة الواقع الفلسطيني الداعي للقلق والمنذر إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه، ولا نعني بذلك أن مؤسسات المجتمع المدني كانت مغيبة تماما، بل استطاعت تقليص اعتماد الفلسطينيين على الكثير من الموارد المتعددة المصادر، واستيعاب صدمة الإغلاق الكامل والجزئي لعشرات الآلاف من العمال، و مقاومة التقييد الصارم على نقل الأموال إلى الأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى مواجهة العقوبات الجماعية الإجرامية التي تمارسها قوات الاحتلال من خلال دورها الصحي وعبر استمرار دور مؤسسات الزراعة والتنمية رغم صعوبة الوضع.على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي من أبرزها:

- الرؤى الفلسطينية المتناقضة والخلافات الجوهرية السياسية والموضوعية لغايات وحدود التحرير وإمكانيات التعايش مع إسرائيل، والبقاء تبعا لذلك في دائرة اللاحسم واللاوضوح، واستحالة التوفيق مع المتناقضات.
- عدم وجود قيادة جماعية للانتفاضة، وعدم وضوح المرجعيات للفصائل السياسية مجتمعة، وغياب الرؤية الاستراتيجية والأهداف المحددة، وغياب برنامج عمل سياسي موحد.
- ضعف دور الأحزاب، واختزال وجودها، وخلو برامجها من مواقف سياسية محددة ومتفق عليها.

- اختلال منظومة القيم في المجتمع على مستويات عدة، وتراجع قيم إيجابية عديدة.
- محاولات تغييب الوعي لتسويق أوهام سلام خادع ومراوغ من خلال مسيرة فاشلة انتهت بوضعية تفاوض مفتوح تكون فيه مرجعية التفاوض هي خارطة الطريق.

ويتطلب الوضع الراهن من منظمات المجتمع المدني العمل على:

- توفير حالة من الجاهزية والاستعداد للتعاطي مع هذه المعطيات دون إخفاء لحقيقية الأوضاع الصعبة والسلبية.
- إسقاط الخوف من النفوس جميعا، والحيلولة دون تسرب اليأس إلى داخل العقول والقلوب للنيل من إرادة التحدي التي ترفد المقاومة وتنميها.
- حسم الموقف من قضية التسوية، وبالتالي التعاطي مع الاختيار العام وهو المقاومة والالتقاء على قاسم مشترك لا تمليه قوى خارجية، وإنما يشكل عصارة خبرة نضال أجيال سبقت، وأجيال حاضرة ومستقبلية، وصولا إلى وحدة وطنية على قاعدة برنامج وطني للإصلاح والتغيير الديموقراطي، وتأمين مقومات الصمود في المعركة ضد العدوان الإسرائيلي.
- إيجاد صيغة صحيحة جامعة وتوحيدية لمجمل نشاط المؤسسات غير الأهلية والنسوية، خاصة الأمر الذي من شأنه صب الجهود والإمكانيات في عمل موحد مشترك واضح الأهداف والوسائل لتحقيق الهدف العام والإستراتيجي.
- إجراء تقييم شامل لبرامج وخطط مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المؤسسات غير الأهلية بما يتناسب مع مستجدات الوضع الفلسطيني المتلاحقة يوميا. وهذا يتطلب إعادة ترتيب أولويات العمل والتوقف عن الانشغال ببرامج ليست ملحة، مع الضغط على جهات التمويل والمانحين من أجل تنفيذ مشاريع البناء والإنشاء والمشاريع الطويلة المدى التي تعزز عوامل صمود وبناء المجتمع.
- لتركيز على إرساء وتأهيل مفاهيم الهوية الفلسطينية، وعدالة القضية، ومفهوم المقاومة دوليا وإقليميا، وذلك بإحياء حركة التضامن الدولية، وتفنيد الرواية الإسرائيلية، وإبراز حقيقة أن القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية، والمطالبة باستحقاقات ذلك.
- انخراط ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في اللجان الوطنية العامة التي تتشكل لمتابعة قضايا الجمهور والإسهام في بلورة خطة اجتماعية اقتصادية

وطنية، وتعزيز الدور الميداني وخاصة في مواقع المواجهة والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية التي تدعو لها قيادة الانتفاضة.

- القيام بحملات مقاطعة السلع الإسرائيلية، على أساس أن المقاطعة مبنية على موقف مبدئي منطلق من منطلقات وطنية وعقائدية، والعمل على توفير البدائل الفلسطينية، وترشيد استهلاك السلع التي لا بديل لها.

وأخيرا إن صراعا معقدا وشموليا وحضاريا كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن حسمه بالضربة القاضية، ولا تعني التحديات مهما بلغت انهزامنا حتى لو كان في محصلتها أن موازين الصراع ليست في صالحنا، فموازين القوى أخطأت في الحسابات أمام عطاء شعبنا وتقديمه، والواقع خير شاهد.

ثالثا: سهام برغوثي؛ دور مؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة

على الرغم من نتائج الاستفتاء الذي جرى لمنسبين/ات في حزب الليكود بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢ حول خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة التي شكلت المعارضة لهذه الخطة ما نسبته ٦٠٪، فلا يزال شارون مصمماً على المضي في خطته وإجراء تغييرات طفيفة عليها إرضاء للمعارضين. فهو لم يعلن عن استقالته، ولم يطرح إجراء انتخابات مبكرة . ومن المؤكد أن الدعم الكامل الذي حصل عليه شارون من الإدارة الأمريكية في خطاب الضمانات للرئيس بوش بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٤ التي تعني تجاوز المرجعية الشرعية الدولية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يدفع شارون للمضي قدما في الترويج لخطته ومحاولة خلق المناخ المناسب لتنفيذ هذه الخطة رغم معارضة أغلبية حزبه لذلك.

إن هذه الوقائع تشير إلى أن شارون – سواء بالتوجه إلى إجراء استفتاء عام للمجتمع الإسرائيلي، أو بإعادة تركيبة الائتلاف الحكومي بعودة حزب العمل لهذا الائتلاف وخروج المتشددين – ماض في تنفيذ خطته، فما خيارات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة؟:

أولا: تواصل كفاح الشعب الفلسطيني حتى تحقيق أهدافه الوطنية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي إلى احتلت في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ورحيل المستوطنين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وضمان حق عودة اللاجئين إلي ديارهم وفق قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

ثانيا: اعتبار تنفيذ خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة خطوة نحو مواصلة الشعب

الفلسطيني لنضاله من اجل الحرية والاستقلال الوطني. وهذا يتطلب تحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة للمناطق التي يتم إخلاؤها.

ثالثا: تفويت الفرصة على شارون في تنفيذه خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة باعتبارها هزيمة ألحقت بالفلسطينيين عبر تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وإلحاق ضربات متلاحقة لخلخلة نسيج المجتمع، وتعميق إفقار للشعب الفلسطيني، وفتح الباب أمام عملية تدمير الذات. وهذا يتطلب التحلي بالمسؤولية الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسة في إطار وحدة العمل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ورفع جاهزيته في مجابهة التحديات.

رابعا: إطلاق مبادرة فلسطينية جديدة تؤكد على تمسك الشعب الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية، وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي لحل الصراع على قاعدة دولتين لشعبين، وأن لا أمن ولا سلام دون تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

خامسا: العمل على دمقرطة المجتمع الفلسطيني لصيانة حقوقه الوطنية وحمايتها.

سادسا: تفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

فما المطلوب في هذه المرحلة حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من مواصلة نضاله وتعزيز صموده وتمكينه من مواجهة هذه التحديات؟

الاستفادة القصوى من تجاربنا السابقة

من الضروري الاستفادة القصوى من الخبرات والتجارب التي تولدت عبر عقود في النضال الوطني الفلسطيني الذي مكن الشعب الفلسطيني من الاستمرار في البقاء على أرضه، وتنويع أشكال وأساليب نضاله المشروعة ضد المحتل التي أقرتها المواثيق الدولية. فالمطلوب هو الأخذ بدروسها. لقد تمكن الشعب الفلسطيني بكافة فئاته الاجتماعية وقواه الوطنية في مختلف المنعطفات التاريخية من توليد أدوات لتنظيم الجمهور الفلسطيني، واستنباط أنماط وأساليب من العمل المنظم رغم القمع والتنكيل التي تنتهجها سلطات الاحتلال على مر العقود. فهناك نماذج ريادية للحركة الوطنية الفلسطينية أسهمت في إحداث نقلات نوعية في مجرى عملية النضال الوطني، فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

١. دور البلديات والمجالس المحلية في التصدي لسياسات الاحتلال. فقد شكلت نتائج العملية الانتخابية التي جرت عام ١٩٧٦ للبلديات نقلة نوعية في دورها. فقد تولت، إلى جانب دورها الأساسي في إدارة شؤون المواطنين، دورا

وطنيا قياديا. فقد تشكلت لجنة التوجيه الوطني من رؤساء البلديات التي أخذت على عاتقها قيادة النضال الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال.

٢. دور الحركة النقابية في التصدي لإجراءات الاحتلال، وفي صياغة العلاقة بين أصحاب العمل والعمال بحيث يتم تنمية الاقتصاد الوطني (على الرغم من التبعية الاقتصادية للاحتلال)، وتحقيق مكتسبات للعمال من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور، وحل نزاعات العمل من خلال تشكيل لجان تمثل النقابات واللجان العملية والمؤسسات الوطنية، وتكريس حرية التنظيم النقابي، وإجراء الانتخابات الدورية. هذا بالرغم من حملات الاعتقال الواسعة في صفوف القيادات العمالية، وإصدار الأوامر العسكرية للتدخل بالشؤون الداخلية للنقابات العمالية.

٣. تطوير دور الحركة النسائية الفلسطينية المنظمة باستنباط أشكال وأساليب تعمل من أجل تمكين النساء من خلال توليد قوة منظمة لهن لحيازة دورهن الوطني والاجتماعي، وتبني برامج تضع حلا لا واقعية للمشكلات التي تواجه النساء تحت الاحتلال، وتعزيز النهج الديمقراطي في الحياة الداخلية من خلال عقد المؤتمرات الدورية التي تكرس مشاركة القاعدة النسوية في صياغة سياسات وبرامج الأطر النسوية المختلفة، وتشجيع النساء بتوسيع مشاركتهن في الحياة العامة.

٤. بلورة أشكال متنوعة للعمل في المجال الصحي والزراعي والتربوي .

٥. تعزيز المبادرات المحلية الساعية إلى تخفيف المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية من مثل تشجيع تشكيل فرق العمل التطوعي التي أسهمت في تخفيض تكلفة بعض المشاريع التنموية التي كانت تنفذها البلديات عبر تحديد أيام للعمل التطوعي (مساندة الأسر الفلسطينية في موسم قطف الزيتون، وفي مواسم الحصاد، وفي فتح وشق طرق زراعية .. الخ). كما أسهمت في تفعيل دور الشباب في المجتمع الفلسطيني، وإشراكه في وضع السياسات والتوجهات الخاصة بدور الشباب المجتمعي.

هذه بعض النماذج التي تدل على تمكن الحركة الوطنية الفلسطينية من صياغة برامجها تحت الاحتلال بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ورفع جاهزيته في مقاومة المحتل.

كما أظهرت تجربة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) قدرة القيادة الوطنية الموحدة من قيادة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة على التصدي للمحتل، وعلى إيجاد الحلول الواقعية للمشكلات الناجمة عن سياسة الاحتلال كتنظيم العلاقة بين مالك العقار والمستأجر، والترويج للمنتجات الوطنية المحلية عبر المقاطعة المشددة للبضائع الإسرائيلية، ومحاولة

تطويق ومحاصرة الفوضى التي عمت حول التعامل مع العملاء، وغيرها من الأشكال النضالية التي حافظت على النسيج المجتمعي، وشكلت وقاية مانعة لأي تخلخل مجتمعي.

أن التطرق إلى خبرة وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقود الماضية تعني أن الشعب الفلسطيني يمتلك تجارب تؤهله لمواجهة التحديات الحالية، وتشكل السياج لحماية مكتسباته الوطنية وتسيجه المجتمعي إذا توافرت الأدوات القيادية الحريصة على تنمية وتطوير هذه التجارب في خدمة النضال الوطني والديمقراطي، خاصة أن تجربة السنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية. ورغم تجربة الانتفاضة الأولى، فالانتفاضة الثانية تميزت بتغييب دور الجماهير المنظم، في الوقت التي تتحمل هذه الجماهير العبء الأكبر دون مشاركة في صنع القرار الوطني.

دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية

إن مكونات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية والاتحادات الشعبية مطالبة ببلورة برامجها وخططها خدمة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ولإحداث التأثير في دمقرطة المجتمع، وتشكيل مجموعات داعمة وضاغطة لسيادة القانون، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني.

إن واقع الأحزاب السياسية الحالي لا يمكنها من القيام بدورها إذا لم تجر تغييرات فعلية على بنيتها عبر تعزيز الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات الدورية، وفتح المجال أمام القيادات الشابة في الوصول إلى مراكز صنع القرار. والتخلص من الشوائب التي أدت إلى ترهلها.

تتمثل أبرز المخاطر التي تحدق بالمجتمع الفلسطيني على ضوء تنفيذ خطة شارون في تعميق وتوسيع حالة الفوضى التي تشكل خطرا على السلطة الوطنية والمجتمع. فهناك حاجة لوجود سلطة واحدة قوية وعادلة تفرض القانون على الجميع، وتخضع المجتمع للمعادلة المتساوية، وتكون قادرة على الرقابة والمحاسبة والمساءلة. وهناك حاجة لدور فاعل لمكونات المجتمع المدني تتمثل في:

١. إجراء مراجعة نقدية شاملة لوضعية الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية. فبمقدار ما تحدث من تغييرات جذرية على أوضاعها تتمكن من تحمل أعباء المرحلة والإسهام في تشكيل سياج حام لأية خلخلة مجتمعية قد تحصل، وبمقدار ما تتمكن من العمل الجاد من أجل خلق آليات لضمان وحدة العمل في مختلف مناطق الوطن عبر تعزيز اللامركزية وعدالة التوزيع في الموارد التي تتحكم بها و إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضررا والمتأثرة من عملية بناء جدار الفصل العنصري .

٢. الوصول إلى ميثاق وطني بين أطراف الحركة الوطنية والإسلامية. وفي هذا السياق المطلوب التسريع في إقرار مشروع البرنامج الوطني المقدم من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى اتفاق وطني يسمح بتعزيز سلطة القانون وتعزيز ثقة الجمهور بها.

٣. المضي قدما نحو إصلاح شامل للوضع الداخلي الفلسطيني استنادا إلى وثيقة الاستقلال (١٩٨٨)، والقانون الأساسي لبناء مؤسسات المجتمع على أسس ديمقراطية، تكفل العدل والمساواة والتعددية السياسية، واحترام سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام القضاء، وتوفير ضمانات التداول السلمي للسلطة.

٤. تشكيل مجموعات ضاغطة لاعتماد خطة أمنية شاملة، لتحقيق الأمن الداخلي، وحفظ النظام العام، ووضع حد للفلتان الأمني.

٥. المطالبة بإجراء الانتخابات المحلية على قاعدة التمثيل النسبي، حيث تلعب وحدات الحكم المحلي دورا أساسيا في الحفاظ على مكونات المجتمعات المحلية ومنع انهيارها، وتسهم في بلورة قيادات محلية قادرة على القيام بدورها التنموي، وفي تنظيم الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية، وفي ذات الوقت في تعبئة الجمهور الفلسطيني في التصدي لإجراءات الاحتلال. مع ضرورة التأكيد على أهمية إقرار نظام "الكوتا" للنساء لضمان مشاركتهن في الهيئات المحلية. فقد ثبت بالملموس أن النساء اقدر على تحديد الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، وأن تشكل هذه الخطوة كمقدمة لإجراء الانتخابات العامة.

٦. إعادة دور للاتحادات المهنية والشعبية والعمل على دمقرطتها وذلك عبر جملة من الإجراءات، أبرزها: إعادة بناء النقابات العمالية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والعمل على تطبيق قانون العمل، ومشاركة ممثلين/ات النقابات في صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، وإعادة دور للنقابات المهنية، وتفعيل دورها المجتمعي؛ وإعادة بناء اتحاد المعلمين باعتباره إطارا نقابيا يدافع عن قضايا المعلمين، ويناضل من أجل تحسين الظروف المعيشية لهذا القطاع المهم الذي يتحمل مسؤولية بناء الأجيال القادمة، وإعادة تجذير الحركة النسائية الفلسطينية وتخليصها من الشوائب التي علقت بها خلال المرحلة السابقة، وذلك عبر دمقرطتها، وانتخاب قيادات نسوية شابة على تماس مباشر مع الجمهور النسائي، وقادرة على بلورة السياسات التي تلبي هموم ومشكلات النساء الفلسطينيات، وتوليد قوة نسائية منظمة، مع العمل على تعميم النماذج الناجحة.

٧. إسهام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطة تنموية وطنية شاملة تخدم عملية تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وفي معالجة مشكلة البطالة، وفي وضع سياسة لمواجهة الفقر بمشاركة الفقراء وإسماع صوتهم.

٨. الضغط من أجل توجيه سياسات الدول المانحة لخدمة الأولويات التنموية للمجتمع الفلسطيني، والحد من تسابق المؤسسات الأهلية في الحصول على دعم لخدمة أفراد وإعادة الاعتبار للعمل التطوعي.

٩. إسهام مؤسسات المجتمع المدني في صياغة الإجـــراءات والتدابير الكفيلة بحماية حقوق المرأة الفلسطينية، وضمان مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية، وسن القوانين التي تضمن تكافؤ الفرص، وإلغاء أشكال التمييز الواقع على المرأة الفلسطينية. وعلى الأحزاب السياسية أن تقر نسبة ٣٠٪ في تمثيل النساء في هيئاتها القيادية.

١٠. إعادة بناء وتوسيع لجان الأحياء لتعزيز التضامن، وتوفير الأمن الاجتماعيين، مع العمل على توسيع برامج التكافل الاجتماعي وفق معايير أسس سليمة، وتشكيل اللجان ذات الاختصاص من مثل الدفاع عن الأسرى، ورعاية أسر الشهداء والجرحى، و رعاية الأسر التي لا مأوى لها بسبب تدمير منازلها... إلخ.

رابعا: نادية أبو نحلة؛ منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخطط الشاروني

في إطار التطورات السياسية الجارية التي عنوانها الرئيسي التفرد والهيمنة الأمريكية اللامتناهية، التي تطال مصائر الشعوب، والمس بحقها في تقرير مصيرها، والهادفة لإعادة صياغة شرق أوسط جديد كما تتجلى فيما يحدث من احتلال العراق، وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وفي إطلاق العنان للعنصرية الكولونيالية الإسرائيلية للتحكم، والسيطرة وضرب الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية وما تمخض عنها من إعادة احتلال مدن الضفة الغربية، ومن تصعيد عسكري إسرائيلي طال مؤسسات السلطة والمقاومة ومنظمات المجتمع المدني. ومن الواضح أن مخطط شارون الليكودي يستهدف ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية كما يشير بناء جدار الفصل العنصري، وضم القدس، وحشر الفلسطيني في تجمعات وكنتونات ومعازل مقطوعة، وتحويل قطاع غزة إلى سجن لنحو مليون ونصف فلسطيني تحت شعارات الانسحاب المضللة. كما من الواضح الدعم الأمريكي لهذا المخطط بعد موافقة بوش على خطة شارون (الانفصال من جانب واحد) وإعفائه من

مواصلة مفاوضات الحل النهائي وشطب حق العودة للاجئين وقرارات الشرعية الدولية.

كيف يمكن مواجهة المخطط الرامي إلى تدمير الكيانية الوطنية الفلسطينية ورموزها؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه المكونات الأساسية للمجتمع المدني (أحزاب، اتحادات، ونقابات ومنظمات غير حكومية) لمنع الانهيار وإحباط المشروع الشاروني؟

الأحزاب السياسية:

تعاني الأحزاب السياسية من أزمات بنيوية شاملة، وإن تباينت حدة الأزمة من حزب إلى آخر. ومن أبرز تجليات هذه الأزمة:

١. عدم القدرة على التأثير على القرارات السياسية المصيرية، وهذا الضعف لا يطال أحزاب المعارضة، بل وحركة فتح نفسها التي هي حزب السلطة السياسية الحاكم.

٢. ضعف دورها في معالجة القضايا المطلبية للجماهير، وبخاصة قضايا الفقر والبطالة والانفلات الأمني والرشوة والمحسوبية.

٣. انشدادها لخطاب سياسي إستراتيجي على حساب دورها الديمقراطي، رغم إقرارها في خطابها بضرورة الربط ما بين مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، إلا أن جل جهودها يتجه نحو العنوان السياسي فقط. ولا يخفى على أحد غياب دور الأحزاب السياسية في مجال الحركة التشريعية، وحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص.

٤. تراجع حجم التأثير الجماهيري لبرامجها وخطابها، لا سيما في ظل عجزها عن إحداث أية تغييرات في توجهات السلطة، وآلية عملها.

تؤسس الحيثيات السابقة لضرورة مراجعة الأحزاب لخطابها، وفهمها للتحالفات وللتعامل مع الآخر، ولدورها حيال القضايا المجتمعية والديمقراطية، ومشاركتها في القرار السياسي، ولمراجعة طرائق عملها في التأثير على صناع القرار، بعد أن تأكد أن تفرد قيادة حركة فتح في القرارات السياسية، وفي إدارة شؤون البلاد، وهو ما أثمر عن نتائج كارثية. لذا فإن أي دور حاسم وجوهري للأحزاب يجب أن يستند للتوجهات التالية:

أولاً الإسراع في تشكيل قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع ضمن إستراتيجية سياسية ورؤية موحدة، وأدوات تساعد على تحقيق الأهداف لإنهاء حالة التفرد، وبحيث تصبح المرجعية السياسية.

وهذا يتطلب إعادة النظر في:

١. الخيار المطروح أمام الفلسطينيين (المفاوضات والمقاومة)، في إطار توحيد برنامج سياسي مقاوم يطرح بجرأة التفاوض وفق قرارات الشرعية الدولية بما يضمن عدم التفريط بالحقوق التاريخية والثابتة للفلسطينيين (القدس، واللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية).

٢. أشكال وآليات النضال الموحدة في إطار اتفاق وطني حول أشكال النضال، وبالتحديد العمليات الاستشهادية داخل حدود ٤٨، وأشكال المقاومة ضد قطعان المستوطنين وجنود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ٦٧.

٣. إعادة الاعتبار لأساليب العمل الجماهيري المقاوم للمخطط الشاروني، وإسقاط جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي من خلال تفعيل هذا الدور، وتنظيم الجماهير في فعاليات منظمة لها سمة الاستمرارية لحين إفشال هذا المخطط، وإشراك الجماهير في معركة البناء والاستقلال.

ثانياً إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية المتمثلة في السلطة، ومنظمة التحرير الفلسطيني، والمجلس التشريعي. وذلك من خلال تبني برنامج إصلاحي يتناول:

١. المشاركة السياسية الأوسع لكافة القوى الوطنية.

٢. الانتخابات العامة والمحلية وفق قانون ديمقراطي يعزز إسهام كل القوى الوطنية لمواجهة مخطط الفصل العنصري الشاروني الرامي لتفيسخ الوحدة الجغرافية.

ثالثاً تفعيل دور الأحزاب في القضايا المطلبية والديمقراطية للجماهير.

رابعاً التعاطي الخلاق والمبدع مع أشكال المقاومة، بما ينسجم مع المناخ المحلي والعربي والدولي.

خامساً تثبيت مبدأ تضمين الكوتا على أساس الجنس في الأنظمة الداخلية للأحزاب لضمان تمثيل ومشاركة أوسع للمرأة، بما يسهم بتفعيل مشاركة المرأة وتفعيل دورها في الفعل السياسي والمقاوم.

النقابات العمالية والمهنية:

رغم وجود نقابات إلا أنها لا تقوم بأي دور لصالح الفئات الاجتماعية الممثلة لها. فهناك ضعف في التمثيل النقابي المعبر بصورة موضوعية عن الأهداف والمطالب الأساسية للفئات الاجتماعية، حيث يطغى السياسي على البنى النقابية والتمثيلية، وتتكرّس مصالح

الهيئات المشرفة إدارياً ومطلبياً على حساب السواد الأعظم من الأعضاء، لحساب الولاءات الشخصية والسياسية على حساب المصلحة العامة. ومن أبرز تجليات أزمة النقابات ما يلي:

أولاً تعاني الحركة النقابية من الانقسام، ففي الحركة النقابية العمالية ثلاثة اتجاهات (نقابات). ولا تزال مقومات التوحيد غير واردة على المدى القريب.

ثانياً غالبية قيادة الحركة النقابية هم موظفون لدى السلطة التنفيذية في مراكز عليا (وكيل وزارة، مدير عام). فكيف لهذه القيادة أن تناضل من أجل حقوق فئاتها الاجتماعية من السلطة وهي موظفه لديها ؟ ومثال على ذلك: نجد أن النقابات العمالية مثلاً تنظم مسيرات بالآلاف لتأييد القيادة السياسية، وفي المقابل لا تشارك في نضالات عمالية للتأمين ضد البطالة أو الفقر.

ثالثاً نظام "الكوتا" الحزبية ما بين فصائل منظمة التحرير وشطب خيار الانتخابات الديمقراطية. وإذا كانت فلسفة العمل النقابي تعتمد على انتخابات ممثلين النقابات نرى أن الواقع النقابي في فلسطين يشير إلى أن آخر الانتخابات أجريت لنقابات العمال على سبيل المثال قبل ١٥ سنة.

رابعاً الفئوية والعصبوية في تقديم الخدمات.

خامساً انحسار العضوية في النقابات، فمثلاً النقابات العمالية لا يتعدى حجم العضوية في نقاباتها ١٠٪ من عدد العمال.

وبالتالي فإن النقابات في وضعها وبنيتها الحالية عاجزة عن الإسهام في وقف المخطط الشاروني وفي تعبئة العمال والمهنيين للعب دور بارز في هذه المعركة.

يتطلب إصلاح الحركة النقابية اعتماد الإجراءات والتدابير التالية؛

أولاً سن قانون عصري موحد للنقابات العمالية يأخذ بمبدأ حرية التنظيم النقابي.

ثانياً توحيد الحركة النقابية من خلال تطبيق أحكام القانون السابق الذكر، وإجراء انتخابات حرة نزيهة من القاعدة إلى القمة آخذاً بمبدأ التمثيل النسبي.

ثالثاً إشراك الأعضاء في النقابات العمالية والمهنية في صنع القرارات ورسم الخطط والبرامج النقابية.

رابعاً تعبئة أعضاء النقابات على المستويين الوطني والنقابي من خلال برامج تقدمها النقابات.

خامساً إجراء تعديلات بنيوية في الاقتصاد الفلسطيني، تكفل توفير فرص عمل كبديل للخيار الوحيد بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر.

سادساً سن قانون للضمان الاجتماعي يشمل البطالة، لتمكين العمال من مواجهة الفقر.

سابعاً ضمان الاستقلال المالي والإداري كأحد أهم شروط أهلية النقابات، وانسجامها مع مفهوم المجتمع المدني، حتى تستطيع اتخاذ المواقف المعبرة عن مصالح الفئات الاجتماعية التي يُفترض أنها تشكلت منها أساساً.

المنظمات غير الحكومية:

يقع على أوليات المنظمات غير الحكومية العمل وفق الاتجاهات التالية:

- الضغط من أجل عملية الإصلاح الشاملة، والمطالبة بتعزيز الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتعزيز سيادة القانون، والترويج لمفهوم الحكم الصالح.
- التشجيع على بناء حركات اجتماعية، بصرف النظرعن الاختلاف الأيديولوجي والسياسي للجماعات والأفراد المشاركين في هذه الحركات.
- إبراز أهمية المشاركة في القضايا المطلبية والديمقراطية، ووضع الأحزاب والنقابات ضمن فئاتها المستهدفة.
- الدعوة والضغط لإجراء انتخابات نيابية موحدة وفق قانون ديمقراطي يعزز مشاركة الجميع، وبالتحديد المرأة على أساس قانون يضمن الكوتا كتدبير مؤقت يسهم في إتاحة فرص أمام النساء لخوض الانتخابات في إطاره.
- فضح طبيعة المخطط الشاروني الهادف لعزل المناطق الفلسطينية، ومصادرة ٥٨٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية، واستكمال الجدار، وهذا المخطط ليس تطبيقاً لخارطة الطريق، ولكنه رصاصة رحمة لخارطة الطريق وكل الاتفاقيات الدولية.
- تنظيم مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية لعزل مخطط شارون.
- دعوة صناع القرار في النظام السياسي الفلسطيني إلى إعادة النظر في البنية الراهنة، وإعادة البناء على أسس ديمقراطية وكفاحية.
- إعادة الاعتبار للعمل الأهلي والتطوعي في المنظمات لجذب الجماهير للفعل الاجتماعي والوطني والديمقراطي.

خامسا، آيلين كتاب؛ كيف نخرج من مأزق الانهيار؟

يتسم الوضع الفلسطيني بارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية للأسرة، وبتعطيل القوى الإنتاجية من خلال سياسة الإغلاق والحصار وبناء الجدار العنصري. كما يتسم بشلل الأحزاب السياسية والأطر الجماهيرية الفاقدة للبرنامج والرؤية التي لم تستطع أن تعيد إنتاج نفسها بسبب بيروقراطيتها وفئويتها وأفقها الفكري الضيق على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي. هذا بالإضافة إلى انهيار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التي أصبحت مهمتها امتصاص النقمة الشعبية من خلال التزوير والترويج لمعلومات خاطئة للاستهلاك المحلي، واتفاقيات تغامر بثوابت القضية الفلسطينية كحق العودة التي كانت أساسا لنضالات طويلة امتدت عبر قرن، أو مثقفين مغتربين أسماهم بعض الباحثين المحليين بالنخب التكنوقراطية المستحدثة المتخطية الحدود القومية، والمتركزة في المؤسسات الأهلية والمؤسسات الدولية التابعة للهياكل الرسمية للسلطة، لتسويق منتوجات مدرسة الليبرالية الجديدة. وتشكل هذه السمات المشتركة كارثة شاملة على الشعب الفلسطيني لا يمكن الخروج منها من خلال حل سحري يصنعه أحد أطراف المجتمع، بل يتطلب إعادة بناء شاملة تحدث على مراحل، تتشكل على أساس قضايا ذات أولوية تحددها أطراف المجتمع المدني الأمين على مصالح المواطنين. أميز، في مداخلتي هذه الأطراف وبين الأطراف الأخرى التي لحق بعضها بركب العولمة والاغتراب عن جذوره وأصوله، وأصبح همه فقط الكسب التجاري المالي الفردي، أما بعضه الآخر فدخل في علاقات التطبيع البائسة، وفرّغ من خلال برنامجه مفهوم السلام من مضمون عدالة قضيته ليحوله إلى استسلام بخس.

من هنا، وفي إطار هذا السياق أود أن ألخص بعض المبادئ التي تشكل بداية عمل موجه شكل في نظري مدخلا له أبعاد عملية مهمة. فعلى النخبة المثقفة والمميزة في جرأتها وصدقها وأمانتها لطموحات شعبها، المكونة من أفراد ملتزمين بقضيتهم الوطنية والديموقراطية المنضوية لحركات اجتماعية، وأحزاب سياسية وأطر حقوقية، التي بمجموعها تمثل طليعة مجتمعها أن تحدد موقف واضح تجاه عدد من القضايا الاستراتيجية، وأن تصوغ، خطابا يمكن أن يشكل بداية عقد اجتماعي سياسي قادر على تعبئة الجماهير.

وهذا يتطلب من الطليعة وقوى المجتمع المدني الحريصة الانطلاق من المواقف التالية:

١. إعادة تعريف المرحلة السياسية الحالية من جديد، بعيدا عن أي تشويه أو تشويش، تضع المفاهيم في إطارها الصحيح حتى لو لم يتماش تعريف هذه المفاهيم

مع الثقافة المعولمة الجارية في المرحلة الحالية، أو مع الديموقراطية الأمريكية الزائفة. فالمرحلة هي مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، تستخدم جميع أشكال المقاومة التي تشرعها المواثيق الدولية. وهي مرحلة تؤكد على البعد الديمقراطي في عملية التحرر من خلال الاعتزاز والافتخار بالتراث المقاوم، الذي تشكل أساسا من صمود شعبنا أمام التحديات الصعبة، وأهمها مواجهة الإجرام الاحتلالي اليومي.

٢. تحديد طموحنا، كمجتمع، في بناء دولة فلسطينية واضحة الحدود والمعالم، يكون مضمونها الديمقراطي ليس لفظيا بل يكون عمليا، ليؤسس لفكر ديموقراطي صحيح ينبثق من تجربتنا الأهلية ويتلاءم مع احتياجات شعبنا بما يسهم في بلورة وعي اجتماعي وسياسي تقدمي يواجه الأيدلوجيات الأصولية.

٣. بلورة موقف اجتماعي تنموي يضع أسس المجتمع المستقبلي ليعالج بدون خجل أو تردد مظاهر الفساد وسلطوية النظام السياسي، ويصوغ رؤية المجتمع المستقبلي الذي تطمح له الفئات المجتمعية لتعبئة المجتمع وفئاته من جديد. فالتعبئة لا تكون فقط على برنامج تحرري في إطاره الوطني، بل في إطاره الاجتماعي بدفع المجتمع للوصول إلى المساواة والعدالة الاجتماعية (أذّكر بنماذج العمل التطوعي ومبادئه).

٤. تحديد من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء في هذه المرحلة، حتى لا يتم خلط الحابل بالنابل، أو خلط الأوراق بشكل يصعب علينا الحسم. فمن الضروري في هذه المرحلة أن يكون لدينا موقف واضح تجاه الأحزاب الصهيونية التي لا يختلف بعضها عن بعض في الجوهر، وعلينا عدم المراهنة على أمريكا عدوة الشعوب، أو الاستمرار في تزوير الحقيقة وإلهاء الناس بترقب باجتماعات وحوارات واتفاقيات فارغة، أو إيهام الناس بأنه يمكن لأمريكا أن تضغط على إسرائيل وأن تقيم الحل السياسي العادل. هذه الأكذوبة أصبحت مكشوفة، ويجب أن لا نسمح لها بالاستمرار و إضعاف عزيمة المقاومة. أما على المستوى العربي، فالمطلوب هو بلورة موقف واضح يشكل أساسا لقراءة الواقع العربي الذي تمثل فيه الأنظمة العربية الرسمية جميعها بدون استثناء ولاء وتبعية كاملة للنظام العالمي. بالمقابل يجب أن نعمق علاقاتنا مع الجماهير العربية لنبث فيها وفينا الآمال لمستقبل أفضل.

٥. يجب مخاطبة الأكاديميين والمثقفين بجرأة وصدق وأمانة حول دورهم التاريخي الذي نقل مجتمعات أخرى من مجتمعات إقطاعية دكتاتورية أو سلطوية إلى ديموقراطية، وأن يتم إعادة صياغة خطابهم ليكون قنديلا أمام الفئات الشابة التي تعيش، راهنا فراغا ثقافيا سياسيا تسيره يوميا سلع النظام العالمي.

لذا أقترح، تطبيقا لهذه المبادئ، تشكيل منتدى اجتماعي يرعاه المثقفون، ويكون هذا المنتدى منبراً لمثقفي الأطر الطلابية، والنسائية، والعمالية، والكتاب والصحفيين، والأكاديميين، على أن يستهدف الشباب. ويحرص المنتدى على تشكيل ثقافة بديلة مقاومة تعيد الإنسان كسيد وصانع للأحداث. أرى أنه من المفيد أن نعيد تجربتنا الديموقراطية السابقة حول العمل التعاوني، التي حملت مبادئ وقيماً أخلاقية وإنسانية، وأن نعيد هذه التجربة عبر منتدى ثقافي اجتماعي قادر على أن يواجه التحديات الحالية، ويكون حافزا ومحركا لبلورة حركات اجتماعية وسياسية. فقراءة الواقع بشكل دقيق وموضوعي لا يبشر بأن الأحزاب السياسية الراهنة قادرة على أن تعيد إنتاج نفسها بشكل يليق لتحديات المرحلة، فلنترك مساحة لمبادرات فردية وجماعية متواضعة يمكن أن تولّد قيادات شابة ديناميكية وتخلق جماعات ضغط، وربما حركات اجتماعية تستطيع مواجهة التحديات الخارجية والداخلية على السواء.

سادسا، أشرف العجرمي؛ تنظيمات المجتمع المدني: الدور الغائب والمطلوب

ربما لا يتفق الفلسطينيون على إنجازات الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" إذا كانت هناك إنجازات أصلاً، ولكن هناك اتفاق واسع إلى حد كبير حول الانعكاسات السلبية الهائلة التي ترتبت على السياسة العدوانية الإسرائيلية المنهجية التي جاءت في إطار الرد على المقاومة الفلسطينية. ويمكن القول إن المجتمع الفلسطيني عاد سنوات طويلة إلى الخلف بعد عملية الدمار الهائل التي طالت مؤسسات السلطة والبنية التحتية الفلسطينية، وعمليات القصف والتصفية التي راح ضحيتها آلاف الفلسطينيين بين شهيد وجريح، وتسببت في أعداد كبيرة من الإعاقات الجسدية. هذا عدا الآثار النفسية العميقة الناجمة عن العدوان والضائقة الاقتصادية الخانقة التي تسبب بها الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني وعمليات تجريف الأراضي المزروعة واقتلاع الأشجار، وتدمير المصانع والورش ووقف العمل في إسرائيل.

وقد ترافقت الخسارة المادية على الأرض مع خسارة سياسية لا تقل خطورة، حيث تراجع التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، وجرى وصم الكفاح الفلسطيني بالإرهاب في ظل خلط الأوراق الذي حصل في الساحة الفلسطينية، وحالة الفوضى التي شهدتها على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين وخاصة في إطار المقاومة المسلحة، وبالذات تنفيذ العمليات التفجيرية ضد أهداف مدنية في إسرائيل. كما حظي مشروع شارون الذي يستهدف منع قيام دولة فلسطينية وقطع الطريق أمام أية تسوية سياسية بدعم الولايات

المتحدة، وتفهم من أطراف الرباعية الدولية في ظل غياب أي مبادرة فلسطينية قادرة على مواجهة الخطر الذي يحمله هذا المشروع.

ويشهد المجتمع حالة من الاضطراب التي أصابت النسيج الاجتماعي في ظل استمرار انحسار وتراجع الكثير من القيم الإيجابية التي كانت سائدة في العلاقة بين الناس لصالح قيم سلبية، تتراوح بين استشراء الفساد بكل أشكاله، وبين التطرف والعدمية، وشيوع الأصولية، والاعتماد على الغيبيات في معالجة أوجه الأزمة التي تعصف بالمجتمع.

ومن أبرز مظاهر الخلل والأزمة الفلسطينية ضعف السلطة وتشظيها، وازدياد حدة الصراعات بين جماعاتها وأجهزتها وخاصة في إطار حزب السلطة، وأيضاً غياب دور تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب واتحادات شعبية ونقابات مهنية ومنظمات أهلية وغيرها، مع أن المنظمات الأهلية تحديداً كانت فعالة أكثر من باقي مكونات المجتمع المدني الأخرى لطبيعة مهماتها ودورها، ولكن هذه الفعالية لم تكن بالمستوى المطلوب نظراً للظرف الفلسطيني العام، وللمشكلات التي تعانيها هذه المنظمات كجزء من الحالة الفلسطينية. وغياب دور تنظيمات المجتمع المدني يعني تحييد القطاعات الحية والمؤثرة في المجتمع الفلسطيني عن الإسهام بقسطها في العملية الكفاحية وفي إطار عملية البناء الديمقراطي.

هذا الواقع الفلسطيني الصعب لا يعني بطبيعة الحال أننا وصلنا إلى وضع ميئوس منه، فهناك متسع لفعل الكثير من أجل وقف عملية التدهور الجارية على المستويين الداخلي والخارجي وتطوير بنية المجتمع الفلسطيني على أسس أكثر ديمقراطية. وهناك دور أساسي ومهم لتنظيمات المجتمع المدني تستطيع الاضطلاع به في إطار هذه العملية.

تستطيع الأحزاب والفصائل المختلفة على سبيل المثال أن تتعاون مع السلطة، وتضغط عليها في نفس الوقت، من أجل اعتماد خطة سياسية فلسطينية يمكنها التصدي للتحديات التي تفرضها المخاطر الراهنة في إطار إعادة الاعتبار لبرنامج السلام الفلسطيني (حل الدولتين)، وتوحيد الخطاب الرسمي وتخليصه من سمة الازدواجية الضارة. وليس من المفروض هنا أن يحصل إجماع شامل على كل بنود ومفردات هذا البرنامج وهذا الخطاب، ويكفي أن تتوافق الأغلبية عليه وتعتمده السلطة والمؤسسة القيادية.

وبالتوازي مع ذلك يفترض أن يتكاتف الجميع من أجل وضع حد للفوضى والتسيب وحالة الفلتان التي تشهدها السلطة والمجتمع الفلسطيني على أساس وحدانية، السلطة وسيادة القانون والنظام. وهذا لا يتأتى إلا بإجراء إصلاح جدي في الجهاز القضائي لتفعيل دوره ومنحه الصلاحيات والاستقلالية اللازمة لفرض القانون، وأيضاً في الأجهزة الأمنية التي يجب توحيد مرجعيتها وتحديد مهامها بدقة في إطار التكامل واحترام القانون وتطبيقه، أولاً بانضباط هذه الأجهزة نفسها، وتخليصها من القيادات والعناصر التي تحول دون اضطلاعها

بواجبها في حماية أمن المواطنين والمجتمع.

وفي هذا السياق هناك أهمية خاصة لإجراء إصلاحات ديمقراطية جذرية في النظام السياسي الفلسطيني برمته، بدءاً باعتماد قانون أساسي يراعي الوضع الراهن، ويؤسس لبناء مؤسسة ديمقراطية قائمة على التعددية واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين. وهناك حاجة كذلك لإعادة النظر في بنية وأداء المؤسسات السلطوية المختلفة لجهة ملاءمتها للدور المطلوب منها في هذه المرحلة وفي المستقبل.

ويكون إجراء انتخابات محلية وعامة تشارك فيها كل القوى والأحزاب السياسية بعد تعديل النظام الأساسي وقانون الانتخابات، خطوة ذات مغزى على طريق البناء الديمقراطي السليم.

هذه المهمات وغيرها يمكن أن تتجند من أجلها الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المعنية بإصلاح وضع السلطة والمجتمع، بالإضافة طبعاً إلى الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية التي ينبغي أن تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن القطاعات التي تمثلها، لتحصيل حقوقها، ورفع مستوى معيشتها، وتعزيز مكانتها في المجتمع. وهذا بدوره يقود إلى الاضطلاع بمهام وأدوار أكبر نحو الإصلاح والتغيير.

غير أن تنظيمات المجتمع المدني وخاصة تلك المعنية بالإصلاح والتطوير الديمقراطي لا يمكنها القيام بأي دور أو مهمة جدية إذا لم تبدأ بإصلاح أوضاعها، وإشاعة الديمقراطية في صفوفها، وإجراء الانتخابات الداخلية، وتجديد هيئاتها القيادية، وتطوير لوائحها ونظمها حتى تصبح مؤهلة للواجبات الكبيرة الملقاة على عاتقها.

ولا يمكن لحزب سياسي أو منظمة أهلية أو اتحاد وغير ذلك أن يطالب بالديمقراطية والتعددية، في حين أنه يعاني من تكلس هيئاته، وسطوة قياداته، وغياب الديمقراطية في صفوفه، على طريقة القول "يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم". ففاقد الشيء ليس فقط لا يعطيه بل لا يكون صادقاً في الدعوة إليه حتى لدى الآخرين.

ويفترض أن تتعالى الأحزاب والفصائل التي تعتبر من أهم مكونات المجتمع المدني، على دورها البائس الذي ارتضته خلال السنوات الماضية كشريك في حالة الفساد والفوضى، أو كمبشر من بعيد يخشى أن تتسخ يداه بالانغماس الفعلي في العملية النضالية من أجل التغيير، وتبدأ بشكل مواظب ومستمر في كفاح محدد الأهداف والمراحل من أجل درء المخاطر التي تتهدد القضية الوطنية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني. وهذه العملية جدير أن يجري الشروع بها وتنفيذها بغض النظر عن التطورات والمتغيرات التي قد تحدث هنا وهناك. وهذا لا ينبغي أن يكون جزءاً من تنفيذ اشتراطات دولية أو إقليمية بل بالأساس نابعاً من المصلحة الفلسطينية العليا أولاً وأخيراً.

ومن غير الممكن الفصل بين الكفاح السياسي ومقاومة الاحتلال التي من المفروض أن

يشارك فيها الشعب بكافة فئاته وقطاعاته في سياق عملية تقود إلى تحصيل الحقوق الوطنية بإقامة الدولة المستقلة في حدود العام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين، وبين مهمات الإصلاح والبناء الديمقراطي والاهتمام بحاجات الناس ومطالبها وهمومها اليومية. فهذا مشروع متكامل، وأي نجاح في أي جزء منه يسهم في تحقيق نجاحات الأجزاء الأخرى، ويدفع إلى الأمام العملية برمتها.

جانب من النقاش العام

لبنى عبد الهادي: أنا اتفق تماماً مع طرح الأستاذة آيلين كتاب، أي أن يتم البدء في عملية التغيير الاجتماعي عبر منتدى اجتماعي، أو تنشيط دور النخبة في التغيير الاجتماعي. أرى أن السبب لا يمكن في النظام السياسي فقط، بل في النظام الاجتماعي القائم عندنا الذي يدعم النظام السياسي. يجب أن يحدث تغيير اجتماعي، وهذا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني التي عليها تغير النظام الاجتماعي القائم على العشائرية والفئوية والتعددية الفصائلية. الحركات الاجتماعية وسيلة، المنتدى الاجتماعي الذي دعت إليه آيلين، ينبغي أن يُدخل تغييراً على النظام الاجتماعي وليس على النظام السياسي فقط. النظام الاجتماعي يجب أن يكون هدف مؤسسات المجتمع المدني، وأن تقوم بالتالي بتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة مواضيع من أجل التغيير الاجتماعي. وباستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور مهم كمجموعات ضاغطة من أجل تعزيز الديمقراطية، وتقوية بعض القطاعات والشرائح حتى تزيد من مشاركتها في اتخاذ القرار...
أؤكد على ضرورة العمل على النظام الاجتماعي وزيادة المأسسة، وإعادة الاعتبار لروح العمل التطوعي داخل القطاع الأهلي، والدمج ما بين العمل المهني المحترف والنشاط التطوعي، وتعزيز الشفافية، وتنشيط الاتحادات.

جميل هلال: برأيك هل هذا كاف لإزالة الاحتلال؟

لبنى عبد الهادي: لا إطلاقا، لكنني أرى ان النظام الاجتماعي بحاجة إلى جهد كبير ....

جورج جقمان: أشعر أن المجتمع المدني يتحدث مع نفسه، أو أنه متقوقع على ذاته. لأية درجة يستفيد المجتمع المدني من الإعلام المفتوح - الصحف والمجلات والراديوهات والتلفزيونات واللقاءات والندوات...؟ أرى خمولا في محاولة التأثير على الرأي العام.....

رمزي ريحان: لدى المنظمات الأهلية والتنظيمات والمؤسسات المختلفة أفكار عدة....لا أريد أن أقول لهذه ما عليها فعله، لكن عليها أن تؤثر في الجمهور، يمكن أن تكتشف كيف

يفكر الجمهور عبر أسئلة مفتوحة أو خيارات محددة، اليسار متقوقع على ذاته .....

ايلين كتاب: انسحب اليسار من الساحة...

جميل هلال: اليسار متقوقع والتيار الإسلامي بات يهيمن على المجتمع المدني، والدلائل على ذلك كثيرة..

جورج جقمان: هناك تيارات سائدة أو مسيطرة وتيارات أصبحت أقلية، لكن هذا الوضع لن يدوم للأبد. التيارات التي تشكل الآن أقلية لا تسعى للبحث عن آليات ملائمة لتوسيع تأثيرها، فهي متشبثة بآليات محصورة، أو هي خائفة أن تعبر عن آرائها، لا أدري....

عبد الكريم البرغوثي: فكرة النزول للجمهور فيها نخبوية تعيق معرفياً... ما امكانيات الوصول للجمهور؟ وبالتالي فالتواصل ينبغي أن يتم بخيارات. هل حقاً يوجد فراغ سياسي؟ في رأيي لا يوجد فراغ سياسي، بل إن ه ،ك مشروعا سياسيا غير مقبول لنا، لكنه قائم وممارس من قبل الإسرائيليين وبموافقة أمريكية، والسلطة الفلسطينية تُحاول أن تحافظ على نفسها بطريقة أو باخرى، وتتأقلم مع ما هو مطلوب.... السلطة يمكن أن توافق مع خطة انسحاب شارون، ويمكن أن تتسلم الوضع وتسوقه على أنه بطولة فلسطينية. يوجد، "امتلاء" سياسي، إذا جاز التعبير، ولا يمكن مقاومة هذا الامتلاء إلا بإزاحة المشروع الوطني الفلسطيني. هل نحن حقاً بحاجة للدولة، هل نحن إذا أسمينا المرحلة مرحلة تحرر وطني ديمقراطي فإن مصيرها سيكون الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الضفة الغربية، أم أننا نريد دولة واحدة، وبالتالي فإن وجود السلطة أصبح عبئا على الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يوهمنا بوجود فراغ سياسي، لان عدم وجود الفراغ السياسي يقصد به مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي مسار أوسلو المعهود. فإذا لم يعد مسار أوسلو قائما فإنه لا مفاوضات، وهذا يوحي بفراغ سياسي.. الموجود هو الاحتلال.

طرح حل السلطة طرح موجود عند الجمهور وعند بعض النخب، ماذا بعد حل السلطة.. هناك مشكلة إن بقينا متوهمين بأن مآل النضال الفلسطيني هو إقامة دولة وطنية فلسطينية في الضفة وغزة. يجوز أن الحل يتمثل في الدولة الواحدة، وأنا لا أفضل استخدام كلمة ثنائية القومية؛ لأن الدولة الواحدة هي دولة لكل مواطنيها. الآن في فلسطين كل مواطن هو دولة... علينا أن نتجرأ ونقول: إننا لا نريد دولة ...

جميل هلال: وجود يسار ديمقراطي حاجة موضوعية لمجتمع تقدمي، مجتمع يقوم على العدالة والمساواة والحرية. هذه حاجة قائمة الآن أكثر من أي وقت مضى.. لدينا ولدى المجتمعات العربية الأخرى، إنها حاجة باتت ملحة. الدولة الواحدة (أو ثنائية القومية) شعار رفعته المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينيات، ولا يعود إلى إدوارد سعيد أو غيره. نريد خطابا تقدميا أولا لأنفسنا ولمن يريد أن يسمع في العالم وفي إسرائيل.. نريد رؤية واستراتيجة

تترجم هذه الرؤية إلى خطوات وخطط...

هديل قزاز: الدولة الواحدة، يا عبد الكريم، ليست طرحا جديد فقد طرحت من منظمة التحرير سابقا كما قيل. لكن الحديث عن آليات جديدة إبداعية يحتاج إلى بوتقة جديدة، وهذا غير موجود حتى الآن. المشكلة هي الوسطية، نحن وسطيون في كل شئ، بدءا من موقعنا الجغرافي في رام الله. من الذي يتكلم وكيف يتم تسطيح الأمور، وكل واحد يتكلم حول كل شيء وكأنه خبير فيه. هذا يغيب التخصص في المواضيع، ويعوّم الأمور، ويلغي إمكانية وجود مجموعات ضغط. مطلوب عند طرح قضية أن يكون الذي يطرحها متمكنا منها أو متمكنة منها ويعرف ماذا يريد.. وهذا يستدعي التخصص، وهذا يختلف عن المهنية. مطلوب التخصص في قضية أو مجموعة قضايا، وهذا هو ما يدعم تغيير المجتمع، وهذا ما نفتقر إليه. واعتقد أنه من ضمن تشخيص الوسطية هو عدم رؤية ما يجري في أماكن أخرى خارج رام الله. هناك تشكيلات لمؤسسات أهلية كثيرة وجديدة، وفيها نخب شبابية جديدة لا نسمع لها، وهي موجودة في غزة، وموجودة في نابلس، وفي أماكن أخرى... حدث أن التقيت قبل أيام بمجموعات تقدمت بمنح لدراسات عليا، من: قلقيلية، وجنين، والخليل، وفوجئت بنشاطهم وحيويتهم و برؤيتهم الواضحة. أي أن بذور التغيير موجودة عند نخب شبابية جديدة، وهي تتحدث بطريقة مختلفة...

ريما حمامي: لا ينبغي أن يقود الحديث عن اليسار وعن المثقفين إلى أن لهم تأثيراً بدون بنية سياسية، وهم لا يستطيعون أن يكونوا قيادة حقيقية أو أن يوفروا اتجاهاً إلا إذا كانوا جزءاً من شبكة متكاملة. فبدون بنية وآلية فإن المثقفين ليسوا سوى أصوات وليس قيادة أو أصحاب تأثير حقيقي... في حركة حماس نجد أن هناك قنوات تربط بين المفكرين وبين رجل الشارع. منذ أوسلو ونحن نتكلم عن يسار ديمقراطي، وعن حركة سياسية بديلة، ولم يحدث شيء حتى الآن. هناك وضع بنيوي يمنع أن يحدث تحول مثل هذا. فالمشكلة لا تكمن في غياب العقول والخبرة والالتزام، فهذه موجودة. هناك ما هو بنيوي يمنع هذا من الحدوث.. هناك قوى صحية وعميقة داخل المجتمع، لكن لا أرى أمكانية لحركة سياسية جديدة.. السلطة لم تعد تمثل حضورا إلا من زاوية توفير عمل، وهذا مهم، وفي الوقت نفسه تنمو حماس بحكم البنية التي تملكها وقدرتها على مخاطبة حاجات الناس...

نداء أبو عواد: ما سمعته من سيناريوهات ومن تعليقات يشير إلى أن لا إمكانية جدية لأي تحول أو تغيير جديد، بل إن التحول المحتمل يسير نحو الأسوأ... لكن المقترحات المطروحة تبقى مقترحات مجردة، أي لا تطرح من يتولى المهمة. اليسار يمكن أن يقود عملية التغيير، لكن اليسار يحتاج لمن يستنهضه...

آيلين كتاب: هناك طلبة وحركات اجتماعية....

نداء أبو عواد: من يشكل المنتدى الذي تكلمت عنه؟، ومن سيعمل معه ويتابعه.. فالأحزاب السياسية متراخية متراجعة راكدة. انظري إلى طلبة بيرزيت نجد أحداثا مثل رفح تجري، والدنيا تغلي، والحركة الطلابية في بيرزيت تتفرج، رغم أنها شكلت قيادة الحركة النضالية في فترة من الفترات. هذه الحركة الطلابية من يستنهضها لتصبح جزءا من النضال؟ كيف يمكن للنخبة أن تبني علاقة وثيقة مع الحركة الجماهيرية؟ نعرف أن النخبة بعيدة عن الحركة الجماهيرية، لكن ما آليات التواصل بين هذه النخبة والحركة الجماهيرية؟ هناك بدايات كما تقول هديل. هناك من يعمل في الميدان. أنا أعرف عن مجموعات تعمل، وتحديدا في مناطق التماس، حيث هناك صراع يومي مع الاحتلال. هذه المجوعات مضطرة لأن تضع استراتيجيات للمقاومة وللتصدي للممارسات الموجهة ضدهم. كيف يمكن للنخب أن تعمل بين الناس؟ كيف تبني أنوية جديدة، وليس فقط عملاً تطوعياً؟ وليس فقط لجاناً كما كان في الانتفاضة الأولى. المهم كيف يتم التقاط آليات عمل جديدة؟ وكيف يتم تطويرها وتنميتها؟ يمكن للنخب أن تساعد بهذه القضية، أي كيف يمكن لها أن توجه مسار البدايات لا أن تخربها لأنه ممكن للنخب أن تدخل وتخرب....؟

جميل هلال: يجري تركيز أكثر عن اللازم حول النخب. في الواقع الحركات الاجتماعية ذات القاعدة الجماهيرية هي التي تجذب المثقف وليس العكس. و الأحزاب الناشطة والناهضة هي التي تجنب إليها المثقفين وغيرهم. لنتذكر كيف كانت حركة حماس قبل ١٠ او ١٢ سنة، حيث نجد برنامجها متخلفاً جدا، والآن باتت تستخدم، إلى حد ما، خطابا يستلهم المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان. عندما تنشأ حركة ناشطة اجتماعية فإنها تولد انحيازات لها، وهذا ينطبق على الأحزاب والتنظيمات السياسية، سواء كانت من اليمين أو كانت من اليسار، أو من الوسط، وقدرة الحركة على جذب الكفاءات يطور الحركة نفسها، ويولد مثقفين عضويين...

هديل قزاز: ما أود أن أضيفه أن لدى الشباب الذين أشرت إليهم ميزة أساسية وهي غياب أي خوف من غياب ياسر عرفات ولا من تغييرات جذرية للسلطة، وهي مرشحة لأن تأخذ دوراً قياديا...

جميل هلال: لكن هل هذه مجموعات محلية أو وطنية...؟

هديل قزاز: قد تبدو مجموعات محلية، لكنها ليست محليه؛ لأن لها ارتباطات تنظيمية وسياسية، وتحديدا لها ارتباطات مع القيادات الشابة في فتح ...

جورج جقمان: اسمحوا لي بأن أقول بداية إني أوافق مع ريما بخصوص موضوع المثقفين، إنه إذا لم يكونوا مرتبطين بحركة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي فإننا نتكلم عن أفراد.

فمن الواضح أن الفعل السياسي يلزمه تنظيم. الفرد يمكن أن يكون صوتاً وضميراً وغير ذلك، لكنه لن يكون فاعلا سياسيا، وأكبر دليل على ذلك هو حيدر عبد الشافي الذي يشكل ضمير الأمة، ولكنه غير فاعل سياسياً. بخصوص ما ذكر حول الفراغ السياسي فأنا لم أقل أن هناك فراغاً سياسياً، قلت إن الوضع لا يحتمل استمرار وجود فراغ سياسي إلى فترة لا متناهية، لكن حاليا ليس هناك فراغ سياسي. مبادرة شارون حاولت أن تعبّيء الفراغ. لم أكن أقصد أن ألقي بظلال تشاؤمية من خلال التحليل الذي عرضته. كنت محددا بالوقت، إذ كان ممكنا أن أتكلم بتوسع عن أشياء أخرى. برأيي أن لموضوع الجدار جانبا مهما للعمل. لكن إذا كان هناك قرار من محكمة العدل الدولية لصالح الجانب الفلسطيني فهناك إطار شرعي لمناهضة الجدار على صعيد أوروبي. ليس فقط جدارا، فهو مشهد ورسالة سياسية في آن واحد. ويسمح بإعادة فتح ملف الاحتلال، لكن واقع الشرذمة السياسية الداخلية عامل معيق، والقضية الأساسية التي ينبغي ان تحل هي تغيير النظام السياسي. هناك دائما توتر بين التحليل الذي يسعى إلى أن يكون متجردا وبين التفاؤل الضروري للفعل السياسي، يعني ينبغي أن يكون هناك متسع لإرادة سياسية للعمل بغض النظر عن التحليل لأنه في الأخر من يعمل ويسعى يرى نتائج، حتى لو كانت هناك صعوبات، ولكن عدم الفعل يعني انهياراً، ويصبح الشخص عنده مشاريع فردية. هذا ما حصل خلال فترة اوسلو. الذي يقاوم الان في غزة يقاوم بدون تحليل سياسي؛ لأنه هناك شئ مفروض عليه بغض النظر عما سيحدث لاحقا... أنا برأيي أن هناك توترا بين الموقعين. أنا كنت اتحدث عن موقع واحد فقط. لو سألني شخص الآن: أنت ماذا تؤيد الآن؟ سأجيب بأنني مع استمرار المقاومة؛ لأنها في رأيي الشيء الوحيد الذي يحرك الوضع السياسي. هذا حدث في الانتفاضة الأولى، ويجري الآن في الانتفاضة الثانية. يعني أنه سيتم خلق مسار سياسي، لكن القرار بقبول أو عدم قبول المطروح سياسياً يصبح هو السؤال.

الانتفاضة الأولى جاءت بمدريد وأوسلو. من سيقطف ثمار الانتفاضة الثانية سياسيا؟ من سيقطف ثمارها السياسية هو صاحب القرار السياسي، أو من سيكون في وضع يقول لا للمعروض سياسياً، وهنا نعود لمشكلة السلطة، السلطة المقررة. أي عمل ميداني له أهداف سياسية. والسؤال العمل الميداني الحاصل هو عمل مفروض علينا...السلطة تعمل للحفاظ على نفسها، هذه هي الأولوية الأولى ولا أولوية غيرها، لذا أنا أقول: إن الأولوية هي لتغيير النظام السياسي الفلسطيني بغض النظر عما سنصل إليه بعد ذلك.

جميل هلال: ماذا يعني تغيير النظام السياسي؟ ليس هناك آلية غير الانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات، وهذه تواجه إشكاليات الآن... أو هناك أزاحة عرفات، وترك الأمور تتطور..

ايلين كتاب: أريد توضيح قضيتين. الأحزاب السياسية لا يمكن إعادة إنتاجها، هناك أزمة

ثقة في هذه الأحزاب، حتى أزمة ثقة بالأفراد الذين في هذه الأحزاب، ولذا فهي انتهت... لذا أركز على نوع مميز من المثقفين وليس على أي مثقف. معظم المثقفين العرب انهار وأصبح متساوقاً مع الأنظمة العربية. هناك أفراد انسحبوا من الأحزاب لان هذه الأحزاب لم تتطور معهم، لانهم تطوروا أكثر منها. إذا بقينا نقوم بتحليل كلي (ماكرو) فلن نعمل شيئا. تذكروا بأن العمل التعاوني جلب الشباب للأحزاب. لذا أقول إن هذه هي آلية وليست البديل، لأن الحزب السياسي هو الأداه في التغيير. لكن كيف لهذه الأحزاب النائمة التي بعض أصولها طبقية فلاحية متخلفة وعشائرية أن تبدع مجددا؟ هي بحاجة لنواة جديدة حديثة، نخبة حديثة. أنا وجدت هذا في الطلاب، عندما يأتي الشباب للسؤال عن ما العمل؟ نلمس حجم الفراغ. يريدون أجوبة وليس من يوفر لهم الأجوبة.. وهؤلاء ما زالوا أعضاء في أحزاب وفي أطر طلابية، وهم من جبهة العمل الطلابي ومن حركة الشبيبة.. كيف يمكن أن نواجه الأصولية في الجامعة؟ رئاسة الجامعة غير قادرة على المواجهة، وتتظاهر أنها لا ترى ما يجري يومياً، أو تكتفي بنشر بيان اعتذار في بعض الأحيان مثلا.

نريد أن يبدأ الحزب الجديد. نحن منسحبون من الأحزاب، كيف بنا نبدأ؟ لماذا لا نبدأ بمنتدى ثقافي...؟ وبعد ذلك نرى.. لدينا أزمة ثقة بالقيادات الحزبية الموجودة التي كان لها تاريخ إيجابي، لكنها باتت غير قادرة على التقدم .. لذا فكرة المنتدى.. نبدأ الآن في جامعة بيرزيت...الأحزاب غير قادرة الآن على لعب دور أساسي في هذه المرحلة لأنها في هذه المرحلة هذه الأحزاب انتهت....

تقارير

تقرير أولي
ثلاثة أحياء في زمن الحرب والصراع

إعداد رولا أبو دحو، معهد دراسات المرأة

هذه المادة جزء من تقرير أشمل حول بحث يشرف عليه معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، يتناول التغيرات التي أدخلتها حالة الحرب والحصار والمقاومة على أوضاع وعلاقات الأسرة والمجتمعات المحلية في ثلاثة مواقع متجاورة. وسيعرض العدد الثالث من الدورية الذي سيصدر في العام ٢٠٠٥ على عرض لبعض نتائج هذا البحث.

يسعى البحث لمعرفة كيفية تعامل الأسرة الفلسطينية والمجتمعات المحلية مع حالة الصراع الحاد الأشبه بظروف الحرب السائدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر أيلول العام ٢٠٠٠، من خلال دراسة ثلاثة أحياء متجاورة من مدينتي رام الله والبيرة. فهو يسعى إلى فحص العلاقات داخل الأسرة، وعلاقة هذه مع المؤسسات والأسر الأخرى، ويرصد، في الوقت نفسه، طبيعة العلاقات والأوضاع والتفاعلات المختلفة داخل كل موقع من هذه المواقع، وما استجد على أوضاعها خلال سنوات الانتفاضة الثانية.

تشكل الأحياء الثلاثة وحدة جغرافية متصلة، رغم ما تحمله من تباينات في سماتها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. مخيم الامعري المكتظ باللاجئين يتسم بأوضاع اقتصادية صعبة، ومعظم سكانه من فئات كادحة أو معدمة. وموقع أم الشرايط في مدينة البيرة توسع بشكل كبير بعد نشوء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وسكانه خليط من وافدين

من مناطق مختلفة، تتشكل نسبة عالية منهم من الطبقة الوسطى الدنيا. والموقع الثالث هو المصيون، أحد أحياء رام الله القديمة الذي يتميز ويعرف كأحد الأحياء "الراقية"، ومعظم قاطنيه من الفئات العليا من الطبقة الوسطى.

تشكل الأسرة المعيشية الوحدة الأساسية للبحث، إضافة لمؤسسات المجتمع المحلي للمواقع الثلاثة. حيث تسلط الأضواء على الأسرة في علاقتها مع العائلة الأوسع، والجيران، ومع المؤسسات المحلية والوطنية والدولية، آخذين بالاعتبار بعد النوع الاجتماعي في هذه العلاقات وتفاعله مع العناصر المختلفة.

يركز البحث على سؤالين مركزيين:

يخص السؤال الأول ما يمكن تسميته بـــ "إستراتيجيات البقاء" للأسرة الفلسطينية في الظروف السائدة منذ أيلول ٢٠٠٠ وحتى الآن، ودور للشبكات الاجتماعية في هذه الإستراتيجيات، وموقع علاقات النوع الاجتماعي، ودور المؤسسات والتنظيمات في حياة سكان هذه المواقع.

ويتفحص السؤال الثاني إمكانية التعامل مع هذه المواقع كمجتمعات محلية، ودور الفئات الاجتماعية المختلفة (نساء، شباب، إلخ) والمؤسسات واللجان المحلية والتنظيمات السياسية في تشييد واقع هذه المواقع بالاستناد إلى مقارنات بين الانتفاضة الأولى والثانية.

لماذا الأمعري وام الشرايط والماصيون...؟

حالت ظروف الاجتياح والحواجز العسكرية ولتي شملت مختلف مناطق الضفة الغربية دون الاختيار الأوسع من مواقع سكانية. ومن هنا وقع الاختيار على المواقع الثلاثة المذكورة، وبخاصة أنها احتوت على التنوع المطلوب لسمات تجمعات كان من أهداف مشروع البحث دراستها، وكونها تقع ضمن الحدود الجغرافية المتاح الحركة داخلها. كما أن التواصل الجغرافي بين هذه المواقع الثلاثة أضاف عاملا مشجعا لاختيارها، وبخاصة أنها تتباين من حيث أوضاعها الطبقية، و تكوينها السكاني، وأسلوب حياة كلا منها.

شيء عن المنهجية

يستخدم البحث بشكل أساسي أساليب من البحث الكيفي، وعلى مسح إحصائي لمعرفة ما دخل على هذه المواقع من تحولات سكانية واقتصادية ما بين التعداد العام للسكان والمساكن والمؤسسات في نهاية العام ١٩٩٧، و ربيع العام ٢٠٠٤.

وعلى صعيد أساليب البحث الكيفي جرى ويجري ما يلي:

- مسح ميداني لتحديد منطقة البحث ومسح لمعالمها الأساسية: واستهدف هذا المسح رسم صورة عما هو موجود من منازل وبيوت وعمارات، وما هو مسكون منها، ونوعية البناء والخدمات المرفقة به من حديقة وسور ومصعد، والشبكات الخدماتية المتوافرة في الموقع من كهرباء ومياه وهواتف، ووضع الأرصفة والشوارع وإشارات المرور، ونوع المؤسسات العاملة في هذه المواقع (أهلية وحكومية ودولية)، ونوع الخدمات الطبية من عيادات ومستوصفات وصيدليات، وجمعيات أهلية، ومدارس، ودور الحضانة، ورياض أطفال، وأنواع النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية من أندية وجمعيات ولجان شعبية، إضافة لدور التنظيمات السياسية والهيئات الدينية فيها، وأخيرا أشكال النشاط الاقتصادي – الخدماتي الموجودة من محال تجارية وورش ومصنع ومقاه ومطاعم، وباعة متجولين أو أكشاك..

- إجراء مقابلات معمقة مع معرفين من الأحياء الثلاثة. فقد قام فريق البحث الميداني بسلسلة من المقابلات المعمقة مع أشخاص على معرفة بهذه المواقع يسكنون فيها منذ فترة غير قصيرة، وذلك للتعرف على تاريخ الموقع، وأهم الأحداث التي تعرض لها أو تأثر بها الموقع في السنوات العشر الأخيرة، وأهم المشاكل التي تواجه هذه المواقع، وتأثير الانتفاضة والاجتياح عليها. وكذلك لأخذ فكرة عامة عن دور المؤسسات الفاعلة فيها.

- إجراء مقابلات معمقة مع أسر معيشية في المواقع الثلاثة: الهدف من هذه رسم معالم للعلاقات الاجتماعية في كل من المواقع الثلاثة من جانب، ولرسم صورة عن العلاقات بين أفراد الأسرة ومع مؤسسات المجتمع المحلي وما دخل عليها من تحولات خلال الانتفاضة الثانية، من جانب ثان. بالإضافة سجلت هذه المقابلات آراء أفراد الأسر حول عدد من القضايا العامة، بما فيها تجربتهم خلال الانتفاضة الثانية والظروف التي نشأت معها.

- رسم الشبكات العلائقية لأفراد الأسر المختارة في المواقع الثلاثة، وذلك لإضاءة التمايز في أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، وتحديد تخوم الحيز المكاني لشبكة علاقات الفرد أو الأسرة في كل من هذه المواقع، وما دخل عليها من تغيير إثر الانتفاضة الثانية (مقارنة بما كان قبلها). ويمكن أن تسهم هذه الآلية البحثية (عبر تقديم مؤشرات تتقاطع مع مؤشرات من وسائل بحثية أخرى) في الإجابة على تساؤلات حول ما إذا يمكن اعتباره، من المواقع الثلاثة المذكورة، مجتمعاً محليا، وفق ما هو متعارف عليه في الأدبيات، أم أن هذه التجمعات المحلية لا تتعدى كونها

مواقع جغرافية (سكنية بالأساس) يترتب عليها علاقات محددة (علاقات قرابة وجوار بالأساس) يقيم فيها أسر وأفراد (في فترات متباينة من اليوم). لكن محاور شبكة علاقاتهم تبقى متمركزة أو مشدودة لخارج هذه المواقع، وما إذا كان هناك تباين بين هذه الأحياء في طبيعة شبكة علاقاتها.

- جلسات لمجموعات بؤرية (مجموعات حوار) مع الشباب: وقد تسهم الآلية في رصد الأفكار والرؤى المختلفة والمتشابهة لدى فئة الشباب حول القضايا المختلفة المطروحة: السلطة ودورها، الانتفاضة الحالية والاجتياح، ورؤيتهم وتطلعاتهم المستقبلية على ضوء تجربة السنوات الأخيرة. وذلك انطلاقا من أن مثل هذه المجموعات قد تكون كاشفة للتوجهات السائدة لدى فئات اجتماعية معينة، كونها تتيح فرصة للنقاش وتبادل الأفكار ضمن مجموعة تتفاعل وتتناقش، مما يعطي فرصة أكبر للتعبير عن الأفكار بأقل ما يمكن من التحفظات.

أما على صعيد البحث الكمي، فقد تم مقارنة نتائج التعداد العام (نهاية ١٩٩٧) لهذه المواقع، مع نتائج استمارة مسح جديد لهذه المواقع رصدت التحولات السكانية والعمرانية، والحراك السكاني، أنجزت في ربيع ٢٠٠٤.

نحو توسيع الإيرادات العامة للصالح العام وإدارة أفضل للإيرادات والموارد العامة في فلسطين

تشكل المادة التالية التوصيات التي خرج بها بحث أجراه جميل هلال، وبني جونسون، ورياض موسى بتكليف من منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، الذي تولى سكريتاريته في تلك الفترة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. حمل البحث عنوان "في سبيل الصالح العام؛ الإيرادات العامة والمخصصات الاجتماعية والحاجات الاجتماعية في فلسطين"، ونشر البحث عن المنتدى بالإنجليزية عام ٢٠٠٣، وبالعربية عام ٢٠٠٤.

تنبع توصيات البحث الخاصة بالسياسات الفلسطينية من رؤية اجتماعية، صاغتها ضغوط الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذه الحقائق هي التي تحدد حجم ونوع الموارد والإيرادات المتوافرة والمحتملة، والرؤية الاجتماعية هي التي تملي الأولويات لدى تخصيص هذه الموارد والإيرادات. والتوصيات التي نقدمها هنا تنبع من حقائق الوضع الفلسطيني الحالي، والأهداف والقيم الكامنة في المشروع الوطني الفلسطيني. لقد أعادت الانتفاضة الثانية التأكيد على هذا المشروع، كما لفتت الانتباه إلى الحاجات الاجتماعية المهمة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى القيود المفروضة من الخارج على الإيرادات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية، وعدوانيتها تجاه المشروع الوطني الفلسطيني غير مواتية لتخطيط

تنموي طويل الأمد، أو للمبادرة إلى إجراء نقاش عام حول الأولويات الاجتماعية. ولكن عندما يكون مجتمعنا معرضاً لأخطار هائلة كالتي يتعرض لها راهنا، ويكون الكثير معرضا للضياع، فمن الأهمية بمكان، أن نعيد صياغة رؤيتنا الاجتماعية ونأخذ ما يلزم من خطوات لتطبيقها.

الرؤية التي تشكل توصياتنا تستند إلى إقامة مجتمع حر وعادل، مجتمع متحرر من القيود الاستعمارية، ويسعى لتوفير فرص متساوية لمواطنيه. ويتطلب مثل هذا المجتمع دولة تعمل للصالح العام، ولا تترك ذلك ببساطة للسوق كي تقرر كيفية تنظيم المجتمع. أي أننا نتوقع من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تستعمل السياسة الاجتماعية لتكون أداة حاسمة لإصلاح آلية السوق، من خلال ضمان الوصول إلى الاستحقاقات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، الذين هم لأسباب مختلفة مستثنون من تلك الآلية، أو لأن هذه الآلية تعتبرهم في منزلة أدنى. مثل هذه السياسة، إذا ما أخذنا تقلبات الوضع الفلسطيني بالحسبان، هي في غاية الأهمية لتقوية النضال من أجل الاستقلال في دولة ديموقراطية قابلة للحياة.

تركيزنا الرئيس في هذه التوصيات على أمرين: الأول زيادة الإيرادات والموارد العامة، والثاني استخدام الواردات والإيرادات العامة للصالح والرفاه العامين.

أولا: توسيع الإيرادات العامة:

١. **الصالح العام هو المعيار الرئيس لتوسيع الإيرادات العامة والاستخدام الصحيح للموارد العامة:** لا يمكن تعريف هذه الصالح بشكل صحيح إلا من خلال العمليات الديموقراطية للمشاركة والنقاش. فالحكومة هي المديرة وليست المالكة للإيرادات والموارد العامة، إنها مسؤولة أمام الشعب. إلا أن تفعيل هذه المسؤولية يتطلب مشاركة الفئات العامة المختلفة، القادرة على تفصيل حاجاتها ومصالحها. والاستخدام الصحيح للإيرادات، ليس مسألة إدارة جيدة وحسب، على أهمية هذه المسألة، بل مسألة تحديد الصالح العام. ومعظم التوصيات أدناه، تهدف إلى توسيع المعرفة العامة والمشاركة في هذه العملية. وإلى جانب كون هذا الأمر مهماً "للصالح العام" وللديموقراطية في كل مكان، فإنه حيوي أيضا بشكل مطلق، في فترة بناء الدولة وتحديد العلاقة بين الدولة الناشئة ومواطنيها.

٢. **زيادة نسبة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة،** من خلال الاستمرار في تحسين الجباية، والتفكير في ضرائب جديدة على أرباح رأس المال والملكية

لإعادة التوزيع بشكل أوسع. ونشير هنا إلى أن الضرائب على الملكية هي ذات أهمية خاصة، بسبب تدني النسب الضريبية المفروضة حاليا. ولا يتعارض هذا مع الأهمية المالية المستمرة للضرائب غير المباشرة، وضرورة ضمان الإيرادات غير الضريبية وزيادتها. كما أن إصلاح الضرائب لتشمل المشغلين والأغنياء أمر مهم أيضاً، حيث إن معظم الضرائب تجبى حالياً من رواتب الموظفين. كما ينبغي إصلاح ضريبة الدخل، فدائرة الضرائب الفلسطينية هي على كفاءة حالياً، ويجب البناء على مكامن قوتها، إلا أن وعاء الضرائب المباشرة لديها محدود، وأسهام الضرائب المباشر في الإيرادات العامة ضئيل، إذ يقل عن ١٠٪، ولهذا تأثير حتمي على مساءلة الحكومة أمام الجمهور وقدرة الجمهور على التقدم بمطالب إلى الحكومة.

٣. **إصدار تقرير رقابة سنوي:** كونه أداة بالغة الأهمية لزيادة مساءلة الحكومة، وتحديد التبديد وسوء الإدارة والفساد، ومراقبة استخدام الموارد العامة. لقد كان تقرير هيئة الرقابة العامة لعام ١٩٩٧ جهداً مهماً، بل ومتميزاً فيما يتعلق بالقيام بمراجعة شاملة للنفقات الحكومية. وبذلك، فإن الآلية تتوافر على كل حال، لإصدار تقرير المراقبة سنوياً، لمراجعة الإنفاق والإيرادات واستخدام الموارد العامة، وينبغي تفعيل هذه الآلية. كما أن وجود تفويض واضح لفحص الإيرادات واستخدام الموارد العامة، وكذلك النفقات، هو أمر مهم لمشروع توسيع الإيرادات وتشجيع الإدارة الصحيحة للموارد العامة.

٤. **تطوير وتطبيق أنظمة محاسبة مالية كاملة ومفصلة للإيرادات.** يشكل قانون الميزانية الأساس لعام ١٩٩٨ قاعدة قانونية مهمة لتقديم التقارير وللمساءلة، إلا أنه لم يجر كما يبدو وضع الأنظمة الضرورية التي تبنى عليه بالكامل حتى تاريخه. وينبغي اعتبار وضع الأنظمة الضرورية لتفعيل القانون بشكل كامل مهمة ملحة أمام وزارة المالية، بالتعاون مع الهيئات الأخرى. كما ينبغي أن تشمل هذه الأنظمة فئات مفصلة لتقديم التقارير عن الإيرادات والأغراض التي خصصت لأجلها.

٥. **إنشاء لجنة مستقلة للأراضي والموارد العامة،** تتولى تقديم توصيات تتعلق بالسياسات إلى مجلس الوزراء، والمجلس التشريعي الفلسطيني، وللجمهور عموماً، بخصوص الخطوط العريضة لتحديد الأراضي العامة واستخدامها الصحيح. ويجري عمل هذه اللجنة ضمن مشروع وطني لاستصلاح الأراضي التي صادرتها إسرائيل لبناء المستوطنات وأغراض أخرى، وبهذا فإن هذه مهمة وطنية حيوية. إن إساءة استخدام الاحتلال للقانون، من أجل اعتبار أرض خاصة أرضَ دولة (عامة)، ومصادرتها لأغراض الاستيطان، يجعل مهمة اللجنة الأولى والأكثر أهمية، وضع

تعريف صحيح للأراضي العامة، وتشجيع عملية تمكن مالكي الأرض الحقيقيين من استصلاح أراضيهم. أما المهمة الثانية فهي اعتبار الأرض العامة مورداً وطنياً مهماً، وتقديم توصيات لاستخدامها الصحيح من جانب السلطات الحكومية بموجب القانون القائم، وكذلك التوصية بالإصلاح عند الضرورة. كما أن هناك حاجة للنظر في سياسات تأجير وتقييم الأرض العامة. وينبغي أن يمتد هذا ليشمل موارد عامة أخرى (مثل جزء البحر الميت الواقع في الضفة الغربية، ونهر الأردن، والمياه الإقليمية عند سواحل غزة، وموارد المياه الجوفية).

٦. **إنشاء لجنة استثمار عام مستقلة**، تكون وظيفتها مراقبة وتقييم أية استثمارات للقطاع العام في القطاع العام نفسه، وتقديم تقارير منتظمة للمجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس الوزراء. كما تعمل هذه اللجنة على تقييم الاستثمارات العامة الموجودة حالياً على أساس كل قضية على حدة، مع تقديم توصيات أيضاً حول الاستثمارات التي ينبغي أن تُخصخص. المعيار الذي يُستند إليه في الحفاظ على الاستثمار العام، هو مدى خدمة هذا الاستثمار للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، لا أن تملي هذا المعيارَ مواقفٌ أيديولوجية مسبقة حول دور الحكومة في الاقتصاد.

٧. **إنشاء صندوق تقاعد لتلقي الأموال المقتطعة من أجور العمال الفلسطينيين ومستحقاتهم منذ العام ١٩٦٧**، بما في ذلك فوائد هذه الأموال طوال تلك المدة. ينبغي أن يستفيد من هذه الأموال مباشرة العمال الذين لهم الحق بالمطالبة بها، وأن تستثمر الأموال المتبقية لخدمة صندوق أساسي للضمان الوطني الاجتماعي.

٨. **توحيد هيكل الضرائب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، خدمة تدفق أموال الاستثمار بين المنطقتين ولأغراض تحقيق العدالة والإنصاف. فلا تجبى حتى الآن ضرائب عن الزراعة في الضفة الغربية، بينما تفرض ضرائب مزدوجة على الملكية في قطاع غزة تفرضها البلدية من جانب، والحكم المركزي من جانب آخر. أما في الضفة الغربية فقد غيرت الحكومة الأردنية هذا النظام الموروث عن الانتداب البريطاني الذي ظل مطبقاً في قطاع غزة.

٩. **إنشاء لجنة مرافق عامة للتدقيق في الأسعار وتنظيمها**. فالحاجات الاجتماعية يمكن أن تلبى أيضاً من خلال وضع أسعار منصفة للمرافق الأساسية، حتى تستطيع العائلات الفقيرة الاستفادة منها، كما أن تنظيم هذه المرافق يخدم الصالح العام.

ثانيا: الاستجابة للحاجات الاجتماعية:

ينبغي، عند إقرار مخصصات الإيرادات العامة وإدارة الموارد العامة أن ننظر في الأمر وفق عنصرين شديدي الارتباط بعضهما ببعض، وهذان هما منظور تنمية بشرية، ونظام ضمان اجتماعي يكرس حقوق وواجبات المواطنة. ويطرح مثل هذا المنظور التوصيات التالية، التي يتطلب بعضها تنفيذاً تدريجياً كلما توافرت إيرادات وموارد عامة إضافية:

أولا تخطيط تنموي، يعالج التفاوت الواسع ما بين الأقاليم والمناطق والمجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية، يشمل هذا التفاوت نسب الفقر، والبطالة، والحصول على الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، وفرص العمل.

ثانيا المحافظة على التعليم الأساسي وتطويره ليغطي كل الذين يحق لهم الحصول عليه، باعتباره حقاً وواجباً. يجب أن يتوافر التعليم الثانوي المجاني للجميع، وأن يكون إجبارياً لكلا الجنسين عاجلاً أم آجلاً. كما ينبغي أن تمكن مناهجه الدراسية الشباب من الجنسين، بأن يكونوا مواطنين نشيطين، وأن تزودهم بالمهارات والمفاهيم المطلوبة لتطوير المجتمع، وخدمة صالحهم ونموهم هم أنفسهم.

ثالثا توفير دعم عام ثابت لتعليم ما بعد المرحلة الثانوية من خلال فرض ضريبة للتعليم العالي، أو من خلال أية مخصصات ثابتة أخرى، ويرافق ذلك تفويض عام ليكون التعليم ملائماً وذا مستوى عال. من الضروري ألا يعتمد التعليم الجامعي وتعليم ما بعد المرحلة الثانوية على الميزانية العامة، إذ ينبغي أن ينظم وفق الفهم الذي يرى ضرورة أن ينتج التعليم العالي أشخاصاً ذوي كفاءة عالية، يمكنهم من أن يسهموا في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بدل مجرد الحصول على درجات علمية. ومن الضروري أيضاً أن تقوم لجنة خاصة من المربين والمواطنين المعنيين بالنظر في موضوع الرسوم الحساس ضمن هذا السياق. كما ينبغي تمكين أبناء وبنات العائلات الفقيرة من الحصول على البعثات وقروض الطلاب (إما من وزارة التعليم العالي أو من السلطات المحلية، أو من صندوق خاص لدعم الطالب). فالتعليم كما شهدت بذلك دول عديدة، هو شرط حاسم للتنمية وللمواطنة الواعية. كما أنه أيضاً شرط ضروري للمساواة بين الجنسين وتحسين نوعية رعاية الأطفال وتطورهم.

رابعا شمول الرعاية الصحية المواطنين جميعاً. ونوصي هنا بإنشاء نظام تأمين صحي إلزامي، حيث يمكن أن يتم ذلك أساساً، من خلال توسيع النظام الحالي

الذي تطبقه كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والأنروا، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية الدولية والمحلية. إن معظم الذين لا يتمتعون بتأمين صحي، ويشكلون ٤٠٪ من المواطنين، هم من العائلات الفقيرة (أطفال، ونساء، وكبار في سن). وينبغي اعتبار شمول هؤلاء في نظام الرعاية الصحية العام من بين الأولويات، كما ينبغي أن يتم التمويل من خلال الضرائب المباشرة، مع ضرورة إعطاء اهتمام خاص لتوفير التغطية الشاملة لكبار السن. إن هذا، إلى جانب التعليم الإلزامي (والثانوي)، هو مكون ضروري لأية سياسة موجهة لتصحيح عدم التوازن القائم في الفرص، سواء أكان على أساس الطبقة الاجتماعية، أو على أساس النوع الاجتماعي، أو أية عوامل أخرى. إننا نوصي بإجراء دراسة خاصة حول التكلفة العامة لمثل هذا البرنامج، وكذلك التكلفة الضرورية لتحسين نوعية الخدمات الصحية العامة، ولأفضل الآليات لإنشاء مستوى أعلى من التنسيق بين القطاع الخاص، والقطاع العام، والمنظمات الأهلية، والأنروا.

خامسا توحيد خطة التقاعد الحالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع خطة تقاعد إلزامية للموظفين في القطاع الخاص وقطاع المنظمات الأهلية، لتكون الخطوة الأولي نحو نظام وطني للضمان الاجتماعي.

وقد يؤدي ذلك أساساً إلى استثناء المشاريع العائلية الصغيرة والمشاريع الصغيرة جداً، ولكنه ينبغي أن يشمل مشاريع القطاع الخاص الكبيرة والشركات، وأن يشجعها و/أو يشجع نقابات العمال، على إنشاء شكل واسع من صناديق تقاعد قابلة للتطبيق. أما أولئك الذين لا تشملهم الخطة الحالية (الأرامل، والمطلقات، وكبار السن، والمعوقون، وأصحاب المهن الحرة، أو المشاريع الصغيرة جداً في القطاع غير الرسمي)، وهم تحت خط الفقر أو أنهم غير مشمولين بأية خطة تقاعد، فمن الضروري اعتبارهم مؤهلين للاستفادة من برنامج مناسب للمساعدة الاجتماعية.

سادسا إعانات عامة لكبار السن: إضافة إلى دمج وتوسيع مخططات التقاعد، فإننا نوصي بشدة أن يجري تنفيذ شكل ما من إعانات الضمان الاجتماعي لكبار السن في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن يشمل ذلك رزمة من الدعم الصحي الشامل والدعم الجزئي للدخل، وكذلك إعطاء تخفيضات على فواتير المرافق العامة، وخدمات أخرى يحتاج إليها كبار السن. وهذه العمومية مهمة لتلبية الحاجات الحقيقية والمباشرة لكبار السن في فلسطين، ولوضع الإعانات الاجتماعية ضمن مجال حقوق المواطن، بدل وصمها "بالضائقة الخاصة" و تهميشها تحت هذا الاسم. هناك أمل بأن تلعب الأموال التي ستجمع عندما تحول إسرائيل مقتطعات العمال منذ عام

١٩٦٧، دوراً في هذا المجال، وذلك في إطار تلبية حقوق ومطالب العمال الفردية. ولا بد من حساب تكلفة تنفيذ مثل هذه السياسة وتوسيع ودمج خطط التقاعد، عندما تحتسب تكلفة برنامج المساعدة الاجتماعية.

سابعا برنامج مساعدة اجتماعية وطني فعال:

تسعى كل برامج المساعدة الحالية إلى تخفيف الفقر المدقع، وبذلك فإنها تساعد على إعادة إنتاج الفقر. ورغم ذلك، انخفضت المخصصات الاجتماعية لهذا الغرض فعليا في السنوات الأخيرة. وبينما يتوجب على التخطيط التنموي أن يهدف إلى استئصال الفقر، (سواء فقر الدخل أو فقر القدرة)، فان المساعدة الاجتماعية، ينبغي أن تهدف إلى ضمان ألا يعيش فرد أو عائلة تحت خط الفقر. على الدولة أن تسعى إلى جمع إيرادات سنوية مساوية، لتتمكن من معالجة الفقر. إذ إن هذا مع التعليم والصحة العامة، يشكل الطلب الأكبر على الإيرادات والواردات.

ثامنا من الضروري أن يغطي أصحاب العمل بمشاركة الدولة، التأمين ضد البطالة والتعويض عنها، وترتيبات أخرى خاصة بحوادث العمل والأمراض المهنية، وأن يطبق ذلك من خلال قانون خاص منصف.

نعتقد أنه ينبغي إنشاء صندوق لهذا الغرض، كما نص القانون المقترح لصندوق التأمين الاجتماعي الذي اجتاز القراءة الأولى في المجلس التشريعي. وإضافة إلى التعويضات، وعلاج حوادث العمل، والأمراض الناجمة عن العمل، فإن القانون المقترح يشمل أيضا تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والبطالة، وكذلك التأمين الصحي للعامل وأسرته. ويشمل القانون المقترح العمال (المسجلين) في إسرائيل. يمكن تنفيذ مثل هذا الصندوق وتغطيته على مراحل، إلا أنه من المهم إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي، وتفصيل مراحل التنفيذ. فمن خلال ذلك فقط، يمكن لعقد اجتماعي ملائم ومفهوم أن يسهم في تطور فلسطين ومواطنيها.